ترجمة الأزهري
(٢٨٢ ـ ٣٧٠هـ)

● **اسمه ونسبه:**

هو أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر[١]، الهَرويّ[٢]، الشافعيّ[٣]. أمّا شهرته فـ«الأَزْهَرِيّ»، وهي نسبة إلى أزهر أحد أجداده.

وُلِدَ الأزهريّ سنة اثنتين وثمانين ومائتين للهجرة، بمدينة هَراة، وفيها نشأ حتى صار شابًّا يافعاً.

قصد العراق، ووجهته الحجاز للحجّ. وعند عودته من الحجّ وقع بالإسار سنة عارضت القرامطة الحاجّ بـ«الهَبير»[٤]. وقد ذكر الأزهري ذلك في مقدمته، مشيراً إلى أنه أقام في الأسر «دهراً طويلاً»[٥]، ثمّ تخلّص من محنته، فاتّجه إلى بغداد. وفيها أدرك أبا بكر ابن دريد[٦]، ولم يروِ عنه شيئاً، وأخذ عن ابن السّرّاج النحَويّ[٧]، كما

---

(١) في: نزهة الألِبّاء في طبقات الأدباء (ص٣٢٣): «أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهريّ: وفي وفيات الأعيان (٤/ ٣٣٤): «أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح بن أزهر، الأزهريّ الهرويّ.

(٢) نسبة إلى مدينة هَراة. قال ياقوت في معجم البلدان (هراة): «هَراة، بالفتح: مدينة عظيمة مشهورة من أمّهات مُدن خراسان.

(٣) كان الأزهري فقيهاً، شافعيّ المذهب.

(٤) وقع الأزهريّ في الأسر عند عودته من الحج، وذلك في فتنة القرامطة سنة ٣١٢هـ في أيام المقتدر بالله بن المعتضد، وكانت سن الأزهريّ في ذلك الحين نحو الثلاثين. ويقول ابن خَلّكان (٤/ ٣٣٥) في سياق ترجمة الأزهري: وكانت وقعة الهَبِير في سنة إحدى عشرة وثلثمائة، وكان مقدم القرامطة يوم ذاك أبا طاهر الجَنّابيّ القرمطيّ، ولما ظهر على الحجّاج قتل بعضهم واسترقّ آخرين، واستولى على جميع أموالهم، وذلك في خلافة المقتدر بن المعتضد. و«الهَبِير» بفتح الهاء وكسر الباء الموحدة وسكون الياء المثناة من تحتها وبعدها راء ساكنة، وهو الموضع المطمئن من الأرض.

(٥) أقام الأزهري في الأسر حوالي عشرين عاماً، ثم تخلّص ودخل بغداد. وقد استفاد من القوم الذين وقع في سهمهم، وكانوا في عامتهم أعراباً بداة.

(٦) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزديّ. (٢٢٣ ـ ٣٢١هـ).

(٧) هو أبو بكر محمد بن السريّ، المعروف بابن السّرّاج. توفي سنة ٣١٦هـ.

تلمذ على أبي عبد الله إبراهيم (نِفْطَوَيْه)[١]، وأبي القاسم عبد الله البغويّ[٢].

عاد الأزهريّ إلى هَراة، ليأخذ عن شيوخها، ومن أبرزهم: محمد بن أبي جعفر المنذري[٣]، وقد روى عنه (وكان المنذريّ قد روى بدوره عن أبي العباس ثعلب[٤] والمبرّد[٥]، وغيرهما) وأخذ الأزهري عن أبي محمد أحمد بن عبد الله المزنيّ[٦]، وعن كثيرين من علماء الفقه واللغة والتفسير، اكتفى بذكر البعض منهم في مقدمته.

عُمِّرَ الأزهري، فقد توفي سنة سبعين وثلاثمئة، في أواخرها، وقيل سنة إحدى وسبعين، بمدينة هَراة، فهو أخو تسعين.

كان الأزهري، في حياته كلها، من أُولي العرفان، وأهل التحصيل، ولا سيّما في مجالي الفقه واللغة؛ فقد تضلّع من هذين العِلْمين وتعمّق، وأوغل في البحث، وأمعن في التنقيب، وتقصّى في التدقيق، حتى صار في العربية من أعلم الناس بشاذّها ومَقِيسها، ومن ثقات هذه اللغة المجيدة وأثباتها وأسنادها.

وهو في خُلُقه، الرجلُ التقيُّ، الوَرِعُ، المُتعبِّدُ، حتى «كان مُتَّفَقاً على فضله وثقته ودرايته وورعه»[٧].

أخذ عن الأزهريّ عدد كبير من طلبة اللغة والفقه، فقد قرأ كتابه «تهذيب اللغة» الكثير من أهل بلده وأشرافها، ورواه عنه، وقرأ عليه علماء، حفظ التاريخ أسماء العديد منهم؛ فقد رواه عنه أبو عبيد أحمد بن محمد الهَرَويّ[٨]، وأبو أسامة جُنادة بن محمد بن الحسين الأزديّ الهرويّ[٩]، وأبو يعقوب القَرَّاب، وأبو ذرّ عبد بن حميد.

● كُتب الأزهريّ:

١ ـ يُعَدّ معجم «تهذيب اللغة» في قمة كُتب الأزهري. وكان قد ألّفه بعد بلوغه السبعين.

---

(١) هو أبو عبدالله إبراهيم بن محمد بن عرَفة العتكيّ الأزديّ، المعروف بِنِفْطَوَيْه (٢٤٤ ـ ٣٢٣هـ).
(٢) هو أبو القاسم عبدالله بن محمد بن عبد العزيز البغوي (٢١٤ ـ ٣١٧هـ).
(٣) هو أبو الفضل محمد بن أبي جعفر المنذريّ الهرويّ. توفي سنة ٣٢٩هـ.
(٤) هو أبو العباس أحمد بن يحيى، المعروف بثعلب (٢٠٠ ـ ٢٩١هـ).
(٥) هو أبو العباس محمد بن يزيد، المعروف بالمبرِّد (٢١٠ ـ ٢٨٥هـ).
(٦) توفي سنة ٣٦١هـ.
(٧) وفيات الأعيان: ٤/ ٣٣٤.
(٨) توفي سنة ٤٠١هـ.
(٩) قتله الحاكم صاحب مصر، سنة ٣٩٩هـ. (وفيات الأعيان: ١/ ٣٧٢).

٢ ـ وقد ذكر ياقوت الحموي في معجم الأدباء (مج ٩ : ١٦٥) قائمة بما وصل إليه من هذه الكتب؛ وهي:

ـ كتاب معرفة الصُّبْحِ.

ـ كتاب التقريب في التفسير.

ـ كتاب تفسير ألفاظ كتاب المُزَنِيِّ.

ـ كتاب عِلَل القراءات.

ـ كتاب في الرُّوح وما جاء فيه من القرآن والسُّنَّة.

ـ كتاب تفسير أسماء الله عزّ وجلّ.

ـ كتاب معاني شواهد غريب الحديث.

ـ كتاب الردّ على اللّيث.

ـ كتاب تفسير شواهد غريب الحديث.

ـ كتاب تفسير إصلاح المنطق.

ـ كتاب تفسير السَّبْعِ الطِّوَال.

ـ كتاب تفسير شعر أبي تمّام.

ـ كتاب الأدوات.

٣ ـ وذكر صاحب كشف الظنون (٢ : ٢٦٠) كتاب الحيض.

● **«تهذيب اللغة»**

● **مكانته:**

لـ «تهذيب اللغة» مكانة مرموقة في تاريخ المعجم العربي، فهو موثّق المادة، فصيحُها؛ فصاحبه مَعْنِيٌّ، إلى حدّ الشّغف، برواية العزو، ولا سيّما رواية اللّيث، وكأنّه في ذلك السند الأخير في القرن الرابع في السّماع ورواية اللغة، أو أنه صوت المادة المسموعة في تواصلها جيلاً فجيلاً إلى أن تراكمت واتّسعت شعابها وتنوّعت أسانيدها.

و«التهذيبُ» عُمدة لما ظهر بعده من المعجمات، فصاحب «لسان العرب» يقول: «لم أجد في كتب اللغة أجمل من «تهذيب اللغة» لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري...»، ويضيف في مكان آخر، في مقدمته: وأنا(...) لا أدّعي فيه (= لسان

العرب) دعوى فأقول شافهت أو سمعت، أو فعلت وصنعت، أو شددت أو رحلت، أو نقلت عن العرب العرباء أو حملت؛ فكل هذه الدعاوى لم يترك فيها الأزهريّ وابن سِيْدَه لقائل مقالاً، ولم يخليا فيه لأحد مجالاً، فإنّهما عيَّنا في كتابيهما عمّن رويا، وبرهنا عمّا حويا، ونشرا في خطيهما ما طويا. ولعمري لقد جمعا فأوعيا، وأتيا بالمقاصد ووفيا».

● **دوافع التأليف:**

يربط الأزهريّ بين اللغة والقرآن الكريم، فيرى رأي الشافعيّ في أنّ تعلّم العربية طريق المؤمن إلى معرفة ما في الكتاب والسّنن والآثار وأقاويل المفسّرين من الصحابة والتابعين من الألفاظ الغريبة والمخاطبات العربية «فإن من جهل سعة لسان العرب وكثرة ألفاظها، وافتنانها في مذاهبها، جَهِلَ جُمَل علم الكتاب، ومَنْ علمها ووقف على مذاهبها، وفَهِمَ ما تأوَّلَهُ أهلُ التفسير بها زالت عنه الشُّبَهُ الداخلة على مَنْ جَهِلَ لسانها مِنْ ذوي الأهواء والبِدَع».

يقول في مقدمته: «وكتابي هذا، وإنْ لم يكن جامعاً لمعاني التنزيل وألفاظ السّنن كلّها، فإنه يحوز جملاً من فوائدها، ونُكتاً من غريبها ومعانيها، غير خارج فيها عن مذاهب المفسِّرين، ومسالك الأئمة المأمونين من أهل العلم وأعلام اللغويين، المعروفين بالمعرفة الثاقبة والدِّين والاستقامة».

ثمّ يحدّد مقاصده بثلاثة أمور، هي جامعة بين الدافع والهدف، فيقول:

- تقييد نكتٍ حفظتُها ووعيتُها عن أفواه العرب الذين شاهدتهم وأقمت بين ظهرانيهم سنيّاتٍ، إذ كان ما أثبتَه كثير من أئمة أهل اللغة في الكتب التي ألّفوها، والنوادر التي جمعوها، لاينوب مناب المشاهدة، ولا يقوم مقام الدّربة والعادة.

- ومنها النصيحة الواجبة على أهل العلم لجماعة المسلمين في إفادتهم ما لعلّهم يحتاجون إليه.

- والخّلة الثالثة هي التي لها أكثر القصد: أنّي قرأت كُتباً تصدّى مؤلّفوها لتحصيل لغات العرب فيها، مثل كتاب «العين» المنسوب إلى الخليل[1]، ثم كتب من احتذى حذوه في عصرنا هذا. وقد أخَلَّ بها ما أنا ذاكره من دَخَلها وعَوارها بعقب ذكرى الأئمة المتقنين، وعلماء اللغة المأمونين على ما دوّنوه من الكتب وأفادوا،

(١) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠ ـ ١٧٥هـ).

وحصّلوا من اللغات الصحيحة التي روَوْها عن العرب، واستخرجوها من دواوين الشعراء المعروفين، وحفظوها عن فصحاء الأعراب.

ويضيف الأزهريّ، في بيان ما هو في صدده: «وألفيت طلاّب هذا الشأن من أبناء زماننا لا يعرفون من آفات الكتب المُصَحّفة المدخولة ما عرفته، ولا يميّزون صحيحها من سقيمها كما ميزّته. وكان من النصيحة التي التزمتها توخّياً للمثوبة من الله عليها، أن أنضح عن لغة العرب ولسانها العربي الذي نزل به الكتاب، وجاءت السّنن والآثار، وأن أهذّبها بجهدي غاية التهذيب، وأدلّ على التصحيف الواقع في كتب المتحاذقين، والمُعْوِر من التفسير المزال عن وجهه، لئلاّ يغترّ به من يجهله، ولا يعتمده من لا يعرفه».

● **مصادر التهذيب:**

استنفد الأزهريّ في معجمه علم من كتبوا قبله، ورحل إلى البادية سعياً وراء المشافهة والسماع من أفواه العرب الخلّص، واستقصى في تتبّع ما حصّل من علوم العربية والاستشهاد بشواهد أشعارها المعروفة بفصاحتها، التي احتجّ بها أهل المعرفة. كما استفاد من إقامته سنوات طويلة في الأسر؛ فقد اختلط بأقوام عامتهم من هوازن، واختلط بهم أصرامٌ من تميم وأسد، ممّن نشأوا في الباديةً «يتتبّعون مساقط الغيث أيام النُّجَع، ويرجعون إلى أعداد المياه، ويرعَون النَّعَم، ويعيشون بألبانها، ويتكلّمون بطباعهم البدوية وقرائحهم التي اعتادوها، ولا يكاد يقع في منطقهم لحنٌ أو خطأ فاحش (...)، وكنّا نتشتّى الدَّهْناء[١]، ونتربّع الصّمّان[٢]، ونتقيّظ السِّتارَين[٣]. واستفدتُ من مخاطباتهم ومحاورة بعضهم بعضاً ألفاظاً جمّة ونوادر كثيرة..».

وفي مقدمة الأزهري ذكرٌ وافٍ لطبقات أئمة اللغة الذين اعتمد عليهم في تصنيف

---

(١) الدَّهْناء: أرض واسعة في بادية العرب، في ديار بني تميم، وقيل هي سبعة أجبل من الرمل، وقيل هي في بادية البصرة في ديار بني سعد. (وفيات الأعيان: ٤/ ٣٣٦).

(٢) الصَّمّان: جبل أحمر ينقاد ثلاث ليال، وليس له ارتفاع، يجاور الدهناء، وقيل إنه قرب رمال عالج، وبينه وبين البصرة تسعة أيام. (وفيات الأعيان: ٤/ ٣٣٦).

(٣) السِّتاران: تثنية ستار. وهما واديان في ديار بني سعد، يقال لهما: سورة. (وفيات الأعيان: ٤/ ٣٣٦)، وقال ياقوت في معجم البلدان (ستار): «والستاران في ديار بني ربيعة: واديان يقال لهما السَّوْدَة، يقال لأحدهما الستار الأغبر وللآخر الستار الجابريّ، وفيهما عيون فَوّارة تسقي نخيلاً كثيرة...، وهي من الأحساء على ثلاثة أميال..».

تهذيبه، وهم خمس طبقات، من أبرزهم: أبو عمرو بن العلاء[١]، خلف الأحمر[٢]، المفضّل الضَّبِّيّ[٣]، أبو زيد الأنصاري[٤]، أبو عمرو الشيباني[٥]، أبو عبيدة معمر بن المثنى[٦]، الأصمعي[٧]، الكسائي[٨]، النضر بن شميل[٩]، الفرّاء[١٠]، سيبويه[١١]، أبو عبيد القاسم بن سلاّم[١٢]، اللّحياني[١٣]، عمرو بن أبي عمرو الشيباني[١٤]، أبو حاتم السجستانيّ[١٥]، ابن السِّكِّيت[١٦]، ثعلب[١٧]، المبرّد[١٨]، الزّجّاج[١٩] (. . .).

وهو حين ينقل عمّن سبقه قد يصرّح باسم المرجع الذي نقل عنه وقد لا يصرّح لكن المادة الموثقة بأسانيدها، المعزوّة إلى القائل تغلب على مواده.

---

(١) هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبدالله المازنّي، النحوي المقرىء. اختُلف في اسمه على أحد وعشرين قولاً. مات سنة أربع ـ وقيل تسع ـ وخمسين ومئة. (بغية الوعاة: ٢/ ٢٣١).

(٢) هو أبو مِحرز خلَف بن حيّان المعروف بخلف الأحمر. «مات في حدود الثمانين ومائة» (بغية الوعاة: ١/ ٥٥٤).

(٣) هو أبو عبد الرحمن، المفضّل بن محمد الضّبّي. توفي نحو ١٧٨هـ.

(٤) هو أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاريّ. توفي سنة ٢١٤هـ.

(٥) هو أبو عمرو إسحاق بن مِرار الشّيبانيّ. «توفي سنة ٢٠٦ من خلافة المأمون، وقيل سنة ٢١٠»هـ (نزهة الألباء: ٩٦).

(٦) في سنة وفاته خلاف؛ فقد «قال الصولي: توفي سنة ٢٠٧هـ، وقال مظفّر بن يحيى: توفي سنة ٢٠٩هـ، وهو ابن ثلاث وتسعين سنة، وقيل: توفي بالبصرة سنة ٢١٣هـ، وله ثمان وتسعون سنة في خلافه المأمون» (نزهة الألباء: ١١١).

(٧) هو أبو بكر عبد الملك بن قُرَيْب. توفي سنة ٢١٣هـ، وقيل سنة ٢١٧هـ في خلافة المأمون. (نزهة الألباء: ١٢٣).

(٨) هو أبو الحسن علي بن حمزة. توفي سنة ١٨٣هـ.

(٩) توفي النّضر سنة ثلاث ـ أو أربع ـ ومائتين، في خلافة المأمون. (نزهة الألباء: ٨٨).

(١٠) هو أبو زكريا يحيى بن زياد. توفي سنة ٢٠٧هـ.

(١١) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ويقال: كنيته أبو الحسن، وأبو بشر أشهر. توفي سنة ١٦١هـ، وقيل سنة ١٨٨هـ، وقيل ١٩٤هـ، والأول أشبه، لأنه مات قبل الكسائي. (نزهة الألباء: ٦٦).

(١٢) توفي ابن سلاّم سنة ٢٢٣هـ، وقيل سنة ٢٢٤ في خلافة المعتصم، وبلغ من العمر سبعاً وستين سنة. (نزهة الألباء: ١٤١).

(١٣) هو أبو الحسن علي بن المبارك، وقيل: ابن حازم. توفي سنة ٢٢٠هـ. (نزهة الألباء: ١٧٦)، (بغية الوعاة ٢/ ١٨٥)، (نشأة النحو. محمد الطنطاوي: ١٠٢).

(١٤) راوية أبيه (أبي عمرو الشيباني). توفي عمرو سنة ٢٣١هـ.

(١٥) هو أبو حاتم سهل بن محمد. توفي سنة ٢٥٠هـ، وقيل سنة ٢٥٥هـ (نزهة الألباء: ١٩١).

(١٦) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السِّكِّيت. توفي سنة ٢٤٣هـ، وقيل ٢٤٤، وقيل ٢٤٦هـ. (نزهة الألباء: ١٧٩).

(١٧) مرّ سابقاً. راجع الحاشية (٤) ص ٦.

(١٨) مرّ سابقاً. راجع الحاشية (٥) ص ٦.

(١٩) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السّريّ بن سهل الزّجّاج. توفي سنة ٣١١هـ.

وينبغي، هنا، أن نشير إلى أن الأزهري حين ينقل عن كتاب «العين» فإنّما ينقل عنه بعبارة «قال الليث» لأنه كان يرى أن كتاب «العين» من صنيع الليث،[١] فقد أملاه الخليل بن أحمد على الليث بعد تلقفه إيّاه عن فِيْهِ، وهو متجه صدر عن تشكّك سيطر على الأزهري، مفاده التجريح بالمعجمات التي سبقته وعاصرته، ولما لم يستطع مهاجمة الخليل نفسه تبنّى فكرة نسبة «العين» إلى الليث ليستطيع تجريحه.

وهو على الرغم من موقفه الملتبس من الخليل، كثير الانتفاع من «العين»، فأثر منهج الخليل بادٍ في تهذيب اللغة، وكذلك الإفادة الكثيرة من مادة «العين» المروية أو المدوّنة، مباشرة، أو عن طريق «الجمهرة» لابن دريد.

● **فصاحة المادة في التهذيب:**

الفصاحة التي ارتضاها الأزهري في تهذيبه تشتمل في واقع أمرها على كلام العرب الذي ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، بدليل أنه سجّل بنفسه مادة معجمه اللغوية في البادية. وهو يحكي باعتزاز ـ وهو الذي ينتمي إلى زمن انحسار السماع والرواية ـ عن الأعراب الذين وقع في إسارهم، وأقام بين ظهرانيهم، أنّه «لا يكاد يقع في منطقهم لحن أو خطأ فاحش..»، كما يُكثر من الإشارة إلى مخالطة الأعراب في بواديهم ممّن صفت قرائحهم، وخلت ألفاظهم من الشَّوْب والدّخيل.

ولعلنا لا نجوز الحقيقة إذا قلنا إن الأزهري ومعجميي القرن الرابع عموماً قد اعتمدوا في جُلّ ما ألّفوه على ما كان قد دُوِّن من كتب ورسائل في القرن الثاني ومنتصف القرن الثالث؛ وهو أمر يطبع مادتهم بصدق الرواية ونقاء السليقة، ويضفي على فصاحة ما جمعوه «الشرعية» المطلوبة.

ثم يتعزّز صنيعهم بما وجدوه من معين الفصاحة في مصادر كانت خاصة بهم وحدهم، وتتمثّل بمصدَري القرآن الكريم والحديث الشريف، بالاضافة إلى ما احتجّوا به من الشعر الأموي ونثره.

لكن المتتبّع مواد التهذيب يلاحظ أن الأزهري لم ينجُ، تماماً، من سيطرة منهج الخليل في كَمّه الإحصائي للغة، ذلك الإحصاء الذي يجمع بين ما سمعه الخليل وما نتج من التقاليب للمادة الواحدة.

---

(١) هو الليث بن المظفّر، هكذا أسماه الأزهري. وقال في البلغة (٢/ ٢٧٠): الليث بن نصر بن يسار الخراسانيّ. وقال غيره: الليث بن رافع بن نصر بن يَسار. ولم تؤرخ وفاته.

ونحن، هنا، لا ننفي ما قام به الأزهري من اختيار للمادة، وهو اختيار تراوح بين العمل المنظّم الذي يعمد إلى تحديد كمّ متن المعجم ونوعه، والاختيار الذوقي الذي يهدف إلى اختيار الجميل الحسن أو الفصيح، أو ما يُسمّى أحياناً بالصحيح. وفي هذا يقول الأزهري: «ولم أُودِع كتابي هذا من كلام العرب إلاّ ما صحّ لي سماعاً منهم، أو رواية عن ثقة، أو حكاية عن خطّ ذي معرفةٍ ثاقبة اقترنت إليها معرفتي..»، ويقول في نهاية مقدمته، موحياً باختياره صحيح الكَلِم: «وقد سمّيت كتابي هذا «تهذيب اللغة» لأني قصدت بما جمعت فيه نَفْيَ ما أُدخل في لغات العرب من الألفاظ التي أزالها الأغبياء عن صيغتها، وغيرّها الغُتْم عن سننها، فهذّبت ما جمعت من كتابي من التصحيف والخطأ بقدر علمي، ولم أحرص على تطويل الكتاب بالحشو الذي لم أعرف أصله، والغريب الذي لم يُسنده الثقات إلى العرب».

ورغم ما قاله الأزهري صراحةً أو إيحاءً، يبقى تهذيبه دون ما ذكر في مقدمته؛ ففي معجمه ما ليس شائعاً، وممّا لا يمكن اعتباره صحيحاً باتّفاق. فقد أورد بعض النادر الذي قد يكون غريباً، يختلف العلماء في اعتباره من الصحيح.

● **منهج الأزهري في ترتيب المواد:**

رتّب الأزهري مواد تهذيبه على مخارج الحروف، متّبعاً منهج كتاب «العين» للخليل بن أحمد الفراهيدي، وقد حاكاه في تقاليب الكلمة والأبنية.

ويصرّح، في مقدمته، بهذا المنهج وتلك المحاكاة بقوله: «ولم أرَ خلافاً بين اللغويين أن التأسيس المجمل في أول كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد، وأن ابن المظفر أكمل الكتاب عليه بعد تلقّفه إيّاه عن فيه. وعلمت أنه لا يتقدّم أحدٌ الخليل فيما أسسّه ورسمه، فرأيت أن أحكيه بعينه لتتأمّله وتردّد فكرك فيه، وتستفيد منه ما بك الحاجةُ إليه، ثمّ أتبعه بما قاله بعض النحويين، ممّا يزيد في بيانه وإيضاحه».

والمنهج المذكور يتّضح في النظام الآتي:

١ ـ ترتيب الأبجدية العربية ترتيباً صوتياً، يبدأ بأقصى مخارج الحروف في الحلق وأدخلها، وهو العين، ثم ما قرب مخرجه منها الأرفع فالأرفع، حتى يأتي على آخر الحروف، وهو الياء، وهذا انتظامها: ع ح هـ خ غ/ ق ك/ ج ش ض/ ص س ز/ ط د ت/ ظ ذ ث/ ر ل ن/ ف ب م/ و ا ى.

٢ ـ ترتيب الأبنية ترتيباً تصاعدياً يبدأ بالثنائي فالثلاثي فالرباعي فالخماسي.

أ ـ أمّا الثنائي فتبدأ أبوابه من الحرف الأول وهو العين وما يليها، وهو الحاء، ثمّ العين مع الهاء، فالعين مع الخاء، حتى يأتي على آخر الحروف.

ب ـ يقلّب الثنائي، إن أمكنه قلبه؛ نحو: عق = قع.

ج ـ أبواب الثلاثي الصحيح. يبدأ بالعين مع الحاء وما يثلّثهما بترتيب الحروف، ثمّ العين مع الهاء، ثم مع الخاء والغين، حتى يأتي على آخر الحروف.

د ـ يقلّب كلّ مادة ثلاثية بذكر الصور الست الممكنة في مكان واحد؛ نحو: هقم ـ همق ـ قهم ـ قمه ـ مهق ـ مقه.

ويشير إلى المستعمل منها والمهمل؛ فيقول في تقاليب هقم: «مستعملات»، ويقول في تقاليب هكد: هكد ـ كهد ـ كده ـ دهك: مستعملة. أهمل الليث هكد. ويقول في هكس: استُعمل من وجوهه: سَهَك. ويقول في: هكز «أهمله الليث».

هـ ـ ثم أبواب الثلاثي المعتلّ، وهو ما فيه حرفان صحيحان وحرف علّة واحد. وهي تجري على النظام السابق، مع إلحاق المهموز بالمعتل بالألف.

و ـ اللفيف، فمن لفيف حرف الهاء: هاه ـ أوه ـ هيه ـ إيه ـ هيأ ـ هوأ ـ هأى ـ وهوه ـ يهياء ـ وهى ـ أيه ـ هوى ـ هوي.

ز ـ الرباعي، فالخماسي. يشار هنا إلى أن الأزهري رتّب الرباعي على أبوابه، ولم يفعل ذلك في الخماسي.

ح ـ أدرج المعتل في آخر الكتاب.

● **شعاع على منهج الثنائية والتقاليب:**

ممّا تقدم يتبين أن الأزهري يعتمد منهج الخليل في نظام الأبنية وتقاليبها، بَلْهَ انتظام الحروف وفق مخارجها. وكان مدار الأمر في ذلك البدء في الثنائي باعتباره جذراً لغوياً يسبق الجذر الثلاثي في الترتيب العام للكتاب.

لذا، لا بد من العودة إلى مناخ الخليل في الجذر الثنائي باعتباره رأس مدرسة تجلّت في «التهذيب»؛ فالخليل إذ افتتح «العين» بباب الثنائي الصحيح ـ وهو صنيع الأزهري، أيضاً ـ كان، في أغلب الظنّ، مطمئناً إلى اعتبار الثنائية مرحلة اشتقاقية، عرفتها اللغة، وأنه التطور النشوئي الذي أدّى إلى استقرار الكَلِم، معظم الكَلِم، في الجذر الثلاثي، لم يلغ وجود الثنائي الصحيح.

هذا الظن يسوّغه رأي الخليل بنشوء «الثنائي المكرّر» أو ما أسماه بـ «الحكاية

المضاعفة» أو «الرباعي المضاعف». فقد نجم هذا عن تكرار الثنائي الصحيح في الغالب، لغرض الترجيع والتكثير، وذهب الخليل إلى اعتباره حكاية للأصوات الطبيعية؛ قال: «ألا ترى أن الحاكي يحكي صلصلة اللّجام، فيقول: صلصل اللّجام، فيقال صَلْ يخفّف، فإن شاء اكتفى بها مرّة، وإن شاء أعادها مرتين أو أكثر من ذلك، فقال: صَلْ صَلْ صَلْ، فيتكلّف من ذلك ما بدا له»، ثم قال: «والعرب تشتق في كثير من كلامها أبنية المضاعف من بناء الثنائي المثقل بحرفي التضعيف، ومن الثلاثي المعتلّ. ألا ترى أنهم يقولون صَلَّ اللجام صليلاً، فلو حكيت ذلك قلت صلَّ تمد اللام وتثقلها، وقد خففتها من الصلصلة، وهما جميعاً صوت اللجام، فالتثقيل مدٌّ والتضعيف ترجيعٌ، لأن الترجيع يخف فلا يتمكّن لأنه على حرفين فلا ينقاد للتصريف حتى يضاعف أو يثقل، فيجيء كثير منه متّفقاً على ما وصفتُ لك، ويجيء كثير منه مختلفاً؛ نحو قولك: صرّ الجُندب صريراً، وصرصر الأخطب صرصرةً، كأنهم توهّموا في صوت الجُندب مدًّا، وتوهّموا في صوت الأخطب ترجيعاً، ونحو ذلك كثير مختلف».

فالخليل في قوله يربط بين المضاعف الثنائي (صَلَّ) والثنائي المكرّر (صلصل)، وهو، ضمناً، يربط ذلك كلّه بالمقطع الأحاديّ أو «الثنائي المخفّف» (صَلْ).

ما يؤكد ذلك، ما قام به الخليل إذ فرّق بين الثنائي المكرّر (أو الرباعي المضاعف) والرباعي المجرّد، معتبراً أن الأخير منهما بناء مستقل، مثله في ذلك مثل الفعل الثلاثيّ.

من هذا المنظور الشكلي للتصنيف المشوب بأفكار حكاية الأصوات الطبيعية، خلص سيّد الثنائية المعجمية إلى أنّ «كلام العرب مبني على أربعة أصناف؛ على الثنائي، والثلاثي، والرباعي والخماسي».

وتستمد هذه الأبواب أصول بنائها من حروف الهجاء وفقاً لترتيبٍ ارتآه الخليل، يقوم على معرفة مواقعها من جهاز النطق الذي يبدأ بمدرجة الحلق، وينتهي بمدرجة الشفتين، فكان حرف العين، وفق ذا، أول الحروف، لأنه «أقصاها في الحلق وأدخلها». وأسلمه البدء بالعين حرفاً، والثنائي بناءً إلى تركيب العين مع ما يليها وهو الحاء، ثم العين مع الهاء، ثم العين مع الخاء. ثم العين مع الغين، ويبقى متدرجاً إلى آخر الحروف. فالثنائي معقود على حرفين صحيحين، ولا عبرة لتشديد الثاني؛ فـ (عَقّ) مثلاً من الثنائيات، ولا عبرة أيضاً لتكرار الثنائي، فـ (عقعق) مثلاً تندرج في مادة (عق).

ورغبةً من الخليل في مَسْكِ الكَلِم والإحاطة بالمفردات بكلّ وجوهها المحتملة رياضياً، عمد إلى نظام القلب، فتأتّى له من الثنائي صورتان أو تقليبان، فإذا ما انتهى من استخراج الثنائيات كلّها تناول بالشرح كلّ ثنائي ومقلوبه على حِدَة، ثم انتقل إلى الثنائي الذي يليه ومقلوبه، ويستمر في ذلك إلى آخر ثنائي وهو (عمّ) فيبلغ به آخر باب الثنائي الصحيح.

فهل شاء الخليل عبر الثنائي الإشارة إلى علاقة المقطع الأحادي، أو الثنائي «الخام» بحكاية اللغة للأصوات، ووجود المناسبة الطبيعية بين الألفاظ ومدلولاتها؟

وهل شاء عبر تقاليب الكلمة الإشارة إلى ما تنتهي إليه الكلمات الست من اشتراك في المعنى العام؟ وهل تأتّى ذلك كلّه من اشتراك التقاليب في الأصوات التي تأتلف منها؟ ثمّ، هل كان يرمي من ذلك إلى نشدان الوحدة اللغوية المستقلّة من مجموع تلك التقاليب؟

ثمّ، ما الذي أشاءه إلى الجمع بين تلك الخطوات في منهج واحد، أقلّ ما يقال فيه إنه صعبٌ وعسيرٌ؟

وأيًّا ما كان أمر الجواب، فجوهر المسألة ـ كما أرى ـ متمثلٌ في ما تركته أفكار الخليل من تأثير فاعل في مَنْ جاء بعده، وما تركه منهجه ذا من بذور حيّة في الدرس اللغوي قديماً وحديثاً.

لقد بدا ذلك في مصنفات بارزة تأثّر أصحابها بالرائد الفذّ، لكنهم جازوا إشاراته وملاحظاته وأفكاره إلى اجتهادات واسعة، وتطبيقات معمّقة، أضافوها على الثنائي والتقليب واشتراك التقاليب في وحدة المعنى؛ فممن افتتح معجمه بالثنائيات ابن دريد في «الجَمْهَرة»، والقالي في «البارع»، والأزهري في «تهذيب اللغة»، وابن سِيْدَه في «المُحْكَم»، والراغب الأصفهاني في «المفردات في غريب القرآن»، وابن القطّاع في «كتاب الأفعال»، وأحمد فارس الشدياق في معجم «سِرُّ اللّيال في القلب والإبدال».

ومِمّن عُنِيَ بالثنائية وسيلة لإصلاح المعجمية العربية الأب مرمرجي الدومينيكي في كتابه «المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنيّة الساميّة»، والشيخ عبد الله العلايلي في كتابه «مقدمة لدرس لغة العرب».

● **مخطوطات «تهذيب اللغة» للأزهري:**

ـ ذكر المحقّق الأستاذ أحمد عبد الغفور عطّار في مقدمة «الصّحاح» (طبع دار العلم للملايين، الطبعة الثالثة، ص ٨٦) أنه أحصى من مخطوطات التهذيب ثماني

عشرة نسخة: «نسخة بالمكتبة الأحمدية بحلب، وثانية بمكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة الله الحسيني بالمدينة المنوّرة، وثلاث بدار الكتب المصرية، واثنتي عشرة نسخة بتركيا، ونسخة بالمتحف البريطاني».

ويقول في طبيعة أوراق المخطوطات وخطّها «إن نسخة المدينة تفضلها، فهي أقدمها، ولعلّها خيرها في جمال الخط والضبط والسلامة من التحريف والتصحيف والخرم، وأن نسخ دار الكتب نواقص، وكلّهنّ لا يكملن نسخة واحدة، ونسخة الأحمدية لا بأس بها، وأربع نسخ من الاثنتي عشرة نسخة التي بتركيا يوثق بها، وما عدا الأربعة سقيم. أمّا نسخة المدينة فممتازة وصحيحة، وهي بخط ياقوت، كتبها سنة ٦١٦هـ، وما عداها كُتب في القرنين: الثاني عشر والثالث عشر للهجرة؛ إلا نسخ دار الكتب، فتاريخهنّ قبل ذلك، ولكنهنَّ نواقص».

ـ طبع تهذيب اللغة محققاً، أوّل مرة، من قبل جماعة مختارة من المحققين والمراجعين، وصدر عن المؤسسة المصرية العامة: الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧ في خمسة عشر مجلّداً.

ـ وقد شاب هذا التحقيق عيوب في المراجعة والتحرير وتخريج الشواهد، وسقط بعض الأبواب والمواد التي تلتحم بها الأجزاء السابع والثامن، والثامن والتاسع. وقد استدرك هذا النقص المحقق رشيد عبد الرحمن العبيدي، وتم طبع هذا الاستدراك في مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، في العام ١٩٧٥، تحت عنوان: المستدرك على الأجزاء السابع والثامن والتاسع»، وقد عدّ البعض هذا المستدرك الجزء السادس عشر.

● **مميّزات الأزهري في «تهذيب اللغة»:**

١ ـ وسع علم الأزهري ثروة لغوية هائلة، اشتملت على البدوي من الكَلِم والحضريّ، والدخيل والمعرّب، وأسماء البلدان، إضافة إلى الأخبار والمعرفة العميقةَ بالحديث. وقد انتهج في كلّ ما دوّن الأمانة الصادقة، ودقة الإسناد وبروز شخصية الناقد الممحِّص.

٢ ـ عرف الإفادة من الفترة التي قضاها أسيراً لدى القرامطة، قرابة العقدين، فشافه الأعراب الذين كانوا ما يزالون يتكلّمون العربية بالسليقة، ورأى بعينه أماكن المياه والجبال، وعاين النباتات ووصفها. وقد رفدته هذه المحنة بخير لغوي تمثل أكثر ما تمثل في معجم الألفاظ البدوية، ووجوه اللهجات، فالقوم الذين عاش بين

ظهرانيهم من هوازن، واختلط بهم أصرامٌ من تميم وأسد بالهبير نشأوا في البادية يتتبعون مساقط الغيث أيام النُّجَع، ويرجعون إلى أعداد المياه، ويرعون النَّعَم ويعيشون بألبانها، ويتكلمون بطباعهم البدوية وقرائحهم التي اعتادوها.

فمن أمثلة ما عاينه قوله في (سلق): «ورأيت رياضَ الصِّمانِ وقيعانها وسُلْقانها»، وقال في (حنأ): «ورأيتُ في ديارهم (تميم) رِكيّة تُدعى الحِنَّأَة، وقد وردتها وفي مائها صُفْرَة.» وقال في (حفر): والأحفارُ المعروفةُ في بلاد العرب ثلاثةٌ: فمنها حَفَر أبي موسى، وهي ركايا احتفرها أبو موسى الأشعريّ على جادَّة البصرة، وقد نزلتُ بها واستقيتُ من ركاياها، وهي ما بين ماويَّة والمَنْجَشانِيّاتِ وركايا الحفر مسنونة بعيدة الرِّشاء عذبةُ الماء (. . .)».

٣ ـ لا يرضى بنقل المادة عن السند، ولا تهدأ نفسه في تدوين ما يدوّن إلا بعد إعمال البصيرة النقدية، فيدقّق ويمحّص ويقارن ويتشدّد في طلب صحة المعلومة حتى يطمئن إلى ما يقدم لقارئه:

ـ جاء في (قرقف): «القُرْقُف: طَيْرٌ صغار كأنّها الصِّعاء. قلتُ (أي الأزهري): «لا أعرفه، وهو قرقب، بالباء».

ـ جاء في (دنقش): «روى ثعلب عن سلمة عن الفرّاء: الدنقشة: الفساد، رواه في حروف شينية، مثل: الدّهفشة والعَكْبَشَة. . ، ورواه بالقاف. وأخبرني الإياديّ لأبي عبيد عن الأموي: المُدَنْقِسُ: المُفْسِد، وقد دَنْقَسْتُ بينهم: أفسدتُ. قال أبو بكر: ورأيته في نسخة غيري: دنفشت بينهم: أفسدت. والمدنفِش: المُفْسِد، وكان في نسخة أبي بكر بالسّين. قلتُ (أي الأزهري): والصواب عندي بالقاف والشين».

ـ جاء في (لزك): «. . . لَزِكَ الجُرْحُ لَزَكاً: إذا استوى نبات لحمه، ولمّا يبرأ بعد. قلتُ (أي الأزهري): لم أسمع لَزِكَ بهذا المعنى إلا لليث، وأظنّه مُصَحّفاً، والصواب بهذا المعنى الذي ذهب إليه الليث: أَرَكَ الجُرْحُ، يأْرَكُ وَيأْرِكُ أُروكاً: إذا صَلَحَ وتماثل».

ـ جاء في (وكب): «قال الليث: الوَكَبُ: سواد اللون، من عِنَبٍ أو غيرِ ذلك إذا نضج. وقد وكب العنب توكيباً: إذا أخذ فيه تكوين السواد، واسمه في تلك الحال: مُوَكَّبٌ. قلتُ (أي الأزهري): الذي نعرفه في ألوان الأعناب والأرطاب إذا ظهر فيه أدنى سَوَادٍ أو صُفْرَةٍ: التَّوْكِيْتُ، وَبُسْرٌ مُوَكَّتٌ، وهذا معروف عند أصحاب النخيل في القرى العربية. وأمّا الوَكَبُ، بالباء، فإنّ أبا العباس روى عن ابن الأعرابي أنه قال: الوَكَبُ: الوَسَخُ. . .».

٤ ـ أغنى معجمه بما قدمه من مرويات واجتهادات في القلب والإبدال؛ فالتهذيب وثيقة في هذين المبحثين من حيث صلتهما بالمبحث الدلالي ووجوه التصريف:

ـ جاء في (لاع): «. . . اللَّوعة: السواد حول الحَلَمة. . . وقد أَلْعى ثديُها: إذا تغيّر. ثعلب عن ابن الأعرابي، قال: أَلْوَاعُ الثَّدْي جمع لَوْع وهو السَّوَاد الذي على الثدي. قلت (أي الأزهري): هذا السّواد يقال له: لَعْوَةٌ ولَوْعَةٌ، وهما لغتان. . .».

ـ جاء في (سدح): «. . .قلت: السَّدْح والسَّطْحُ واحد، أُبدلت الطاء فيه دالاً، كما يقال: مَطَّ ومَدَّ، وما أشبهه.

٥ ـ عُنِي ببيان المزيد، في الرباعي والخماسي، وله في ذلك ملاحظات واجتهادات جديرة بالاهتمام ومتابعة البحث:

ـ جاء في (طرخف): . . ابن الأعرابي: الطِّرْخِف من الزُّبْدِ: ما رقَّ وسالَ. وهو الرَّخْفُ أيضاً.

ـ جاء في (دلهث): «وقال الليث: الدِّلهاث: هو السريع المتقدِّم. قلتُ (أي الأزهري): كأنَّ أصله من الاندلاث، وهو التقدم، فزيدت الهاء. . .».

٦ ـ كما توسّع في بيان الدخيل والمعرّب؛ جاء في (كوخ): «الكُوخُ والكاخُ: دخيلان في العربية، وكأنّهما من كلام النَّبَط»، وجاء في (جسق): «الجَوْسَق: وهو دخيل معرّب للحصن، وأصله: كُوْشَك، بالفارسية».

● **خصائص هذه الطبعة:**

١ ـ إعادة ترتيب المواد لتكون على مسرد الألفباء.

٢ ـ وقد نتج من الترتيب الألفبائي تفكيك موادّ لغوية، كانت قد تداخلت والتبست، كما تحرّرت الدلالة من هيمنة اجتماع كلمات المادة الواحدة في التقاليب الست، وهو اجتماع لم يستثمر عند الأزهري إلا من حيث الشكل.

٣ ـ إبراز المصدر والفعل والمشتقات، والصيغ المهمة، بلون مختلف.

٤ ـ تخريج الشواهد، وتصويبها، وضبط إسناد المئات من الشواهد إلى قائليها.

٥ ـ تحرير النص، من حيث التحقق من الضبط والترقيم ورد المحذوف، وحذف المكرور، وتصويب المُصَحَّف.

٦ ـ ردّ الكثير من التقاليب المكرّرة إلى موادّها الأصلية.

٧ ـ إضافة الإحالات، في نهاية المادة، عندما تكون المادة متداخلة.

٨ ـ الإشارة إلى التداخل، مع بيان ما جاءت عليه المادة في المعاجم الأخرى.

٩ ـ إدراج ما جاء في كتاب فوائت التهذيب أو «المستدرك» ضمن التسلسل الألفبائي للمواد اللغوية.

١٠ ـ الاستئناس بمخطوطتين اثنتين، إضافة إلى النص المطبوع:

ـ مخطوطة من جامعة طهران، وقد رمزنا لها بالحرف (ط)، ونسخة المدينة المنورة، لشيخ الإسلام عارف حكمة الله الحسيني، ذات الرقم (٤٣)، وقد اعتمدنا صورتها (الفيلم) الموجودة بمعهد إحياء المخطوطات العربية برقم (١٩).

١١ ـ لقد أدى الجهد الفرديّ، المضني، في تحرير هذا المعجم إلى حسنة توفّرت له، فقد بدت هذه الطبعة الجديدة متميزة بوحدة المنهج، تلك الوحدة التي غابت عن الطبعة السابقة جرّاء توزيع نسخ المخطوط على فريق من المحققين والمراجعين.

ـ إننا، في هذه الطبعة الجديدة نثمّر ونثمّن جهود المحققين والمراجعين الذين أخرجوا تهذيب اللغة منذ ما ينيف على الثلاثين سنة فقد كان لهم كبير الفضل في تسليط الضوء على هذا المعجم الضخم. ونحن في هذا نؤمن أن تحقيق تراثنا جهد متواصل، تقوم به المؤسسات البحثية، وينهض به الباحثون المتخصصون. فعسى أن نكون قد وفّقنا، في هذه الطبعة الجديدة لمعجم «تهذيب اللغة» فيما سعينا إليه، وما قصدناه نفعاً لقرّاء العربية الفصحى، والله وليّ التوفيق.

د. رياض زكي قاسم

بيروت ـ لبنان

obeikandl.com

ثبت المصادر والمراجع

* القرآن الكريم

١ ـ الأشباه والنظائر في النحو. السيوطي. تح: عبد العال سالم مكرم [مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٩٨٥].

٢ ـ إصلاح المنطق. ابن السِّكِّيت. تح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون [دار المعارف ـ القاهرة ١٩٥٦].

٣ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. السيوطي. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم [المكتبة العصرية ـ صيدا ـ بيروت].

٤ ـ تحقيقات وتنبيهات في معجم لسان العرب. عبد السلام محمد هارون [دار الجيل ـ بيروت ١٩٨٧].

٥ ـ جمهرة أشعار العرب. أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي [المطبعة الأميرية الكبرى ـ القاهرة ١٣٠٨هـ].

٦ ـ الخصائص. ابن جنّي. تح: محمد علي النجار [دار الهدى للطباعة والنشر ـ بيروت].

٧ ـ **الدواوين:**

- أبو تمام. ضبطه وشرحه: شاهين عطيه [دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٩٨٧].
- الأخطل. شرح: راجي الأسمر [دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٩٩٢].
- الأعشى الكبير (ميمون بن قيس). تح: محمد محمد حسين [المكتب الشرقي للنشر والتوزيع ـ بيروت].
- امرؤ القيس. تح: حنا الفاخوري [دار الجيل ـ بيروت ١٩٨٩].
- أوس بن حجر. تح: محمد يوسف نجم [دار بيروت للطباعة والنشر ـ بيروت ١٩٨٦].

- جرير. تح: محمد إسماعيل عبدالله الصاوي [منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت].
- جميل بثينة. تح: إميل بديع يعقوب [دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٩٩٢].
- حاتم الطائي. قام بشرحه: إبراهيم الجزيني [دار الكاتب العربي ـ بيروت ١٩٦٨].
- الحادرة (قطبة بن أوس): شعر الحادرة. تح: ناصر الدين الأسد [دار صادر ـ بيروت ١٩٨٠].
- حسّان بن ثابت الأنصاري [دار صادر ـ بيروت].
- الحُطَيئة. تح: نعمان أمين طه [مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة ١٩٥٨].
- الخنساء. شرح: فايز محمد [الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٩٩٣].
- دريد بن الصّمّة. تح: محمد خير البقاعي [دار قتيبة ١٩٨١].
- ذو الرُّمَّة. شرح الخطيب التبريزي. كتب مقدمته وهوامشه وفهارسه: مجيد طراد [دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٩٩٣].
- الراعي النُّمَيْريّ. تح: راينهرت ڤاييرت [المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ـ بيروت ١٩٨٠].
- رؤبة بن العجّاج. تصحيح وترتيب: وليم بن الورد [منشورات: دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ١٩٨٠].
- زهير بن أبي سلمى. تح: فخر الدين قباوة [منشورات: دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ١٩٨٢].
- سلامة بن جندل. قدّم له ووضع هوامشه: راجي الأسمر [الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٩٩٤].
- السّليك بن السّلكة. شرح: سعدي الضناوي [الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٩٩٤].
- الشّمّاخ بن ضرار الذبياني. تح: صلاح الدين الهادي [دار المعارف ـ القاهرة ١٩٦٨].
- الشّمّاخ بن ضرار. شرح وتقديم: قدري مايو. [الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٩٩٤].

- طرفة بن العبد [منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت].
- الطِرِمّاح. تح: عزة حسن [مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ـ دمشق ١٩٦٨].
- عامر بن الطفيل [دار صادر ـ بيروت ١٩٧٩].
- عبيد بن الأبرص [دار صادر ـ بيروت].
- عبيدالله بن قيس الرقيّات. تح: محمد يوسف نجم [دار صادر ـ بيروت].
- العجّاج. تح: عبد الحفيظ السّطلي [توزيع مكتبة أطلس ـ دمشق ١٩٧١].
- عروة بن الورد. شرح ابن السّكيت. قدّم له ووضع هوامشه: راجي الأسمر [الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٩٩٤].
- عمر بن أبي ربيعة. تح: محمد محيي الدين عبد الحميد [المكتبة التجارية الكبرى ـ القاهرة ١٩٦٥].
- عنترة بن شدّاد. شرح: يوسف عيد [دار الجيل ـ بيروت ١٩٩٢].
- الفرزدق. شرحه وضبطه وقدّم له: علي فاعور [دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٩٨٧].
- قيس بن الملوّح. دراسة وتعليق: يُسري عبد الغني [دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٩٩٠].
- كثيِّر عزّة. قدّم له وشرحه: مجيد طراد [دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٩٩٣].
- لبيد بن ربيعة العامريّ [دار صادر ـ بيروت].
- مهلهل بن ربيعة. إعداد وتقديم: طلال حرب [دار صادر بالتعاون مع الدار العالمية ـ بيروت ١٩٩٦].
- نابغة بني شيبان (عبدالله بن مخارق بن سليم). شرح وتقديم قدري مايو [الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٩٩٥].
- النابغة الذبياني. شرح وتعليق: حنا نصر الحِتّي [الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٩٩١].

٨ ـ **المجموعات الشعرية:**

- الأصمعيات. الأصمعي. تح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون [دار المعارف ـ القاهرة ١٩٦٤].

- ديوان الهذليين. [الناشر: الدار القومية للطباعة والنشر ـ القاهرة ١٩٦٥].
- شرح المعلّقات السبع للزوزني [دار صادر ـ بيروت ١٩٦٣].
- شرح المعلقات العشر للشنقيطي [دار الكتاب العربي ـ حلب].
- شعر قبيلة ذبيان في الجاهلية. جمع وتحقيق: سلامة عبدالله السويدي [مطبوعات جامعة قطر ١٩٨٧].
- شعراء النصرانية بعد الإسلام. جمعه ونسّقه الأب لويس شيخو اليسوعي [دار المشرق ـ بيروت ١٩٦٧].
- شعراء النصرانية قبل الإسلام. جمعه ونسّقه الأب لويس شيخو اليسوعي [دار المشرق ـ بيروت ١٩٦٧].
- الصعاليك (ديوان). شرح: يوسف شكري فرحات [دار الجيل ـ بيروت ١٩٩٢].
- المروءة (ديوان). شرح: يوسف شكري فرحات [دار الجيل ـ بيروت ١٩٩٢].
- موسوعة الشعر العربي (ع مج) ـ العصر الجاهلي [شركة خياط للكتب والنشر ـ بيروت ١٩٧٤].

٩ ـ شرح شذور الذهب. ابن هشام. تح: محمد محيي الدين عبد الحميد [المكتبة التجارية الكبرى ومطبعة السعادة ـ القاهرة ١٩٦٣].

١٠ ـ فصل المقال في شرح كتاب الأمثال. أبو عبيد البكري. حققه وقدّم له: عبد المجيد عابدين وإحسان عباس [مطبوعات جامعة الخرطوم ١٩٥٨].

١١ ـ فهارس لسان العرب (٧ مج) [مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٩٨٧].

١٢ ـ الكامل. المبرّد. تح: أحمد الدّالي [مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٩٨٦].

١٣ ـ كتاب الأمالي. أبو علي القالي [دار الجيل ـ دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ١٩٨٧].

١٤ ـ الكنز اللغوي في اللّسن العربي. نشره: أوغست هفنر [المطبعة الكاثوليكية ـ بيروت ١٩٠٣].

١٥ ـ مجمع الأمثال. الميداني. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم [دار الجيل ـ بيروت ١٩٨٧].

obeikandl.com

١٦ ـ **معجمات:**

- أساس البلاغة. الزمخشري [مطبعة دار الكتب ـ القاهرة ١٩٧٢].
- تاج العروس من جواهر القاموس. الزّبيدي. تح: عبد الستار أحمد فراج وآخرين [مطبعة حكومة الكويت ١٩٦٥].
- التكملة والذيل والصّلة. الصغاني. تح: عبد العليم الطحاوي وآخرين [مطبعة دار الكتب ـ القاهرة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧].
- جمهرة اللغة. ابن دريد [دار صادر ـ بيروت].
- ديوان الأدب. أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي. تح: أحمد مختار عمر [مجمع اللغة العربية ـ القاهرة ١٩٧٤].
- الصّحاح. الجوهري. تح: أحمد عبد الغفور عطّار [دار العلم للملايين ـ بيروت ١٩٨٤].
- كتاب الأفعال ـ ابن القطاع [عالم الكتب ـ بيروت ١٩٨٣].
- كتاب الأفعال. السرقسطي. تح: حسين محمد محمد شرف [مجمع اللغة العربية ـ القاهرة ١٩٧٥].
- كتاب الجيم. أبو عمرو الشيباني. تح: إبراهيم الإبياري وآخرين [مجمع اللغة العربية ـ القاهرة ١٩٧٤].
- لسان العرب. ابن منظور [دار صادر ـ بيروت].
- معجم البلدان. ياقوت الحموي [دار صادر ـ بيروت ١٩٨٦].
- معجم شواهد النحو العربية. حنا جميل حداد [دار العلوم للطباعة والنشر ـ الرياض ١٩٨٤].
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع. أبو عبيد البكري. تح: مصطفى السقّا [مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة ١٩٤٥].
- معجم متن اللغة. الشيخ أحمد رضا [دار مكتبة الحياة ـ بيروت ١٩٦٠].
- معجم مقاييس اللغة. أحمد بن فارس. تح: عبد السلام محمد هارون [دار الكتب العلمية ـ إيران ـ قُم].
- المُخَصّص. ابن سِيْدَه. تح: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة [منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت].

obeikandl.com

- المُعَرَّب. أبو منصور الجواليقي. تح: أحمد محمد شاكر [مطبوعات مركز تحقيق التراث ونشره، مطبعة دار الكتب ـ القاهرة ١٩٦٩].
١٧ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ابن هشام. تح: محمد محيي الدين عبد الحميد [المكتبة التجارية الكبرى ـ القاهرة].
١٨ ـ المُوَشّح. المرزباني. تح: علي محمد البجاوي [دار نهضة مصر ـ القاهرة ١٩٦٥].
١٩ ـ نزهة الأَلِبّاء في طبقات الأدباء. ابن الأنباري. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم [دار نهضة مصر ـ القاهرة ١٩٦٧].
٢٠ ـ النوادر في اللغة. أبو زيد الأنصاري [دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٩٦٧].
٢١ ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. ابن خَلِّكان. تح: إحسان عباس [دار صادر ـ بيروت ١٩٧٨].

obeikandl.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة الأزهري

قال أبو منصور محمد بن أحمد بن طلحة بن نوح بن الأزهر الأزهريّ، رحمه الله:

الحمد لله ذي الحول والقدرة بكلِّ ما حَمِد به أقربُ عبادِه إليه، وأكرم خلائقه عليه، وأرضى حامدِيه لديه، على ما أسبغَ علينا مِن نِعمه الظاهرة والباطنة، وآتاناه من الفهم في كتابه المنزل على نبيّ الرحمة سيد المرسلين وإمام المتَّقين، محمدٍ صلى الله عليه وعلى آله الطيبين، صلاةً زاكية نامية وأزلفَ مقامه لديه؛ ووفقنا له من تلاوته، وهدانا إليه من تدبُّر تنزيله، والتفكّر في آياته، والإيمان بمحكمه ومتشابهه، والبحث عن معانيه، والفحص عن اللغة العربية التي بها نزلَ الكتاب، والاهتداء بما شرعَ فيه ودعا الخلقَ إليه، وأوضحَ الصراطَ المستقيمَ به؛ إلى ما فضّلنا به على كثير من أهل هذا العصر في معرفة لغات العرب التي بها نزلَ القرآن، ووردت سنَّة المصطفىَ النبيِّ المرتضى، عليه السلام.

قال جلَّ ثناؤه: **﴿إنّا أنزلناه قرآناً عربيًّا لعلَّكم تعقلون﴾**[1]، وقال جلّ وعزّ: **﴿وإنّه لتنزيلُ ربِّ العالمين * نزَلَ به الرَّوحُ الأمينُ * على قلبكَ لتكونَ من المنذرِين * بلسانٍ عربيٍّ مبين﴾**[2]. وخاطبَ تعالى نبيَّه ﷺ، فقال: **﴿وأنزلنا إليكَ الذِّكر لتبيِّن للناسِ ما نزِّل إليهم ولعلهم يتفكّرون﴾**[3].

قلت، والتوفيقُ من الله المجيدِ للصواب:

نزلَ القرآنُ الكريمُ والمخاطَبون به قومٌ عَرَب، أولو بيانٍ فاضلٍ، وفهمٍ بارع، أنزله جلّ ذكره بلسانهم، وصيغة كلامهم الذي نشئوا عليه، وجُبِلوا على النطق به،

(١) سورة يوسف، الآية: ٢.
(٢) سورة الشعراء، الآيات: ١٩٢ ـ ١٩٥.
(٣) سورة النحل، الآية: ٤٤.

فتدَرّبوا به يعرفون وجوهَ خطابه، ويفهمون فنون نظامه، ولا يحتاجون إلى تعلُّم مشكله وغريب ألفاظه، حاجةَ المولَّدين الناشئين فيمن لا يعلم لسانَ العرب حتى يعلَّمَه، ولا يفهم ضروبه وأمثاله، وطرقه وأساليبه، حتّى يفَهَّمَها.

وبيَّن النبيّ ﷺ للمخاطبين من أصحابه رضي الله عنهم ما عَسَى الحاجةُ إليه من معرفةِ بيانٍ لمجمل الكتاب وغامضه، ومتشابهه، وجميع وجوهه التي لا غنى بهم وبالأمّة عنه، فاستغنَوا بذلك عمّا نحن إليه محتاجون، من معرفة لغات العرب واختلافها والتبحُّر فيها، والاجتهاد في تعلُّم العربية الصحيحة التي بها نزلَ الكتاب، وورد البيان.

فعلينا أن نجتهدَ في تعلُّم ما يُتوصَّل بتعلّمه إلى معرفة ضروب خطاب الكتاب، ثمّ السُّنن المبيِّنة لجمل التنزيل، الموضّحة للتأويل؛ لتنتفيَ عنا الشُّبهةُ الداخلةُ على كثير من رؤساء أهل الزَّيْغ والإلحاد، ثمّ على رؤوس ذوي الأهواء والبِدَع، الذين تأوَّلوا بآرائهم المدخولة فأخطئوا، وتكلَّموا في كتاب الله ـ جلّ وعزّ ـ بلكنتهم العجميّةِ دونَ معرفةٍ ثاقبة، فضلُّوا وأضلُّوا.

ونعوذ بالله من الخِذلان، وإيّاه نسأل التوفيق للصَّواب فيما قصدناه، والإعانةَ على ما توخَّيناه، من النصيحة لجماعة أهلِ دين الله، إنّه خير موفِّقٍ ومعين.

وأخبرَنا أبو محمد عبد الملك بن عبد الوهاب البغويّ عن الربيع بن سليمان المراديّ عن محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله أنَّه قال:

لسان العرب أوسعُ الألسنة مذهباً، وأكثرها ألفاظاً، وما نعلم أحداً يحيط بجميعها غير نبيّ، ولكنّها لا يذهب منها شيءٌ على عامَّتها حتى لا يكون موجوداً فيها. والعلم بها عن العرب كالعلم بالسنن عند أهل الفقه، لا نعلم رجلاً جمعَ السنن كلَّها فلم يذهبْ عليه منها شيء، فاذا جمع علمَ عامّة أهل العلم بها أتى على جميع السنن، وإذا فرِّق علم كلّ واحدٍ منهم ذهب على الواحد منهم الشيء منها، ثم كان ما ذهب عليه منها موجوداً عند غيره. وهم في العلم طبقات: منهم الجامع لأكثره وإنْ ذهبَ عليه بعضهُ، والجامع لأقلَّ ممّا جمع غيره. فينفرد جملة العلماء بجميعها، وهم درجاتٌ فيما وَعوْا منها.

وكذا لسانُ العرب عند عامّتها وخاصّتها لا يذهب منه شيءٌ عليها، ولا يطلب عند غيرها، ولا يعلمه إلاّ من قَبِله عنها، ولا يَشْرَكها فيه إلا من اتَّبعها في تعلُّمه منها، ومن قبله منها فهو من أهل لسانها. وعِلمُ أكثر اللسان في أكثر العرب أعمّ من علم أكثر السنن في أكثر العلماء مقدرة.

قلت: قد قال الشافعيّ ـ رحمه الله تعالى ـ فأحسن، وأوضح فبيَّن، ودلّ سياقُ بيانه فيما ذكرناه عنه آنفاً وفيما لم نذكره إيجازاً، على أنّ تعلُّم العربية التي بها يُتوصَّل إلى تعلم ما به تجري الصلاة من تنزيلٍ وذكرٍ، فرضٌ على عامّة المسلمين، وأنّ على الخاصّة التي تقوم بكفاية العامة فيما يحتاجون إليه لدينهم الاجتهادَ في تعلُّم لسان العرب ولغاتها، التي بها تمامُ التوصُّل إلى معرفة ما في الكتاب والسُّنن والآثار، وأقاويل المفسِّرين من الصّحابة والتابعين، من الألفاظ الغريبة والمخاطبات العربية فإنَّ من جهل سعة لسان العرب وكثرة ألفاظها، وافتنانها في مذاهبها، جَهِل جُمَل علم الكتاب، وَمن عَلمها ووقَف على مذاهبها، وفهمَ ما تأوَّله أهل التفسير فيها، زالت عنه الشُّبَه الداخلة على مَن جَهِل لسانَها من ذوي الأهواء والبِدع.

وكتابي هذا، وإن لم يكن جامعاً لمعاني التنزيل وألفاظ السنن كلّها، فانه يَحُوز جملاً من فوائدها، ونُكتاً من غريبها ومعانيها، غير خارج فيها عن مذاهب المفسِّرين، ومسالك الأئمة المأمونين، من أهل العلم وأعلام اللغويّين، المعروفين بالمعرفة الثاقبة والدّين والاستقامة.

وقد دعاني إلى ما جمعتُ في هذا الكتاب من لغات العرب وألفاظها، واستقصيتُ في تتبُّع ما حصَّلت منها، والاستشهاد بشواهد أشعارها المعروفة لفصحاء شعرائها، التي احتجَّ بها أهل المعرفة المؤتمنون عليها، خلالٌ ثلاثٌ:

منها تقييد نكتٍ حفظتُها ووعيتُها عن أفواه العرب الذين شاهدتهم وأقمت بين ظهرانيهم سُنيَّاتٍ، إذ كان ما أثبتَه كثيرٌ من أئمةِ أهل اللغة في الكتب التي ألّفوها، والنوادر التي جمعوها لا ينوبُ منابَ المشاهدة، ولا يقوم مقام الدُّربة والعادة.

ومنها النصيحة الواجبة على أهل العلم لجماعة المسلمين في إفادتهم ما لعلَّهم يحتاجون إليه. وقد روينا عن النبيّ ﷺ أنه قال: «ألاَ إنَّ الدينَ النصيحةُ لله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم».

والخلّة الثالثة هي التي لها أكثر القصد: أني قرأت كتباً تصدَّى مؤلفوها لتحصيل لغات العرب فيها، مثل كتاب العين المنسوب إلى الخليل، ثم كتب من احتذى حَذْوَه في عصرنا هذا. وقد أخلَّ بها ما أنا ذاكره من دَخَلها وَعوارها بعقب ذكرى الأئمة المتقنين وعلماء اللغة المأمونين على ما دوّنوه من الكتب وأفادوا، وحصَّلوا من اللغات الصحيحة التي روَوها عن العرب، واستخرجوها من دواوين الشعراء المعروفين، وحفظوها عن فصحاء الأعراب.

وألفيت طلاب هذا الشأن من أبناء زماننا لا يعرفون من آفات الكتب المصحَّفة

المدخولة ما عرفتُه، ولا يميزون صحيحها من سقيمها كما ميزتُه. وكان من النصيحة التي التزمتُها توخِّياً للمثوبة من الله عليها، أن أنضحَ عن لغة العرب ولسانها العربيّ الذي نزل به الكتاب، وجاءت السنن والآثار، وأن أهذّبها بجهدي غاية التهذيب، وأدلَّ على التصحيف الواقع في كتب المتحاذقين، والمُغْوِر من التفسير المزال عن وجهه، لئلا يغترّ به من يجهله، ولا يعتمده من لا يعرفه.

وكنت منذُ تعاطيتُ هذا الفنَّ في حداثتي إلى أن بلغتُ السبعين، مولعاً بالبحث عن المعاني والاستقصاء فيها، وأخذها من مظانها، وإحكام الكتب التي تأتَّى لي سماعُها من أهل الثبت والأمانة للأئمة المشهّرين، وأهل العربية المعروفين.

وكنت امتُحنت بالإسار سنةَ عارضتِ القرامطةُ الحاجَّ بالهبير، وكان القومُ الذين وقعتُ في سهمهم عرباً عامتهم من هوازن، واختلط بهم أصرامٌ من تميم وأسد بالهَبير نشئوا في البادية يتتبعون مساقط الغيث أيامَ النُّجَع، ويرجعون إلى أعداد المياه، ويرعَون النَّعمَ ويعيشون بألبانها، ويتكلمون بطباعهم البدوية وقرائحهم التي اعتادوها، ولا يكاد يقع في منطقهم لحنٌ أو خطأ فاحش. فبقيت في إسارهم دهراً طويلاً.

وكنا نتشتَّى الدَّهناء، ونتربع الصَّمَّان، ونتقيَّظ السِّتارَين. واستفدت من مخاطباتهم ومحاورة بعضهم بعضاً ألفاظاً جمّة ونوادر كثيرة، أوقعتُ أكثرها في مواقعها من الكتاب. وستراها في موضعها إذا أتَتْ قراءتك عليها، إن شاء الله.

باب
ذكر الأئمة الذين اعتمادي عليهم فيما جمعت في هذا الكتاب

فأولهم (أبو عمرو بن العلاء)، أخذ عنه البصريون والكوفيون من الأئمة الذين صنّفوا الكتب في اللغات وعلم القرآن والقراءات. وكان من أعلم الناس بألفاظ العرب ونوادر كلامهم، وفصيح أشعارهم، وسائر أمثالهم.

وحدّثني أبو الفضل محمد بن أبي جعفر المنذريّ العدل قال: أخبرني أبو الحسن الصيداوي عن الرياشيّ[1] أنه سمع الأصمعيّ يقول: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: ما في الدنيا أحد إلا وأنا أعلمُ بالشعر منه.

قال أبو الحسن الصَّيداوي: فأخبرت أبا حاتم السجستاني بذلك فقال: فلم لم

(١) أبو الفضل عباس بن الفرج الرياشيّ. توفي سنة ٢٥٧هـ.

يقل الرياشيّ: ولا في الدنيا أحد إلا وأنا أعلم بالشعر منه؟! منعه من ذلك التقوى والزُهد والصيانة.

قال: وسمعت الرياشيّ يقول: سمعت الأصمعيّ يقول: سألت أبا عمرو بن العلاء عن ثمانية آلاف مسألة، وما مات حتى أخذَ عنّي.

وحدَّثني أبو محمد المزنيّ عن أبي خليفة[١] عن محمد بن سلاّم الجمحيّ[٢] أنه قال: كان عبدالله بن أبي إسحاق الحضرميّ[٣] أوّل من بَعَج النحو ومدَّ القياسَ والعلل. وكان معه أبو عمرو بن العلاء، وبقي بعده بقاءً طويلاً. قال: وكان ابن أبي إسحاق أشدّ تجريداً للقياس، وكان أبو عمرو بن العلاء أوسع علماً بكلام العرب وغريبها. قال: وكان بلال بن أبي بردة[٤] جمع بينهما بالبصرة وهو والٍ عليها زمن هشام بن عبد الملك.

قال محمد بن سلام: قال يونس: قال أبو عمرو: فغلبني ابن أبي إسحاق يومئذ بالهمز فنظرت فيه بعد ذلك وبالغت فيه.

قال: وكان عيسى بن عمر[٥] أخذ عن ابن أبي إسحاق، وأخذَ يونسُ[٦] عن أبي عمرو بن العلاء، وكان معهما مسلمة بن عبدالله بن سعد بن محارب الفهري[٧]. وكان حمّاد بن الزبرقان، ويونس يفضّلانه.

وأخبرني أبو محمد عن أبي خليفة عن محمد بن سلام أنه قال: سمعتُ يونس يقول: لو كان أحدٌ ينبغي أن يؤخذ بقوله كله في شيء كان ينبغي لقول أبي عمرو بن العلاء في العربية أن يؤخذ كلُّه، ولكن ليسَ من أحدٍ إلا وأنت آخذٌ من قوله وتارك.

وقال يونس: كان أبو عمرو أشدَّ تسليماً للعرب، وكان ابن أبي إسحاق وعيسى يطعنان عليهم.

قلت: ومن هذه الطبقة (خلفٌ الأحمر). أخبرني أبو بكر الإيادي عن شمر عن

---

(١) أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحي، ابن أخت محمد بن سلام الجمحي.
(٢) أبو عبدالله محمد بن سلاّم بن عبيدالله بن سالم الجمحيّ. توفي سنة ٢٣١هـ.
(٣) عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي. توفي سنة ١١٧هـ.
(٤) بلال بن أبي بردة أمير البصرة وقاضيها. توفي سنة ١٢٦هـ.
(٥) عيسى بن عمر. توفي سنة ١٤٩هـ.
(٦) يونس بن حبيب البصريّ. توفي سنة ١٨٣هـ.
(٧) مسلمة بن عبدالله بن سعد بن محارب الفهريّ، مؤدّب جعفر بن أبي جعفر المنصور.

أبي عُبيد عن الأصمعيّ قال: سمعتُ خلفاً الأحمر يقول: سمعتُ العربَ تُنشِد بيت لبيد:

بأخِرّة الثَّلَبُوبِ يَرْبَأُ فوقَها قَفْرَ المَراقِبِ خَوْفُها آرامُها

قال أبو عبيد: وخلفٌ الأحمر معلم الأصمعي ومعلِّم أهل البصرة.

وقال الأصمعيّ: كان خلفٌ مولى أبي بردة بن أبي موسى، أعتقَ أبوَيه، وكانا فرغانيين، وكان يقول الشعر فيُجيد، وربما قال الشعرَ فنحلهُ الشعراء المتقدِّمين فلا يتميز من شعرهم، لمشاكلة كلامه كلامهم.

وأخبرني أبو محمد عن أبي خليفة عن محمد بن سلام أنه قال:

كان (الخليل بن أحمد) وهو رجلٌ من الأزد من فراهيد ـ قال: ويقال رجلٌ فراهيديّ. وكان يونس يقول فُرهوديّ مثل قُردوسيّ ـ قال: فاستخرجَ من العروض واستنبط منه ومن علله ما لم يستخرجه أَحد، ولم يسبقه إلى علمه سابق من العلماء كلهم.

قال ابن سلام: وكان خلف بن حيَّان أبو مُحرز ـ وهو خلفٌ الأحمر ـ أجمعَ أصحابنا أنه كان أفرسَ الناس ببيت شعر وأصدقه لساناً؛ كنَّا لا نبالي إذ أخذنا عنه خبراً أو أنشدنا شعراً ألاَّ نسمعه من صاحبه.

ومن هذه الطبقة (المفضل بن محمد الضبيّ الكوفي) وكان الغالبُ عليه رواية الشعر وحفظ الغريب.

وحدّثني أبو محمد عن أبي خليفة عن محمد بن سلاّم أنه قال: أعلمُ من وردَ علينا من أهل البصرة المفضَّل بن محمد الضبيّ.

وروى غيره أنّ سليمان بن عليٍّ الهاشميَّ جمعَ بالبصرة بين المفضل وبين الأصمعي، فأنشد المفضل قول أوس بن حجر:

أيّتُها النَّفْسُ أَجْمِلي جَزَعا إنَّ الذي تَحْذَرِيْنَ قد وَقَعَا

وفيها:

وذاتُ هِدْمٍ عارٍ نَواشِرُها تُصْمِتُ بالماءِ تَوْلَباً جَذِعَا[1]

(١) في الديوان (ص٥٥): «جَدِعا» بالدّال المهملة. والجدع: السيِّىء الغذاء، تصمته بالماء لأنه ليس لها لبن من شدة الضّرّ.

ففطن الأصمعي لخطئه، وكان أحدث سنًّا منه فقال: إنما هو «تولَبا جذَعا» وأراد تقريره على الخطأ، فلم يفطن المفضّل لمراده فقال: كذلك أنشدتهُ. فقال الأصمعي حينئذٍ: أخطأتَ، إنما هو «تولباً جدِعاً»! فقال المفضل: جذَعا جذعا! ورفع صوته، فقال له الأصمعيُّ: لو نفختَ في الشَّبُّور[١] ما نفعك! تكلم كلاَم النمل وأصبْ، إنما هو «جدِعا». فقال سليمانُ الهاشميُّ: اختارا من نجعله بينكما. فاتّفقا على غلام من بني أسدٍ حافظٍ للشعر، فبعثَ سليمانُ إليه من أحضره، فعرضا عليه ما اختلفا فيهِ فصدَّق الأصمعيَّ وصوَّب قوله، فقال له المفضل: وما الجَدِع؟ قال: السيِّيء الغِذاء.

قلت: وهذا هو في كلام العرب. يقال: أجدعتْه أمه، إذا أساءت غذاءه.

الطبقة الثانية

ومن الطبقة الذين خلفوا هؤلاء الذين قدَّمنا ذكرَهم وأخذوا عن هؤلاء الذين تقدَّموهم خاصة وعن العرب عامَّة، وعُرفوا بالصِّدق في الرواية، والمعرفة الثاقبة، وحفظ الشعر وأيام العرب: أبو زيدٍ سعيد بن أوس الأنصاري؛ وأبو عمرو إسحاق بن مراد الشيباني مولى لهم، وأبو عبيدة معمر بن المثنَّى التيمي من تيم قريشٍ مولى لهم، وأبو سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعيّ، وأبو محمد يحيى بن المبارك اليزيديّ، وإنما سُمّي اليزيدي لأنه كان يؤدّب ولد يزيد بن منصور الحميريّ خال المهديّ، ولا يقدَّم عليه أحدٌ من أصحاب أبي عمرو بن العلاء في الضبط لمذاهبه في قراءات القرآن.

ومن هذه الطبقة من الكوفيين: أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، وعنه أخذ أبو زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء النحو والقراءاتِ والغريبَ والمعاني، فتقدَّم جميع تلامذته الذين أخذوا عنه، إلاّ عليّ بن المبارك الأحمر، فإنه كان مقدَّما على الفرَّاء في حياة الكسائي لجودة قريحته وتقدّمه في علل النحو ومقاييسه. وأسرع إليه الموتُ فيما ذكر أبو محمد سلمة بن عاصم[٢]، وبقيَ الفرَّاء بعده بقاءً طويلا فبرَّز على جميع من كان في عصره.

ومن هذه الطبقة: أبو محمد عبدالله بن سعيد، أخو يحيى بن سعيدٍ الأمويّ الذي

---

(١) الشَّبُّور: شيء ينفخ فيه، كالبوق. ويقال إنه معربّ. (اللسان).

(٢) أبو محمد سلمة بن عاصم. قال ابن الجزري عنه: «توفي بعد السبعين ومائتين، فيما أحسب» (نزهة الألباء: ١٤٦).

يروي عنه أبو عبيدٍ، وكان جالس أعراباً من بني الحارث بن كعب، وسألهم عن النوادر والغريب، وكان مع ذلك حافظاً للأخبار والشعر وأيام العرب.

ومن هذه الطبقة: النضر بن شُميل المازني، سكن البصرة وأقام بها دهراً طويلاً، وسمع الحديث وجالس الخليلَ بن أحمد، وأبا خيرة الأعرابيَّ[١]، وأبا الدُّقيش[٢]، واستكثر عنهم.

ومنهم: أبو الحسن سعيد بن مَسْعَدة المعروف بالأخفش[٣]، وكان الغالب عليه النحو ومقاييسه، ولم يكن حافظاً للغريب ولا مُلحقاً بطبقته التي ألحقناه بها في معرفة الشعر والغريب.

ومنهم: أبو مالك عمرو بن كِرْكِرَة[٤]، وكان الغالب عليه النوادر والغريب.

فأما (أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاريّ) فإنه سمع من أبي عمرو بن العلاء القراءات وجَمعها، ورواها عنه أبو حاتم الرازي وغيره، وهو كثير الرواية عن الأعراب، وقرأ دواوين الشعراء على المفضل بن محمد الضبيّ، وجالس أبا الدُّقيش الأعرابيّ، ويونسَ النحويّ، وأبا خيرةَ العدويّ. والغالب عليه النوادر والغريب؛ وله فضلُ معرفةٍ بمقاييس النحو، وعلم القرآن وإعرابه. روى عنه أبو عبيد القاسم بن سلاَّم ووثّقه، وروى عنه أبو حاتم السِّجزي وقدّمه واعتدَّ بروايته عنه. وروى عنه أبو عبد الرحمٰن عبدالله بن محمد بن هانىء النيسابوري[٥] النوادرَ والشعر، وربما جمع بينه وبين أبي مالك عمرو بن كِرْكِرة فيما يروي عنهما من الأمثال والغريب والألفاظ.

ولأبي زيد من الكتب المؤلفة كتاب النوادر الكبير، وهو كتابٌ جامعٌ للغرائب الكثيرة والألفاظ النادرة والأمثال السائرة والفوائد الجمَّة. وله كتابٌ في النحو كبير، وله كتابٌ في الهمز، وكتابٌ في معاني القرآن، وكتابٌ في الصفات.

وروى أبو العباس أحمد بن يحيى عن أبي نجْدة عن أبي زيد الأنصاري. أخبرني بذلك المنذري عن أبي العباس.

---

(١) أبو خيرة = نهشل بن زيد (أو يزيد) العدوي. أعرابي من بني عديّ، ومن قدماء الرواة. نزل الحيرة، وله كتاب الحشرات وغيره.

(٢) أبو الدقيش (ذكره ابن النديم بالسّين) القِنانِي الغنوي. من قدماء رواة البصرة. روى عنه الخليل كثيراً في كتابه العين.

(٣) الأخفش = سعيد بن مَسْعَدة. توفي سنة ٢١٥هـ.

(٤) أبو مالك عمرو بن كركرة، من الأعراب الرواة، كان يعلّم بالبادية، ويُوَرّق في الحَضَر.

(٥) أبو عبد الرحمن عبدالله بن محمد بن هانىء النيسابوري، توفي سنة ٢٣٦هـ.

وروَى أيضاً عن أبي إسحاق الحرْبي[١] عن أبي عدنان عنه. وروى أبو عمر الورّاق[٢] عن أبي العباس عن ابن نجدة عن أبي زيد شيئاً كثيراً.

وحدَّثني المنذريّ عن أبي بكرٍ الطلحي قال: حدّثني عسْل بن ذكوان البصرى عن رُفيع بن سلمة عن أبي زيد أنه قال: دخلتُ على أبي الدُّقَيش الأعرابيّ وهو مريضٌ فقلت: كيف تجدُك يا أبا الدقيش؟ فقال: أجد ما لا أشتهي، وأشتهي ما لا أجد، وأنا في زمان سوءٍ، زمان مَنْ وَجَدَ لم يجُد، ومن جاد لم يجِدْ.

وما كان في كتابي لأبي عبيد عنه فما كان منه في تفسير غريب الحديث فهو ممّا أخبرني به عبدالله بن هاجَك عن أحمد بن عبدالله بن جَبَلة عن أبي عبيد. وما كان فيه من الغريب والنوادر فهو مما أخبرني أبو بكر الإيادي عن شمر لأبي عبيد عنه. وما كان فيه من الأمثال فهو مما أقرأنيه المنذري وذكر أنه عرضه على أبي الهيثم الرازيّ[٣]. وما كان فيه من نوادر أبي زيد فهو من كتاب ابن هانىء عنه. وما كان في كتابي لأبي حاتم في القرآن عن أبي زيد فهو مما سمعتُه من أبي بكر بن عثمان السِّجزي، حدثنا به عن أبي حاتم. وأفادني المنذري عن ابن اليزيدي عنه فوائد في القرآن ذكرتها في مواضعها من الكتاب.

وأما (أبو عمرو الشَّيباني) فاسمُه إسحاق بن مُراد، وكان يقال له أبو عمرٍو الأحمر جاورَ بني شيبان بالكوفة فنسب إليهم، ثم قدم بغداد وسمع منه أبو عبيدٍ وروى عنه الكثيرَ ووثّقه. وكان قرأ دواوين الشِّعر على المفضل الضبّي، وسمعها منه أبو حسان، وابنه عمرو بن أبي عمرو. وكان الغالب عليه النوادرَ وحفظَ الغريبِ وأراجيزِ العرب. وله كتابٌ كبير في النوادر قد سمعه أبو العباس أحمد بن يحيى من ابنه عمرو عنه. وسمع أبو إسحاق الحربيُّ هذا الكتاب أيضاً من عمرو بن أبي عمرو. وسمعتُ أبا الفضل المنذري يروي عن أبي إسحاق عن عمرو بن أبي عمرٍو جملةً من الكتاب، وأودعَ أبو عُمرَ الورَّاقُ كتابه أكثرَ نوادره. رواها عن أحمد بن يحيى عن عمرو عن أبيه.

وكان أبو عمرٍو عمّر عُمراً طويلا، نيف على المائة، وروى عنه ابن السِّكِّيت وأبو سعيد الضرير وغيرهما، وكان ثقة صدوقاً.

---

(١) أبو إسحاق إبراهيم الحربي (١٩٨ ـ ٢٨٥هـ).

(٢) أبو عمر الزاهد (أو الورّاق) هو محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم، المعروف بغلام ثعلب (٢٦١ ـ ٣٤٥هـ).

(٣) أبو الهيثم الرازي. توفي سنة ٢٢٦هـ، في خلافة المعتصم.

وأما (أبو عبيدة معْمر بن المثنَّى) فان أبا عبيدٍ ذكر أنه تيميٌّ من تيم قريش، وأنه مولى لهم، وكان أبو عبيدٍ يوثقه ويكثر الرواية عنه في كتبه.

فما كان في كتابي لأبي عبيد عنه في غريب الحديث فهو مما حدّثني به عبدالله ابن هاجَك عن ابن جبلة عن أبي عبيد. وما كان من الصفات والنوادر فهو مما أخبرني به الإيادي عن شمر لأبي عبيد عنه. وما كان من غريب القرآن فهو مما أسمعنيه المنذري عن أبي جعفر الغسانيِّ عن سلمة عن أبي عبيدة.

وله كتابٌ في الخيل وصفاتها، ناولنيه أبو الفضل المنذري، وذكر أنه عرضه على أبي الهيثم الرازي. وله كتبٌ كثيرة في أيام العرب ووقائعها، وكان الغالب عليه الشعر، والغريب وأخبار العرب، وكان مُخلًّا بالنحو كثير الخطأ. وكان مع ذلك مغرًى بنشر مثالب العرب، جامعاً لكل غثّ وسمين. وهو مذمومٌ من هذه الجهة، وموثوق به فيما يروي عن العرب من الغريب.

وأما (أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيب الأصمعيّ) فإنَّ أبا الفضل المنذريَّ أخبرني عن أبي جعفر الغساني عن أبي محمد سَلمة بن عاصم أنه قال: كان الأصمعي أذكى من أبي عبيدة وأحفظ للغريب منه، وكان أبو عبيدة أكثر روايةً منه. قال: وكان هارون الرشيد استخلص الأصمعي لمجلسه، وكان يرفعه على أبي يوسف القاضي ويجيزه بجوائز كثيرة. وكان أكثر علمه على لسانه.

وأخبرني المنذريّ عن الصيداوي عن الرياشيّ قال: سمعتُ الأصمعيَّ يقول: خير العلم ما حاضرت به. قال: وكان شديد التوقِّي لتفسير القرآن، صدوقاً، صاحب سُنَّةٍ، عمِّرَ نيفاً وتسعين سنة، وله عقِب. وأبو عبيدٍ كثير الرواية عنه. ومن رواته أبو حاتم السجستاني وأبو نصر الباهلي صاحبُ كتاب المعاني.

وكان أملى ببغداد كتاباً في النوادر فَزِيد عليه ما ليس من كلامه. فأخبرني أبو الفضل المنذري عن أبي جعفر الغسانيّ عن سلمة قال:

جاء أبو ربيعة صاحب عبدالله بن طاهر صديقُ أبى السمراء، بكتاب النوادر المنسوب إلى الأصمعي فوضعه بين يديه، فجعل الأصمعي ينظر فيه، فقال: ليس هذا كلامي كله، وقد زِيد فيه عليَّ، فإن أحببتم أن أعْلِم على ما أحفظه منه وأضرب على الباقي فعلتُ، وإلا فلا تقرءوه. قال سلمة بن عاصم: فأعلم الأصمعي على ما أنكر من الكتاب، وهو أرجحُ من الثلث، ثم أمرَنا فنسخناه له.

وجمع أبو نصر عليه كتاب الأجناس، إلا أنه ألحقَ بأبوابه حروفاً سمعها من أبي زيد وأتبعه بأبواب لأبي زيد خاصة.

وله كتابٌ في الصفات يشبه كلامه، غير أن الثقاتِ لم يروه عنه.

وروى أبو العباس أحمد بن يحيى عن أبي نصر عن الأصمعيّ نوادر وأمثالاً وأبياتاً من المعاني؛ وذكر أنَّ أبا نصر ثقة، وأبو إسحاق الحربي كثير الرواية عن أبي نصر.

وما وقع في كتابي لأبي عبيد عن الأصمعي فما كان منه في تفسير غريب الحديث فهو مما أخبرني عبدالله بن محمد بن هاجَك عن أحمد بن عبدالله عن أبي عبيد. وما كان منها في الصفات والنوادر والأبواب المتفرقة فهو مما أخبرني به أبو بكر الإياديُّ عن شمر لأبي عبيد. وما وقع في كتابي لإبراهيم الحربي عن أبي نصر عن الأصمعي فهو مما أفادنيه المنذري عن الحربي. وما كان من جهة أحمد بن يحيى روايةً عن أبي نصر عن الأصمعي فهو من كتاب أبي عمر الورَّاق.

وما رأيت في روايته شيئاً أنكرته.

وأما (أبو الحسن عليّ بن حمزة الكسائي) فإن أبا الفضل المنذري حدثني عن أبي جعفرٍ الغسانيّ عن أبي عُمَر المقرىء أنه قال: كان الكسائيّ قرأ القرآن على حمزة الزّيّات في حداثته، وكان يختلف إليه، وأُولع بالعلل والإعراب، وكانت قبائل العرب متصلة بظاهر الكوفة، فخرج إليهم وسمع منهم اللغاتِ والنوادر، أقام معهم زمناً، وتزيَّا بزيِّهم، ثم عاد إلى الكوفة. وحضرَ حمزَةَ وعليه شَمْلتان قد ائتزر بإحداهما وارتدى الأخرى، فجثا بين يديه وبدأ بسورة يوسف، فلما بلغ «الذئب» لم يهمز وهمزَ حمزةُ، فقال الكسائيّ: يُهمَز ولا يُهمَز. فسكت عنه فلما فرَغ من قراءته قال له حمزة: إنّي أشبه قراءتك بقراءة فتًى كان يأتينا يقال له علي بن حمزة. فقال الكسائيّ: أنا هو. قال: تَغيَّرتَ بعدي فأينَ كنت؟ قال: أتيتُ البادية وكان في نفسي أشياءُ سألتُ العرب عنها ففرَّجوا عني، فلمّا دخلتُ المسجد لم تَطِبْ نفسي أن أجوز المسجدَ حتى أسلم عليك.

قال أبو عُمر: ثمّ دخل بغداد أيامَ المهديّ، وطُلب في شهر رمضان قارىء يقرأ في دار أمير المؤمنين في التراويح، فذُكر له الكسائيّ، فصلّى بمن في الدار، ثم أُقعِدَ مؤدباً لابن أمير المؤمنين، وأمر له بعشرة آلاف درهم وكسوة وبرّ، ودار وبرذَوْن.

قال أبو جعفر: وكان الكسائي مولًى بني أسَد. ولما نهض هارون الرشيد إلى خراسان أنهضه معه، فكان يزاملهُ في سفره، ولما انتهى إلى الريّ ماتَ بها.

قلت: وللكسائيّ كتابٌ في معاني القرآن حسنٌ، وهو دونَ كتاب الفرّاء في

المعاني، وكان أبو الفضل المنذريّ ناوَلني هذا الكتاب وقال فيه: أخبرتُ عن محمد ابن جابر، عن أبي عُمر عن الكسائيّ. وله كتابٌ في قراءات القرآن، قرأته على أحمد ابن عليّ بن رزَين وقلت له: حدّثكم عبد الرحيم بن حبيب عن الكسائيّ، فأقرَّ به إلى آخره. وله كتابٌ في النوادر رواه لنا المنذريُّ عن أبي طالب عن أبيه عن الفرّاء عن الكسائي.

فما كان في كتابي لسَلمَة عن الفرّاء عن الكسائي فهو من هذه الجهة، وما كان فيه لأبي عبيدٍ عن الكسائيّ فهو مما أسمعنيه الإياديّ عن شمر لأبي عبيد، أو أسمعنيه ابن هاجَك عن ابن جبلة عن أبي عبيدٍ في غريب الحديث.

وكان الغالب على الكسائيّ اللغاتِ والعِللَ والإعراب، وعِلْم القرآن. وهو ثقة مأمون، واختياراته في حروف القرآن حسنة، والله يغفر لنا وله.

وأما (أبو محمد يحيى بن المبارَك اليزيديّ) فإنه جالسَ أبا عمرو بن العلاء دهراً، وحفظَ حروفَه في القرآن حِفظاً زَيْناً، وضبط مذاهبه فيها ضبطاً لا يتقدمه أحد من أصحاب أبي عمرو. وكان في النحو والعلل ومقاييسها مبرِّزا، وجالسَه أبو عبيد فاستكثر عنه.

وأقرأني الإياديّ عن شمر لأبي عبيدٍ عن اليزيدي أنه قال: سألني المهديّ وسأل الكسائيّ عن النسبة إلى البحرين، وعن النسبة إلى حصْنين لِمَ قالوا رجل حِصْنيّ ورجل بحرانيّ؟ قال: فقال الكسائيّ: كرهوا أن يقولوا حِصْناني لاجتماع النُّونين. قال: وقلت أنا: كرهوا أن يقولوا بحريّ فيشبه النسبة إلى البحر.

قال شمر: وقال اليزيدي بيتاً في الكسائي:

إن الكسائيَّ وأصحابه ينحطُّ في النحو إلى أسفلِ

ولليزيديّ كتابٌ في النحو، وكتابٌ في المقصور والممدود، وبلغني أنّ له كتاباً في النوادر، وهو في الجملة ثقة مأمون حسنُ البيان جيّد المعرفة، أحدُ الأعلام الذين شُهِروا بعلم اللغات والإعراب.

وأما (النَّضر بن شُمَيل المازنيّ) فإنّه لزمَ الخليلَ بن أحمد أعواماً، وأقام بالبصرة دهراً طويلا. وكان يدخُل المِرْبَد ويَلقى الأعراب ويستفيد من لغاتهم، وقد كتب الحديثَ ولقيَ الرِّجال. وكان ورعاً ديِّنا صدوقاً. وله مصنفاتٌ كثيرة في الصفات والمنطق والنوادر. وكان شمر بن حَمْدُويهَ صرفَ اهتمامَه إلى كتبه فسمِعها من أحمد ابن الحَريش، القاضي، كان بَهرَاةَ أيام الطاهرية.

فما عَزَيتُ في كتابي إلى ابن شُميل فهو من هذه الجهة، إلاّ ما كان منها في تفسير غريب الحديث، فانّ تلك الحروف رواها عن النضر أبو داود سُليمان بن سَلْم المصاحفي، رواها عن أبي داود عبد الصمد بن الفضل البلخي، ورواها لنا عن عبد الصمد أبو علي بن محمد بن يحيى القَرَّاب، شيخ ثقة من مشايخنا. وحُمِلتْ نسختُه المسموعة بعد وفاته إليّ. فما كان في كتابي معزيًّا إلى النضر رواية أبي داود فهو من هذه الجهة.

وتوفي النضر سنة ثلاث ومائتين رحمه الله.

ومن متأخّري هذه الطبقة (عليّ بن المبارك الأحمر)[1] الذي يروِي عنه أبو عبيد.

وحدّثني المنذريّ عن أبي جعفر الغسّاني عن سلمة أنه قال: كان الأحمر يحفظ ثلاثين ألف بيتٍ من المعاني والشواهد، فأتاه سيبويه فناظرَه، فأفحمه الأحمر. وكان مرُوذيًّا وهو أوّل من دوّن عن الكسائي. قال: وقال الفرّاء: أتيتُ الكسائيَّ، وإذا الأحمرُ عنده، غلامٌ أشقر، يسأله ويكتُب عنه في ألواحٍ وقد بَقَلَ وجههُ. ثم برَّز حتى كان الفرّاء يأخذ عنه. وكان الغالب عليه النحو والغريبُ والمعاني.

وما وقع في كتابي لأبي عبيد عن الأحمر فهو سماعٌ على ما بيّنتُه لك من الجهات الثلاث.

ومنهم: (أبو زكرياء يحيى بن زياد الفرّاء)، وكان أخذ النحو والغريبَ والنوادر والقراءات ومعاني القرآن عن الكسائيّ، ثم برَّز بعده وصنَّف كتباً حساناً أملاها ببغداد عن ظهر قلبه.

ومن مؤلّفاته كتابه في معاني القرآن وإعرابِه، أخبرني به أبو الفضل بن أبي جعفر المنذريّ عن أبي طالب بن سلمة عن أبيه عن الفرّاء، لم يفُتْه من الكتاب كلِّه إلا مقدار ثلاثة أوراق في سورة الزخرف. فما وقَع في كتابي للفرّاء في تفسير القرآن وإعرابه فهو مما صحَّ روايةً من هذه الجهة. وللفراء كتابٌ في النوادر أسمعنيه أبو الفضل بهذا الإسناد. وله بعدُ كتبٌ منها كتابٌ في مصادر القرآن، وكتابٌ في الجمع والتثنية، وكتابٌ في التأنيث والتذكير، وكتابٌ في الممدود والمقصور، وكتابٌ يُعرَف بيافع ويَفَعةٍ. وله في النحو الكتاب الكبير. وهو ثقة مأمون. قاله أبو عبيدٍ وغيره. وكان من أهل السُّنّة، ومذاهبه في التفسير حسنة.

---

(١) علي بن المبارك الأحمر. توفي سنة ١٩٤هـ، وقيل: سنة ست ـ أو سبع ـ ومائتين. (نزهة الألباء: ٩٧).

ومن هذه الطبقة: (عمرو بن عثمان، الملقّب بسيبويه، النحويّ) وله كتابٌ كبير في النحو. وكان علاّمةً حسنَ التصنيف، جالس الخليل بن أحمد وأخذ عنه مذاهبَه في النحو، وما علمت أحداً سمع منه كتابَه هذا، لأنّه احتُضِر وأسرعَ إليه الموت. وقد نظرتُ في كتابه فرأيتُ فيه علماً جَمًّا. وكان أبو عثمان المازنيّ وأبو عُمَر الجرميُّ[1]، يحتذيان حذوَه في النحو، وربّما خالفوه في العِلَل. وكان سيبويه قدِم بغداد ثم عاد إلى مسقط رأسه بالأهواز فمات وقد نيَّف على الأربعين.

ومنهم: (عبد الرحمن بن بُزُرْج) وكان حافظاً للغريب وللنوادر. وقرأتُ له كتاباً بخطّ أبي الهيثم الرازيّ في النوادر، فاستحسنتُه ووجدتُ فيه فوائدَ كثيرة. ورأيتُ له حروفاً في كتب شَمِر التي قرأتُها بخطّه. فما وقع في كتابي لابن بُزُرْجَ فهو من هذه الجهات.

الطبقة الثالثة

من علماء اللغة، منهم:

(أبو عبيد القاسم بن سلاّم)، وكان ديِّناً فاضلاً عالماً أديباً فقيهاً صاحبَ سُنّة، معنيًّا بعلم القرآن وسُنَن رسول الله ﷺ، والبحث عن تفسير الغريب والمعنى المشْكِل.

وله من المصنّفات في الغريب المؤلَّف[2].

أخبرني المنذريّ عن الحسن المؤدّب أن المِسْعَريّ أخبره أنه سمع أبا عبيد يقول: كنت في تصنيف هذا الكتاب أربعين سنةً أتلقَّف ما فيه من أفواه الرّجال، فاذا سمعتُ حرفاً عرفتُ له موقعاً في الكتاب بتُّ تلك الليلةَ فرِحاً. قال: ثم أقبلَ علينا فقال: أحدكم يستكثر أن يسمعه منّي في سبعة أشهر!

وأخبرني أبو بكر الإياديُّ عن شمر أنه قال: ما للعرب كتابٌ أحسن من مصنَّف أبي عبيد. واختلفتُ أنا إلى الإيادي في سماعه سنتين وزيادة، وكان سمع نسختَه من شمر بن حَمْدُويه، وضبطه ضبطاً حسناً، وكتبَ عن شمر فيه زياداتٍ كثيرة في حواشي نسخته، وكان رحمه الله يُمْكنني من نسخته وزياداتها حتى أعارض نسختي بها، ثم أقرأها عليه وهو ينظر في كتابه.

ولأبي عبيد من الكتب الشريفة كتابُ غريب الحديث، قرأته من أوّله إلى آخره على أبي محمد عبدالله بن محمد بن هاجَكَ وقلت له: أخبركم أحمد بن عبدالله بن

(١) أبو عُمر صالح بن إسحاق الجرميّ. توفي سنة ٢٢٥ هـ.

(٢) المعروف بـ «المُصَنَّف».

جبلة عن أبي عبيدٍ فأقرَّ به. وكانت نسخته التي سمِعها من ابن جبلة مضبوطةً محكمة، ثم سمعت الكتاب من أبي الحسين المزَنيّ، حدثنا به عن علي بن عبد العزيز عن أبي عبيد إلى آخره قراءةً علينا بلفظه.

ولأبي عبيد كتابُ الأمثال، قرأته على أبي الفضل المنذريّ، وذكر أنه عَرَضَه على أبي الهيثم الرازيّ. وزاد أبو الفضل في هذا الكتاب من فوائده أضعافَ الأصل. فسمِعنا الكتاب بزياداته.

ولأبي عبيد كتابٌ في معاني القرآن، انتهى تأليفه إلى سورة طه، ولم يتمَّه، وكان المنذريّ سمعه من علي بن عبد العزيز، وقُرِىء عليه أكثره وأنا حاضر، فما وقع في كتابي هذا لأبي عبيد عن أصحابه فهو من هذه الجهات التي وصفْتُها.

ومن هذه الطبقة: (أبو عبدالله محمد بن زِيادٍ المعروفُ بابن الأعرابيّ) كوفيّ الأصل. وكان رجلاً صالحاً ورعاً زاهداً صدوقاً.

وأخبرني بعضُ الثقات أن المفضّل بن محمد كان تزوَّج أمّه، وأنّه ربيبُه. وقد سمع من المفضَّل دواوين الشعراء وصحَّحها عليه، وحفظ من الغريب والنوادر ما لم يحفظْه غيره. وكانت له معرفةٌ بأنساب العرب وأيّامها، وسمع من الأعراب الذين كانوا ينزلون بظاهر الكوفة من بني أسَدٍ وبني عُقيل فاستكثر، وجالسَ الكسائيَّ وأخذَ عنه النوادرَ والنحو.

وأخبرني المنذريّ عن المفضَّل بن سلمة عن أبيه أنه قال: جرى ذكر ابنِ الأعرابي عند الفرّاء فعرَفه وقال: هُنَيٌّ كان يزاحمنا عند المفضَّل!

وكان الغالب عليه الشعرَ ومعانيَه، والنوادر والغريب. وكان محمد بن حبيب البغدادي جمعَ عليه كتابَ النوادر ورواه عنه، وهو كتابٌ حسن. وروى عنه أبو يوسف يعقوب بن السّكّيت، وأبو عَمرو شمر بن حَمْدُوَيه، وأبو سعيد الضرير، وأبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني الملقَّب بثعلب.

وأخبرني أبو الفضل المنذريّ أن أبا الهيثم الرازيّ حثَّه على النهوض إلى أبي العباس، قال: فرحلتُ إلى العراق ودخلتُ مدينة السلام يومَ الجمعة ومالي هِمّةٌ غيره، فأتيتُه وعرَّفتُه خبري وقصدي إيّاه، فاتَّخذَ لي مجلساً في النوادر التي سمعها من ابن الأعرابي حتى سمِعتُ الكتابَ كلَّه منه، قال: وسألته عن حروف كانت أشكلت على أبي الهيثم، فأجابني عنها.

وكان شمر(*) بن حَمْدويه جالس ابنَ الأعرابيّ دهراً وسمع منه دواوين الشعر وتفسير غريبها. وكان أبو إسحاق الحربيّ سمع من ابن الأعرابي، وسمع المنذري منه شيئاً كثيراً. فما وقع في كتابي لابن الأعرابي فهو من هذه الجهات، إلاّ ما وقع فيه لأبي عُمَر الورَّاق، فانّ كتابه الذي سمَّاه الياقوتة وَجَمعه على أبي العباس أحمد بن يحيى وغيره، حُمِل إلينا مسموعاً منه مضبوطاً من أوَّله إلى آخره. ونهضَ ناهضٌ من عندنا إلى بغداد، فسألته أن يذكر لأبي عُمَر الكتابَ الذي وقع إلينا وصورته وصاحبَه الذي سمعه منه، قال: فرأيت أبا عُمر وعرَّفته الكتاب فعرفَه، قال: ثم سألته إجازَته لمن وَقع إليه فأجازه. وهو كتابٌ حسن، وفيه غرائب جَمَّة، ونوادر عجيبة، وقد تصفّحته مراراً فما رأيت فيه تصحيفاً.

ومن هذه الطبقة: (أبو الحسن علي بن حازم اللِّحياني) أخبرني المنذريّ عن أبي جعفر الغَسَّانيّ عن سَلَمة بن عاصم أنّه قال: كان اللِّحياني من أحفظ الناس للنوادر عن الكسائي والفرّاء والأحمر، قال: وأخبرني أنّه كان يَدْرُسها بالليل والنهار، حتى في الخلاء.

وأخبرني أبو بكر الإياديّ أنه عرض النوادر الذي للِّحياني على أبي الهيثم الرازيّ، وأنه صححه عليه.

قلت: قد قرأتُ نسختي على أبي بكر وهو ينظر في كتابه. فما وقع في كتابي للحياني فهو من كتاب النوادر هذا.

ومن هذه الطبقة: (نُصَير بن أبي نُصَير الرازي) وكان علاّمةً نحوياً، جالسَ الكسائي وأخذ عنه النحو وقرأ عليه القرآن. وله مؤلَّفات حِسانٌ سمعها منه أبو الهيثم الرازي، ورواها عنه بِهَرَاة. فما وقع في كتابي هذا له فهو مما استفاده أصحابنا من أبي الهيثم وأفادوناه عنه. وكان نُصيرٌ صدوقَ اللهجة كثير الأدب حافظاً، وقد رأى الأصمعي وأبا زيد وسمع منهما.

ومن هذه الطبقة: (عمرو بن أبي عمرو الشيَّباني) روى كتابَ النوادر لأبيه، وقد سمعه منه أبو العباس أحمد بن يحيى، وأبو إسحاق إبراهيم الحربي، ووثَّقه كلُّ واحدٍ منهما. فما وقع في كتابي لعمرو عن أبيه فهو من هذه الجهة.

ومنهم: (أبو نصر صاحب الأصمعيّ)، و(الأثرم صاحب أبي عبيدة)، و(ابن نجدة صاحب أبي زيد الأنصاري) روى عن هؤلاء كلِّهم أبو العباس أحمد بن يحيى،

(*) ضبطه ياقوت في معجم الأدباء (٦: ٢٧٤ ـ ٢٧٥): «شَمَّر» بفتح الشين وتضعيف الميم المفتوحة.

وأبو إسحاق الحربي. فما كان في كتابي مَعزِيًّا إلى هؤلاء فهو مما أُثبت لنا عن هذين الرجلين.

ومنهم: (أبو حاتم السِّجِستاني)، وكان أحد المتقنين. جالس الأصمعي وأبا زيد وأبا عبيدة. وله مؤلفات حسانٌ وكتابٌ في قراءات القرآن جامعٌ، قرأه علينا بهرَاةَ أبو بكر بن عثمان. وقد جالسَه شمر وعبدالله بن مسلم بن قُتَيبة ووثّقاه. فما وقع في كتابي لأبي حاتم فهو من هذه الجهات. ولأبي حاتم كتاب كبير في إصلاح المزال والمفسَد، وقد قرأتهُ فرأيته مشتملاً على الفوائد الجمَّة، وما رأيت كتاباً في هذا الباب أنبل منه ولا أكمل.

ومنهم: (أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السّكِّيت)، وكان ديِّناً فاضلاً صحيح الأدب، لقي أبا عمرو الشيباني، وأبا زكريا يحيى بن زياد الفرّاء، وأبا عبدالله محمد ابن زياد المعروف بابن الأعرابي، وأبا الحسن اللحيانيّ. ولقي الأصمعيَّ فيما أحسب؛ فإنه كثير الذِّكر له في كتبه. ويَروِي مع ذلك عن فصحاء الأعراب الذين لقيهم ببغداد.

وله مؤلفَّات حِسان، منها كتاب إصلاح المنطق، وكتاب المقصور والممدود، وكتاب التأنيث والتذكير، وكتاب القلب والإبدال، وكتاب في معاني الشعر. روى لنا أبو الفضل المنذريُّ هذه الكتبَ، إلاّ ما فاته منها، عن أبي شُعيب الحَرَّاني عن يعقوب. قال أبو الفضل: سمعتُ الحَرَّاني يقول: كتبت عن يعقوب بن السّكِّيت من سنة خمسٍ وعشرين إلى أن قُتِل. قال: وقُتل قبل المتوكل بسنة. وكان يؤدِّب أولادَ المتوكل. قال: وقُتِل المتوكِّل سنة سبعٍ وأربعين.

قال الحرَّاني: وقَتل المتوكِّل يعقوبَ بن السّكِّيت، وذلك أنه أمره أن يشتم رجلاً من قُريش وأن يَنال منه، فلم يفعل، فأمر القرشيَّ أن ينال منه فنال منه، فأجابه يعقوب، فلما أن أجابه قال له المتوكِّل: أمرتك أن تفعلَ فلم تفعلْ فلمَّا أن شَتَمكَ فعلت! فأمر به فَضُرِب، فحمِل من عنده صريعاً مقتولاً، ووّجه المتوكِّل من الغد إلى ابن يعقوب عشرة آلاف درهم دِيَته.

قلت: وقد حُمِل إلينا كتابٌ كبير في الألفاظ مقدار ثلاثين جلداً ونُسِب إلى ابن السّكِّيت، فسألت المنذريّ عنه فلم يَعرفْه، وإلى اليوم لم أقف على مؤلف الكتاب على الصحَّة. وقرأت هذا الكتابَ وأعلمتُ منه على حروف شككتُ فيها ولم أعرفْها، فجاريتُ فيها رجلاً من أهل الثَّبَت فعرفَ بعضَها وأنكر بعضَها، ثم وجدتُ أكثر تلك الحروف في كتاب الياقوتة لأبي عُمر. فما ذكرتُ في كتابي هذا لابن السّكِّيت من

كتاب الألفاظ فسبيله ما وصفْتُه، وهو غير مسموعٍ فاعلمْه.

ومن هذه الطبقة: (أبو سعيد البغداديّ الضرير). وكان طاهر بن عبدالله استقدمَه من بغداد، فأقام بنيسابور وأملى بها كتباً في معاني الشعر والنوادر، وردَّ على أبي عبيد حروفاً كثيرة من كتاب غريب الحديث. وكان لقي ابنَ الأعرابي وأبا عمرو الشيبانيّ. وحفظ عن الأعراب نكتاً كثيرة. وقدم عليه القتيبيُّ فأخذ عنه. وكان شمر وأبو الهيثم يوثِّقانه ويثنيان عليه، وكان بينه وبين أبي الهيثم فضلُ مودّةٍ. وبلغني أنه قال: يؤذيني أبو الهيثم في الحسين بن الفضل وهو لي صديق.

فما وقع في كتابي هذا لأبي سعيد فهو مما وجدته لِشمر بخطِّه في مؤلَّفاته.

ومن هذه الطبقة: (أبو عبد الرحمن عبدالله بن محمد بن هانىء النيسابوريّ)، أخبرني أبو الفضل المنذريّ أنه سمع أبا عليّ الأزديّ يقول: سمعت الهذيل بن النَّضر ابن بارح يَحكِي عن أبي عبد الرحمن بن هانىء أنه قال: أنفق أبي على الأخفش اثني عشر ألف دينار.

قال أبو علي: وبلغني أن كتب أبي عبد الرحمن بيعت بأربعمائة ألف درهم.

قال: وسمعت شمراً يقول: كنت عند أبي عبد الرحمن فجاءه وكيل له يحاسبه، فبقي له عليه خمسمائة درهم، فقال: أيْشٍ أصنعُ به؟ قال: تصدَّقْ به.

قال: وكان أعدّ داراً لكلِّ من يَقدَم عليه من المستفيدين، فيأمر بإنزاله فيها ويُزيح علّته في النفقة والوَرَق، ويوسِّع النسخ عليه.

قلت: ولابن هانىء هذا كتابٌ كبير يُوفي على ألفي ورقة في نوادر العرب وغرائب ألفاظها، وفي المعاني والأمثال. وكانَ شمر سمع منه بعضَ هذا الكتاب وفرّقه في كتبه التي صنّفها بخطه. وحُمل إلينا منه أجزاء مجلدة بسوادٍ بخطٍّ متقن مضبوط. فما وقع في كتابي لابن هانىء فهو من هذه الجهة.

ومن هذه الطبقة (أبو معاذ النحوي المَرْوَزيّ)، و(أبو داود سليمان بن معبد السِّنجي). وسِنْج: قرية بمَرْو.

فأما أبو معاذ فله كتابٌ في القرآن حسن. وأما أبو داود فانه جالسَ الأصمعيّ دهراً وحفظ عنه آداباً كثيرة، وكتب مع ذلك الحديث. وكان محمد بن إسحاق السعدي لقيه وكتب عنه ووثّقه، وسأله عن حروف استغربها في الحديث ففسَّرها له.

ويتلو هذه الطبقة (أبو عمرو شمر بن حَمْدُويه الهَرَويّ) وكانت له عناية صادقة بهذا الشأن، رحل إلى العراق في عنفوان شبابه فكتب الحديث، ولقي ابن الأعرابي

وغيره من اللغويين، وسمع دواوين الشعر من وجوه شتّى، ولقي جماعةً من أصحاب أبي عمرو الشيباني، وأبي زيد الأنصاري، وأبي عبيدة، والفرّاء. منهم: الرياشيُّ، وأبو حاتم، وأبو نصر، وأبو عدنان، وسلمة بن عاصم، وأبو حسّان. ثم لمّا رجع إلى خراسان لقِيَ أصحاب النّضر بن شُمَيل، واللّيث بن المظفّر، فاستكثر منهم.

ولما ألقى عصاه بهراة ألّف كتاباً كبيراً في اللغات أسّسه على الحروف المعجمة وابتدأ بحرف الجيم فيما أخبرني أبو بكر الإياديّ وغيره ممن لقيه، فأشبعه وجوّده، إلاّ أنه طوّله بالشواهد والشعر والروايات الجمّة عن أئمة اللغة وغيرهم من المحدثين، وأودعه من تفسير القرآن بالروايات عن المفسِّرين، ومن تفسير غريب الحديث أشياء لم يسبقه إلى مثله أحدٌ تقدّمه، ولا أدرك شأوه فيه من بعده. ولما أكمل الكتاب ضنَّ به في حياته ولم يُنْسخْه طُلاّبَه، فلم يُبارَك له فيما فعله حتى مضى لسبيله، فاختزلَ بعضُ أقاربه ذلك الكتابَ من تركته، واتصل بيعقوب بن الليث السِّجزيّ، فقلّده بعض أعماله واستصحبه إلى فارس ونواحيها. وكان لا يفارقه ذلك الكتابُ في سفر ولا حضر. ولمّا أناخ يعقوب بن اللّيث بِسيبِ بني ماوان من أرض السواد وحطّ بها سَواده وركب في جماعة المقاتلة من عسكره مقدِّراً لقاء الموفَّق وأصحابِ السلطان، فجُرَّ الماء من النهروان على معسكره، فغرِق ذلك الكتاب في جملة ما غرق من سواد العسكر.

ورأيت أنا من أول ذلك الكتاب تفاريق أجزاء بخط محمد بن قَسْورَة، فتصفَّحتُ أبوابها فوجدتها على غاية الكمال. والله يغفر لأبي عمرو ويتغمّدُ زلته. والضنُّ بالعلم غيرِ محمود ولا مبارَك فيه.

وكان أبو تراب الذي ألف كتاب الاعتقاب قدم هَرَاة مستفيداً من شمر، وكتب عنه شيئاً كثيراً. وأملى بهراة من كتاب الاعتقاب أجزاء ثم عاد إلى نيسابور وأملى بها باقيَ الكتاب. وقد قرأت كتابه فاستحسنته، ولم أره مُجازفاً فيما أودَعه، ولا مصحِّفاً في الذي ألّفه. وما وقع في كتابي لأبي ترابٍ فهو من هذا الكتاب. وتوفي شمر رحمه الله ـ فيما أخبرني الإيادي ـ سنة خمس وخمسين ومائتين.

وكان (أبو الهيثم الرازي) قدِم هراة قبل وفاة شمر بِسُنَيَّاتٍ فنظر في كتبه ومُصَنَّفاته وَعلِقَ يَرُدُّ عليه، فَنُمِيَ الخَبَرُ إِلَى شمر فقال: «تَسَلَّحَ الرازيّ عليّ بكتبي!» وكان كما قال؛ لأني نظرتُ إلى أجزاء كثيرة من أشعار العرب كتبها أبو الهيثم بخطّه، ثم عارضها بنسخ شمر التي سمعها من الشاه صاحب المؤرّج، ومن ابن الأعرابي، فاعتبرَ سماعَه وأصلح ما وجد في كتابه مخالفاً لخطّ شمر بما صحَّحه شمر.

وكان أبو الهيثم رحمه الله عِلمُه على لسانه، وكان أعذبَ بياناً وأفطنَ للمعنى

الخفيِّ، وأعلم بالنحو من شمر، وكان شمر أروى منه للكتب والشِّعر والأخبار، وأحفظَ للغريب، وأرفقَ بالتصنيف من أبي الهيثم.

وأخبرني أبو الفضل المنذري أنه لازمَ أبا الهيثم سنين، وعرضَ عليه الكتب، وكتب عنه من أماليه وفوائده أكثر من مائتي جِلد، وذكر أنه كان بارعاً حافظاً صحيح الأدب، عالماً ورعاً كثير الصلاة، صاحبَ سُنَّة. ولم يكن ضنيناً بعلمه وأدبه. وتوفي سنة ست وسبعين ومائتين، رحمه الله.

وما وقع في كتابي هذا لأبي الهيثم فهو مما أفادنيه عنه أبو الفضل المنذري في كتابه الذي لقّبه «الفاخر والشامل». وفي الزيادات التي زادها في معاني القرآن للفرّاء، وفي كتاب المؤلَّف، وكتاب الأمثال لأبي عبيد.

ومن هذه الطبقة من العراقيين (أبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني) الملقّب بثعلب، و(أبو العباس محمد بن يزيد الثُّمَالي) الملقَّب بالمبرّد. وأجمع أهل هذه الصناعة من العراقيين وغيرهم أنهما كانا عالِمَيْ عصرهما، وأنَّ أحمد بن يحيى كان واحدَ عصره. وكان محمد بن يزيد أعذبَ الرجلين بياناً وأحفظهما للشعر المحدَث، والنادرة الطريفة، والأخبار الفصيحة، وكان من أعلم الناس بمذاهب البصريين في النحو ومقاييسه.

وكان أحمد بن يحيى حافظاً لمذهب العراقيين، أعني الكسائي والفراء والأحمر، وكان عفيفاً عن الأطماع الدنية، متورّعاً مِن المكاسب الخبيثة.

أخبرني المنذري أنه اختلف إليه سنةً في سماع كتاب النوادر لابن الأعرابي، وأنه كان في أذنه وَقْر، فكان يتولَّى قراءة ما يُسمَع منه. قال: وكتبت عنه من أماليه في معاني القرآن وغيرها أجزاء كثيرة، فما عرَّض ولا صرَّح بشيءٍ من أسباب الطمع. قال: واختلفت إلى أبي العباس المبرّد وانتخبت عليه أجزاءً من كتابيه المعروفَين بالروضة والكامل. قال: وقاطعته من سماعها على شيءٍ مسمًّى، وإنّه لم يأذن له في قراءة حكاية واحدة ممَّا لم يكن وقع عليه الشرط.

قلت: ويتلو هذه الطبقة:

طبقة أخرى أدركناهم في عصرنا

منهم: (أبو إسحاق إبراهيم بن السرِيّ الزّجاج النحوي) صاحب كتاب المعاني في القرآن، حضرتُه ببغداد بعد فراغه من إملاء الكتاب، فألفيت عنده جماعةً يسمعونه منه. وكان متقدِّماً في صناعته، بارعاً صدوقاً، حافظاً لمذاهب البصريين في النحو

ومقاييسه. وكان خدم أبا العباس المبرّد دهراً طويلاً.

وما وقع في كتابي له من تفسير القرآن فهو من كتابه. ولم أتفرغ ببغداد لسماعه منه. ووجدت النسخَ التي حُملت إلى خراسان غير صحيحة، فجمعتُ منها عدّة نسخ مختلفة المخارج، وصرفت عنايتي إلى معارضةِ بعضها ببعض حتى حصَّلت منها نسخة جيّدة.

ومنهم: (أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشّار الأنباري النحوي)[1]، وكان واحدَ عصره، وأعلَم من شاهدتُ بكتاب الله ومعانيه وإعرابه، ومعرفته اختلاف أهل العلم في مُشْكِلِه. وله مؤلَّفات حسان في علم القرآن. وكان صائناً لنفسه، مقدَّماً في صناعته، معروفاً بالصدق حافظاً، حسن البيان عذبَ الألفاظ، لم يُذكر لنا إلى هذه الغاية من الناشئين بالعراق وغيرها أحد يخلفه أو يسدُّ مسدَّه.

ومن هذه الطبقة: (أبو عبدالله إبراهيم بن محمد بن عَرفَة) الملقب بنِفْطَويه. وقد شاهدته فألفيتُه حافظاً للغات ومعاني الشعر ومقاييس النحو، ومقدَّماً في صناعته. وقد خدمَ أبا العباس أحمدَ بن يحيى وأخذ عنه النحو والغريب، وعُرِف به.

وإذ فرغنا من ذكر الأثبات المتقنين، والثقات المبرِّزين من اللغويين، وتسميتهم طبقةً طبقة، إعلاماً لمن غَبِيَ عليه مكانُهم من المعرفة، كي يعتمدوهم فيما يجدون لهم من المؤلفات المرويَّة عنهم، فلنذكر بعقب ذكرهم أقواماً اتَّسموا بسمة المعرفة وعلم اللغة، وألَّفوا كتباً أودعوها الصحيح والسَّقيم، وحشَوْها بالمزال المُفْسَد، والمصحَّف المغيّر، الذي لا يتميّز ما يصحّ منه إلا عند النِّقاب المبرِّز، والعالم الفطِن؛ لنحذِّر الأغمار اعتمادَ ما دوَّنوا، والاستنامةَ إلى ما ألَّفوا.

فمن المتقدمين: (الليث بن المظفر) الذي نَحَلَ الخليل بن أحمد تأليف كتاب العين جملةً لينفِّقه باسمه، ويرغِّب فيه مَنْ حوله. وأُثبتَ لنا عن إسحاق بن إبراهيم الحنظليّ الفقيه أنه قال: كان الليث بن المظفَّر رجلا صالحاً، ومات الخليل ولم يفرغ من كتاب العين، فأحبَّ الليث أن ينفِّق الكتابَ كلَّه، فسمَّى لسانه الخليل، فإذا رأيت في الكتاب «سألت الخليل بن أحمد»، أو «أخبرني الخليل بن أحمد» فإنه يعني الخليل نفسَه. وإذا قال: «قال الخليل» فإنما يعني لسان نفسه. قال: وإنما وقع الاضطراب في الكتاب من قِبَل خليل الليث. قلت: وهذا صحيحٌ عن إسحاق، رواه الثقات عنه.

---

(١) توفي ابن الأنباري سنة ٣٢٨ هـ.

وأخبرني أبو الفضل المنذري أنه سأل أبا العباس أحمد بن يحيى عن كتاب العين فقال: ذاك كتابٌ مَلَيْ غُدَدْ قال: وهذا كان لفظ أبي العباس، وحقُّه عند النحويين ملآن غُدَداً. ولكن أبا العباس كان يخاطب عوامّ الناس على قدر أفهامهم، أراد أن في كتاب العين حروفاً كثيرة أُزيلت عن صورها ومعانيها بالتصحيف والتغيير، فهي فاسدة كفساد الغدد وضَرِّها آكلَها.

وأخبرني أبو بكرٍ الإيادي عن بعض أهل المعرفة أنه ذكر كتاب الليثِ فقال: ذلك كتابُ الزَّمْنَى، ولا يصلح إلاّ لأهل الزوايا.

قلت: وقد قرأت كتاب العين غيرَ مرَّة، وتصفّحته تارة بعد تارة، وعُنيتُ بتتبُّع ما صُحِّف وغُيِّر منه، فأخرجته في مواقعه من الكتاب وأخبرت بوجه الصحَّة فيه، وبيَّنت وجه الخطأ، ودللت على موْضع الصواب منه. وستقف على هذه الحروف إذا تأمَّلْتَها في تضاعيف أبواب الكتاب، وتحمد الله ـ إذا أنصْفتَ ـ على ما أفيدك فيها. والله الموفِّق للصواب، ولا قوَّةَ إلاّ به.

وأمَّا ما وجدتُه فيه صحيحاً، ولغير الليث من الثقات محفوظاً، أو من فصحاء العرب مسموعاً، ومن الرِّيبة والشكّ لشهرته وقلَّة إشكاله بعيداً، فإني أعْزيه إلى الليث ابن المظفَّر، وأؤدِّيه بلفظه، ولعلي قد حفظته لغيره في عدَّة كتب فلم أشتغل بالفحص عنه لمعرفتي بصحته. فلا تشكَّنَّ فيه مِن أجلِ أنه زلَّ في حروفٍ معدودة هي قليلة في جَنْب الكثير الذي جاء به صحيحاً، واحمدْني على نفي الشُّبَه عنك فيما صحَّحته له، كما تحمدني على التنبيه فيما وقع في كتابه من جهته أو جهة غيره ممن زاد ما ليس منه. ومتى ما رأيتَني ذكرت من كتابه حرفاً وقلت: إني لم أجده لغيره فاعلم أنَّه مُريب، وكنْ منه على حذر وافحصْ عنه؛ فإن وجدتَه لإمام من الثقات الذين ذكرتُهم في الطبقات فقد زالت الشُّبَه، وإلاّ وقفتَ فيه إلى أن يَضِحَ أمرُه.

وكان شمر رحمه الله مع كثرة علمه وسماعه لما ألَّف كتاب الجيم لم يُخْلِهِ من حروف كثيرة من كتاب الليث عزاها إلى مُحارب، وأظنه رجلاً من أهل مَرْو، وكان سمع كتاب الليث منه.

ومن نظراء الليث: (محمد بن المستنير المعروف بقطرب)[1]، وكان متَّهماً في رأيه وروايته عن العرب. أخبرني أبو الفضل المنذري أنه حضر أبا العباس أحمد بن

(١) توفي قطرب سنة ٢٠٦ هـ.

يحيى، فجرى في مجلسه ذكر قطرب، فهجَّنه ولم يعبأ به. وروى أبو عُمر في كتاب الياقوتة نحواً من ذلك. قال: وقال قطرب في قول الشاعر[١]:

مثل الذَّمِيمِ على قُزْمِ اليَعامِيرِ[٢]

زعم قطرب أن اليعامير واحدها يعمور: ضرب من الشجر. وقال أبو العباس: هذا باطل سمعت ابنَ الأعرابي يقول: اليعامير: الجِداء، واحدها يَعْمور.

وكان أبو إسحاق الزَّجاج يهجِّن من مذاهبه في النحو أشياء نسبه إلى الخطأ فيها.

قلت: وممَّن تكلم في لغات العرب بما حضر لسانَه وروى عن الأئمة في كلام العرب ما ليس من كلامهم: (عمرو بن بحر المعروف بالجاحظ)[٣] وكان أوتيَ بسطةً في لسانه، وبياناً عذباً في خطابه، ومجالاً واسعاً في فنونه. غير أن أهل المعرفة بلغات العرب ذمُّوه، وعن الصِّدق دَفعوه. وأخبرَ أبو عُمر الزاهد أنه جرى ذكره في مجلس أحمد بن يحيى فقال: اعذِبوا عن ذكر الجاحظ فإنه غير ثقة ولا مأمون.

وأما (أبو محمد عبدالله بن مسلم الدينوريّ)[٤] فإنَّه ألَّف كتباً في مشكل القرآن وغريبه، وألَّف كتاب غريب الحديث، وكتاباً في الأنواء، وكتاباً في الميسر، وكتاباً في آداب الكتَبة[٥]، وردَّ على أبي عبيد حروفاً في غريب الحديثِ سمَّاها إصلاح الغلط. وقد تصفَّحتها كلها، ووقفت على الحروف التي غلِط فيها وعلى الأكثر الذي أصاب فيه. فأمَّا الحروف التي غَلِط فيها فإنّي أثبتُّها في موقعها من كتابي، ودللت على موضع الصواب فيما غلط فيه.

وما رأيت أحداً يدفعه عن الصدق فيما يرويه عن أبي حاتم السِّجزي، والعباس ابن الفرج الرِّياشيّ، وأبي سعيد المكفوف البغدادي. فأمَّا ما يستبدُّ فيه برأيه من معنًى غامض أو حرفٍ من علل التصريف والنحو مشكلٍ، أو حَرفٍ غريب، فإنَّه ربَّما زلَّ فيما لا يخفى على مَن له أدنى معرفة. وألفيته يَحدِس بالظنِّ فيما لا يعرفه ولا يحسنه.

---

(١) هو أبو زبيد الطائي، كما في اللسان (ذمم).

(٢) صدر الشاهد، كما في اللسان (ذمم):

ترى لِأَخفافِها مِنْ خَلْفِها نَسَلاً

(٣) توفي الجاحظ سنة ٢٥٥ هـ.

(٤) المعروف بابن قتيبة. توفي سنة ٢٧٦ هـ.

(٥) المشهور بعنوان: أدب الكاتب، وبأدب الكتّاب.

ورأيت أبا بكر بن الأنباري ينسبه إلى الغفلة والغباوة وقلّة المعرفة، وقد ردَّ عليه قريباً من رُبع ما ألَّفه في مشكل القرآن.

وممّن ألَّف في عصرنا الكتبَ فوُسمَ بافتعال العربية وتوليد الألفاظ التي ليس لها أصول، وإدخالِ ما ليس من كلام العرب في كلامهم (أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي) صاحب كتاب الجمهرة، وكتاب اشتقاق الأسماء، وكتاب الملاحن. وحضرته في داره ببغداد غير مرَّةٍ، فرأيته يروي عن أبي حاتم، والرياشيِّ، وعبد الرحمن ابن أخي الأصمعي، فسألت إبراهيم بن محمد بن عرفةَ الملقب بنِفطويه عنه فاستخفَّ به، ولم يوثِّقْه في روايته.

ودخلتُ يوماً عليه فوجدته سكران لا يكاد يستمرُّ لسانُه على الكلام، من غلبة السكر عليه. وتصفحت كتاب الجمهرة له فلم أره دالاً على معرفة ثاقبة، وعثرت منه على حروف كثيرة أزالها عن وجوهها. وأوقعَ في تضاعيف الكتاب حروفاً كثيرة أنكرتُها ولم أعرفْ مخارَجها، فأثبتُّها من كتابي في مواقعها منه، لأبحثَ عنها أنا أو غيري ممّن ينظُر فيه. فإن صحَّت لبعض الأئمة اعتُمدَتْ، وإن لم توجد لغيره وُقِفَت. والله الميسر لما يرضاه وما يشاء.

وممّن ألف وجمع من الخراسانيين في عصرنا هذا فصحَّف وغيَّر وأزالَ العربية عن وجوهها رجلان: أحدهما يسمى (أحمد بن محمد البُشْتي، ويعرف بالخارْزَنجيّ)[1] والآخر يكنى (أبا الأزهرِ البخاريّ). فأمَّا البُشْتيّ فإنه ألَّف كتاباً سمَّاه «التكملة»، أومأ إلى أنه كمّل بكتابه كتاب العين المنسوبَ إلى الخليل بن أحمد. وأما البخاريُّ فانه سمَّى كتابه «الحصائل» وأعاره هذا الاسم لأنه قصدَ قَصْدَ تحصيل ما أغفله الخليل. ونظرت في أول كتاب البشتي فرأيته أثبت في صدره الكتب المؤلَّفة التي استخرج كتابه منها فعدَّدها، وقال: منها للأصمعي: كتاب الأجناس، وكتاب النوادر، وكتاب الصفات، وكتاب في اشتقاق الأسماء، وكتاب في السَّقي والأوراد، وكتاب في الأمثال، وكتاب ما اختلف لفظه واتَّفق معناه. قال: ومنها لأبي عبيدة: كتاب النوادر، وكتاب الخيل، وكتاب الديباج. ومنها لابن شُمَيل: كتاب معاني الشعر، وكتاب غريب الحديث، وكتاب الصفات قال: ومنها مؤلفات أبي عبيد: المصنَّف، والأمثال، وغريب الحديث. ومنها مؤلفات ابن السّكّيت: كتاب الألفاظ، وكتاب

(١) توفي أبو حامد الخارزنجي سنة ٣٤٨ هـ.

الفروق، وكتاب الممدود والمقصور، وكتاب إصلاح المنطق، وكتاب المعاني، وكتاب النوادر. قال: ومنها لأبي زيد: كتاب النوادر بزيادات أبي مالك. ومنها كتاب الصفات لأبي خَيْرة. ومنها كتب لقطرب، وهي الفروق، والأزمنة، واشتقاق الأسماء. ومنها النوادر لأبي عمرو الشيباني، والنوادر للفّراء، ومنها النوادر لابن الأعرابي. قال: ومنها نوادر الأخفش، ونوادر اللِّحياني، والنوادر لليزيدي.

قال: ومنها لغات هُذيل لُعزَير بن الفضل الهذلي. ومنها كتب أبي حاتم السِّجزي. ومنها كتاب الاعتقاب لأبي تراب. ومنها نوادر الأعاريب الذين كانوا مع ابن طاهر بنيسابور، رواها عنهم أبو الوازع محمد بن عبد الخالق، وكان عالماً بالنحو والغريب، صدوقاً، يروي عنه أبو تراب وغيره.

قال أحمد بن محمد البُشتي: استخرجت ما وضعتُه في كتابي من هذه الكتب. ثم قال: ولعلّ بعض الناس يبتغي العنتَ بتهجينه والقدح فيه، لأني أسندت ما فيه إلى هؤلاء العلماء من غير سماع. قال: وإنّما إخباري عنهم إخبار من صُحفهم، ولا يُزري ذلك على من عَرف الغثَّ من السَّمين، وميزّ بين الصحيح والسقيم. وقد فعلَ مثلَ ذلك أبو ترابٍ صاحب كتاب الاعتقاب، فإنه روى عن الخليل بن أحمد وأبي عمرو بن العلاء والكسائي، وبينه وبين هؤلاء فترة.

قال: وكذلك القتيبي، روى عن سيبويه، والأصمعي، وأبي عمرو؛ وهو لم يَرَ منهم أحداً.

قلت أنا: قد اعترَف البُشتي بأنه لا سماعَ له في شيءٍ من هذه الكتب، وأنه نَقل ما نقل إلى كتابه من صُحفهم، واعتلَّ بأنه لا يُزْري ذلك بمن عرف الغثَّ من السمين. وليس كما قال؛ لأنه اعترفَ بأنه صُحُفيّ. والصُّحُفيّ إذا كان رأس ماله صُحفاً قرأها فإنّه يصحّف فيكثِر، وذلك أنه يُخبر عن كتب لم يَسمعْها، ودفاتر لا يدري أصحيحٌ ما كُتب فيها أم لا. وإنّ أكثر ما قرأنا من الصحف التي لم تُضبَط بالنقْط الصحيح، ولم يتولَّ تصحيحَها أهل المعرفة ـ لسقيمةٌ لا يعتمدها إلاّ جاهل.

وأما قوله: إن غيره من المصنفين رووا في كتبهم عمّن لم يسمعوا منه مثل أبي تراب والقتيبيّ، فليس رواية هذين الرجلين عمّن لم يرياه حجةً له، لأنهما وإن كانا لم يسمعا من كل من رويا عنه فقد سمعا من جماعة الثقات المأمونين. فأمّا أبو تراب فإنه شاهد أبا سعيد الضرير سنين كثيرة، وسمع منه كتباً جَمَّة. ثم رحل إلى هَرَاة فسمع من شمر بعض كتبه. هذا سوى ما سمع من الأعراب الفصحاء لفظاً، وحفظه من أفواههم

خِطاباً. فإذا ذكر رجلاً لم يَرَه ولم يسمع منه سُومِحَ فيه وقيل: لعلَّه حفظ ما رأى له في الكتب من جهة سماعٍ ثبت له، فصار قول من لم يره تأييداً لما كان سمِعه من غيره، كما يفعل علماء المحدِّثينَ؛ فإنهم إذا صحَّ لهم في الباب حديثٌ رواه لهم الثقات عن الثقات أثبتوه واعتمدوا عليه، ثم ألحقوا به ما يؤيده من الأخبار التي أخذوها إجازة.

وأما القُتَيبيُّ فإنّه رجل سمع من أبي حاتم السِّجْزيّ كتبَه، ومن الرياشيّ سمع فوائد جمّة، وكانا من المعرفة والإتقان بحيث تُثنى بهما الخناصر؛ وسمِعَ من أبي سعيد الضرير، وسمع كتب أبي عبيد، وسمع من ابن أخي الأصمعيّ، وهما من الشهرة وذهاب الصِّيت والتأليف الحسن، بحيث يُعفَى لهما عن خطيئة غلطٍ، ونَبْذِ زلة تقع في كتبهما، ولا يلحق بهما رجل من أصحاب الزوايا لا يعرف إلاّ بقَرْيته، ولا يوثق بصدقه ومعرفته ونقْلِه الغريبَ الوحشي من نسخة إلى نسخة. ولعل النسخ التي نقل عنهما ما نَسَخَ كانت سقيمة.

والذي ادّعاه البشتي من تمييزه بين الصحيح والسقيم، ومعرفته الغثَّ من السمين، دعوى. وبعضُ ما قرأتُ من أول كتابه دَلَّ على ضدِّ دعواه. وأنا ذاكرٌ لك حروفاً صحّفها، وحروفاً أخطأ في تفسيرها، من أوراق يسيرة كنتُ تصفّحتها من كتابه؛ لأثبت عندك أنه مُبْطل في دعواه، متشبِّع بما لا يفي به. فممّا عثرت عليه من الخطأ فيما ألّف وجمع، أنه ذكر في باب (العين والثاء) أن أبا تراب أنشد:

إنْ تمنعي صَوْبَكِ صَوْبَ المَدْمَعِ ... يَجرِي على الخدِّ كضِئْبِ الثَّعْثِعِ

فقيّده البُشتيّ بكسر الثاءين بنَقْطِه، ثم فسّر ضِئْب الثّعثِع أنه شيءٌ له حب يُزرع. فأخطأ في كسره الثاءين، وفي تفسيره إياه. والصواب «الثَّعثَع» بفتح الثاءين، وهو اللؤلؤ. قال ذلك أبو العباس أحمد بن يحيى، ومحمد بن يزيد المبرد، رواهُ عنهما أبو عُمر الزاهد. قالا: وللثَّعثَع في العربية وجهان آخران لم يعرفهما البشتي. وهذا أهوَن. وقد ذكرتُ الوجهين الآخرين في موضعهما من باب العين والثاء.

وأنشد البُشْتيّ:[1]

فبآمرٍ[2] وأخيه مُؤْتَمِرٍ ... ومُعَلِّلٍ وَبِمُطْفِىء الجَمْرِ[3]

---

(١) لأبي شِبل الأعرابي، كما في اللسان (أمر).

(٢) في اللسان: «وبآمرٍ».

(٣) قبله، كما في اللسان:

كُسِعَ الشتاءُ بِسَبْعَةٍ غُبُرٍ ... بالصَّنِّ والصُّنَّبْرِ والوَبْرِ

قال البشتي: سمِّي أحد أيام العجوز آمراً لأنه يأمر الناسَ بالحذر منه. قال: وسُمّيَ اليوم الآخر مؤتمراً لأنه يأتمر الناس، أي يُؤذنُهم.

قلت: وهذا خطأ محض، لا يُعرف في كلام العرب ائتمر بمعنى آذن. وفسِّر قول الله عزّ وجلّ: ﴿**إنّ الملأ يأتمرون بك**﴾[١] على وجهين: أحدهما يَهُمُّون بك، والثاني يتشاورون فيك. وائتمر القوم وتآمروا: إذا أمر بعضهم بعضاً. وقيل لهذا مؤتمر لأنَّ الحيّ يؤامر فيه بعضهم بعضاً للظعن أو المُقام، فجعلوا المؤتمر نعتاً لليوم والمعنى أنه مؤتَمر فيه، كما قالوا: ليل نائم؛ أي يُنام فيه، ويوم عاصفٌ يَعصِف فيه الريح؛ ومثله قولهم: نهاره صائم: إذا كان يَصُوم فيه، ومثله كثيرٌ في كلامهم.

وذكر في باب (العين واللام): أبو عبيد عن الأصمعي: أعللت الإبلَ فهي عالّة: إذا أصدرتَها ولم تُروِها.

قلت: وهذا تَصحيفٌ منكرَ، والصواب: أغللت الإبلَ بالغين، وهي إبلٌ غالة. أخبرني المنذريّ عن أبي الهيثم عن نُصير الرازيّ قال: صَدَرت الإبل غالّةً وغوَالَّ، وقد أغللتُها، من الغُلّة والغليل، وهو حرارة العطش. وأما أعللت الإبل وعلَّلتُها فهما ضدُّ أغللتها، لأن معنى أعللتها وعللتها أن يسقيها الشربة الثانيةَ ثم يُصدرَها رِواءً، وإذا عَلّت الإبلُ فقد روِيتْ. ومنه قولهم: عرضَ عليَّ سَوْمَ عالَّة. وقد فُسر في موضعه.

وروى البُشتيُّ في (باب العين والنون) قال الخليل: العُنَّة: الحظيرَة، وجمعُها العُنَن، وأنشد:[٢]

وَرَطْبٍ يُرَفَّعُ فَوقَ العُنَنْ[٣]

قال البُشتيّ: العُنَن هاهنا: حِبال تشدُّ ويُلقَى عليها لحمُ القديد.

قلتُ: والصواب في العُنَّة والعُنَن ما قاله الخليل إن كان قاله. وقد رأيتُ حُظُرات الإبل في البادية تسوَّى من العَرْفَج والرِّمث في مَهَبّ الشمال، كالجدار المرفوع قدرَ قامةٍ، لتُناخَ الإبل فيها، وهي تقيها بردَ الشمال. ورأيتهم يسمُّونها عُنَناً

(١) سورة القصص، الآية: ٢٠.

(٢) للأعشى، كما في الديوان (ص ٥٧).

(٣) صدر الشاهد، كما في الديوان:

تَرى اللَّحْمَ مِنْ ذابِلٍ قَد ذَوَى

لاعتنانها معترضةً في مهبّ الشمال. وإذا يبست هذه الحُظُرات فنحروا جزوراً شرّروا لحمها المقدَّدَ فوقها فيجفُّ عليها.

ولست أدري عمّن أخذ ما قاله في العُنّة أنه الحبل الممدود. ومدّ الحبل من فِعل الحاضرة. ولعل قائله رأى فقراء الحَرَم يمدون الحبال بمنى فيلقون عليها لحوم الهَدْي والأضاحي التي يُعطَوْنَها، ففسّر قول الأعشى بما رأى. ولو شاهد العربَ في باديتها لعلم أن العنة هي الحِظار من الشجر.

وأنشد أحمد البُشتيّ.

يا رُبَّ شيخٍ منهم[1] عِنِّينِ عن الطِّعانِ وعن التَّجْفِيْنِ

قال البشتي في قوله: «وعن التجفين» هو من الجفان، أي لا يُطعم فيها.

قلت: والتجفين في هذا البيت من الجِفان والإطعام فيها خطأ، والتجفين هاهنا: كثْرة الجماع. رواه أبو العباس عن ابن الأعرابيّ. وقال أعرابي: «أضواني دوامُ التجفين»، أي أنحفَني وَهزَلني الدوامُ على الجماع. ويكون التجفين في غير هذا الموضع نحر الناقة وطبخَ لحمها وإطعامَه في الجِفَان. ويقال: جَفَن فلانٌ ناقةً، إذا فعل ذلك.

وذكر البُشتي أنّ عبد الملك بن مروان قال لشيخ من غَطَفان: صِفْ لي النساء. فقال: «خُذْها ملسَّنة القدمين، مُقرمدَة الرُّفغين» قالَ البشتيّ: المقرمَدة: المجتمع قصبها.

قلت: هذا باطلٌ. ومعنى المقرمَدة الرُّفغين الضيِّقتُهما؛ وذلك لالتفاف فخذيها، واكتناز بادَّيْها. وقيل في قول النابغة يصف رَكَبَ امرأة:

رابي المَجَسَّةِ بالعبيرِ مُقَرْمَدِ[2]

إنه المضَيَّق، وقيل: هو المطليّ بالعَبِير كما يُطلَى الحوض بالقرمد إذا صُرِّج. ورُفْغا المرأة: باطنا أصولِ فخذيها.

وقال البشتيُّ في باب (العين والباء): أبو عبيد: العبيبة: الرائب من الألبان.

قلت: وهذا تصحيفٌ قبيح. وإذا كان المصنّف لا يميز العين والغين استحال ادّعاؤه التمييز بين السقيم والصحيح.

---

(١) في اللسان (جفن): «يا رُبّ شيخ فيهم».

(٢) صدر الشاهد، كما في الديوان (ص٧٤):

وإذا طعنتَ طَعَنْتَ في مُستَهدِفٍ

وأقرأني أبو بكر الإيادي عن شمر لأبي عبيد في كتاب المؤلف: الغبيبة بالغين المعجمة: الرائب من اللبن. وسمعت العرب تقول للبن البيُّوت في السِّقاء إذا راب من الغد: غبيبة. ومن قال عبيبة بالعين في هذا فهو تصحيف فاضح. وروينا لأبي العباس عن ابن الأعرابي أنه قال: الغُبُب: أطعمة النُّفَساء، بالغين معجمة، واحدتها غَبِيبة. قال: والعُبُب بالعين: المياه المتدفّقة. وقال غيره: العَبِيبة بالعين، شيء يقطر من المغافير، وقد ذكرته في موضعه.

وقال البشتي في باب (العين والهاء والجيم): العوهج: الحية في قول رؤبة:

حَصْبَ الغُواةِ العَوْهَجَ[1] المَنْسوسا

قلت: وهذا تصحيف دالٌّ على أنّ صاحبَه أخذ عربيّتَه من كتب سقيمة، ونسخ غير مضبوطة ولا صحيحة، وأنه كاذب في دعواه الحفظ والتمييز. والحيّة يقال له العَوْمج بالجيم، ومن صيَّره العوهج بالهاء فهو جاهلٌ أَلْكَن. وهكذا روى الرواةُ بيت رؤبة. وقيل للحية عومج لتعمجه في انسيابه، أي لتلوّيه، ومنه قول الشاعر يشبه زمام البعير بالحيةِ إذا تلوّى في انسيابه:

تُلاعِبُ مَثْنَى حَضرميٍّ كأنّه تَعَمُّجُ شيطانٍ بذي خِرْوَعٍ قَفْرِ

وقال في باب (العين والقاف والزاي): قال يعقوب بن السّكِّيت: يقال قوزَع الديكُ ولا يقال قنزَعَ. قال البُشتيّ: معنى قوله: قوزعَ الديك: أنه نفّشَ بُرائِلَه، وهي قَنازعه.

قلت: غلط في تفسير قوزع أنه بمعنى تنفيشه قنازعَه، ولو كان كما قال لجاز قَنزَع. وهذا حرفٌ لهج به عوامُّ أهل العراق وصبيانهم، يقولون: قنزع الديك: إذا فرَّ من الديك الذي يقاتله. وقد وضع أبو حاتم هذا الحرف في باب المزال المفسَد، وقال: صوابه قوزع. وكذلك ابن السّكِّيت وضعه في باب ما تلحن فيه العامّة. وروى أبو حاتم عن الأصمعيّ أنه قال: العامّة تقول للديكين إذا اقتتلا فهربَ أحدهما: قنزعَ الديك، وإنما يقال قوزع الديك: إذا غُلِب، ولا يقال قنزعَ.

قلت: وظنَّ البشتيُّ بحَدْسه وقلة معرفته أنه مأخوذ من القنزعة فأخطأ في ظنّه. وإنما قوزعَ فَوعل من قَزَع يَقْزَع: إذا خفَّ في عَدْوه، كما يقال: قَونَس، وأصله: قنس.

(١) في الديوان (ص٧١): «العَوْمَجَ».

وقال البشتيّ في باب (العين والضاد) قال: العيضوم: المرأة الكثيرة الأكل.

قلت: وهذا تصحيف قبيحٌ دالٌ على قلّة مبالاة المؤلف إذا صحَّف، والصواب: العيصوم، بالصاد، كذلك رواه أبو العباس أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي. وقال في موضع آخر: هي العَصُوم للمرأة إذا كثر أكلُها، وإنما قيل لها: عَصوم وعيصوم، لأنّ كثرةَ أكلها يعصمها من الهُزال ويقوّيها. وقد ذكرتُه في موضعه بأكثر من هذا الشرح.

وقال في باب (العين والضاد مع الباء): يقال مررت بالقوم أجمعين أبضعين، بالضاد.

وهذا أيضاً تصحيف فاضح يدلّ على أنّ قائله غير مُميِّز ولا حافظ كما زعم. أخبرني أبو الفضل المنذري عن أبي الهيثم الرازي أنه قال: العرب تؤكد الكلمة بأربع توكيدات، فتقول: مررت بالقوم أجمعين أكتعين أبصعين أبتعين. هكذا رواه أبو العباس عن ابن الأعرابي قال: وهو مأخوذ من البَضْع وهو الجمع. وقرأته في غير كتاب من كتب حُذّاق النحويين، هكذا بالصاد.

وقال في باب (العين والقاف مع الدال) قال يعقوب بن السّكّيت: يقال لابن المخاض حين يبلغ أن يكون ثنيًّا: قَعودٌ وبَكْر، وهو من الذكور كالقَلوص من الإناث. قال البشتي: ليس هذا من القَعود التي يقتعدها الراعي فيركبها ويحمل عليها زاده وأداته، وإنما هو صفة للبَكرِ إذا بلغَ الإثناء.

قلت: أخطأ البشتي في حكايته كلامَ ابن السّكّيت، ثم أخطأ فيما فسّره من كِيسه، وهو قوله إنه غير القَعود التي يقتعدها الراعي، من وجهين آخرين. فأما يعقوب ابن السّكّيت فإنه قال: يقال لابن المخاض حتى يبلغ أن يكون ثنيًّا قَعودٌ وبَكر، وهو من الذكور كالقلوص من الإناث.

فجعل البشتي «حتى»: «حينَ». ومعنى حتّى إلى وهو انتهاء الغاية. وأحد الخطأين من البشتي فيما قاله من كِيسِه تأنيثُه القَعود ولا يكون القَعود عند العرب إلا ذكراً. والثاني أنه لا قَعود في الإبل تعرفه العربُ غير ما فسره ابنُ السّكّيت. ورأيت العربَ تجعل القعود البَكرَ من حينَ يُركِبُ، أي يُمكِن ظهرَه من الركوب. وأقرب ذلك أن يستكمل سنتين إلى أن يُثْني، فإذا أثنَى سمِّي جملاً. والبكْر والبَكْرة بمنزلة الغلام والجارية اللذين لم يدركا. ولا تكون البكرةُ قعوداً. وقال ابن الأعرابي فيما أخبرني المنذريّ عن ثعلب عنهُ: البكر قَعودٌ مثل القَلوص في النوق إلى أن يُثْني. هكذا قال النضر بن شميل في كتاب الإبل.

قلت: وقد ذكرت لك هذه الأحرف التي أخطأ فيها والتقطتها من أوراق قليلة، لتستدلّ بها على أنّ الرجل لم يَفِ بدعواه. وذلك أنه ادّعَى معرفةً وحفظاً يميز بها الغثَّ من السمين، والصحيح من السقيم، بعد اعترافه أنه استنبط كتابه من صحفٍ قرأها، فقد أقرَّ أنه صحفيٌّ لا رواية له ولا مشاهدة، ودلّ تصحيفه وخطؤه على أنه لا معرفة له ولا حفظ. فالواجب على طلبة هذا العلم ألاّ يغترُّوا بما أودع كتابه، فإنّ فيه مناكير جَمّةً لو استقصيتُ تهذيبَها اجتمعت منها دفاترُ كثيرة. والله يُعيذنا من أن نقول مالا نعلمه، أو ندَّعي ما لا نُحسِنه، أو نتكثَّرَ بما لم نُؤتَه. وفَّقنا الله للصوابِ، وأداءِ النُّصح فيما قصدناه، ولا حَرمَنا ما أمّلناه من الثواب.

وأما (أبو الأزهر البُخَاري) الذي سمّى كتابه الحصائل، فإني نظرت في كتابه الذي ألّفه بخطّه وتصفَّحته، فرأيته أقلَّ معرفةً من البُشتيّ وأكثر تصحيفاً. ولا معنى لذكر ما غيَّر وأفسد، لكثرته. وإن الضعيف المعرفة عندنا من أهل هذه الصناعة، إذا تأمَّل كتابَه لم يَخْفَ عليه ما حلَّيتُه به. ونعوذ بالله من الخذلان وعليه التُّكلان.

ولو أنّي أودعتُ كتابي هذا ما حوتْه دفاتري، وقرأته من كتب غيري ووجدته في الصحف التي كتبها الورّاقون، وأفسدها المصحِّفون، لطال كتابي. ثم كنتُ أحدَ الجانين على لغة العرب ولسانها ولَقليلٌ لا يُخْزِي صاحبه خيرٌ من كثير يفضحُه.

ولم أُودِعْ كتابي هذا من كلام العرب إلاّ ما صحّ لي سماعاً منهم، أو رواية عن ثقة، أو حكايةً عن خطِّ ذي معرفةٍ ثاقبة اقترنت إليها معرفتي، اللهمّ إلا حروفاً وجدتها لابن دريد وابن المظفّر في كتابيهما، فبينت شكّي فيها، وارتيابي بها. وستراها في مواقعها من الكتاب ووقوفي فيها.

ولعلَّ ناظراً ينظرُ في كتابي هذا فيرى أنه أخلَّ به إعراضي عن حروفٍ لَعلَّه يحفظها لغيري، وَحذْفي الشواهدَ من شعر العرب للحرفِ بعد الحرف، فيتوّهم ويُوهم غيره أنَّه حفظ ما لم أحفْظه، ولا يعلم أني غزَوتُ فيما حذَفتُه إعفاءَ الكتابِ من التطويل الممّل، والتكثير الذي لا يحصَّل.

وأنا مبتدئٌ الآن في ذكر الحروف التي هي أصلُ كلامِ العرب، وتقديم الأولى منها بالتقديم أوّلاً فأوّلاً، وتبيين مدارجها لتقف عليها فلا يَعسُر عليك طلبُ الحرف الذي تحتاج إليه.

ولم أر خلافاً بين اللغويين أن التأسيس المجمل في أوّل كتاب العين، لأبي عبد الرحمٰن الخليل بن أحمد، وأن ابن المظفَّر أكملَ الكتابَ عليه بعد تلقُّفه إياه عن فيه. وعلمتُ أنه لا يتقدَّم أحدٌ الخليل فيما أسّسه ورسمَه. فرأيت أن أحكيَه بعينه لتتأمّله

وتردّد فكرك فيه، وتستفيد منه ما بك الحاجةُ إليه. ثم أُتبعه بما قاله بعض النحوّيين ممّا يزيد في بيانه وإيضاحه.

قال الليث بن المظفَّر: لما أراد الخليل بن أحمد الابتداءَ في كتاب العين أعملَ فكرَه فيه فلم يمكنْه أن يبتدىء من أول ا ب ت ث لأن الألف حرف معتل فلمّا فاته أوّل الحروف كره أن يجعل الثانيَ أولاً وهو الباء إلاّ بحجّة، وبعد استقصاء. فدبَّر ونظر إلى الحروف كلّها وذاقها، فوجدَ مخرجَ الكلام كلّه من الحلق، فصيَّرَ أولاها بالابتداء به أدخلَها في الحلق، وكان ذوقُه إياها أنه كان إذا أراد أن يذوق الحرف فتح فاه بألف ثم أظهر الحرف، نحو أ ت، أ ح، أ ع. فوجد العينَ أقصاها في الحلق وأدخلها. فجعل أول الكتاب العين، ثم ما قرب مخرجُه منها بعد العين الأرفع فالأرفع، حتى أتى على آخر الحروف. فإذا سئلت عن كلمة فأردت أن تعرف موضعها من الكتاب فانظر إلى حروف الكلمة، فمهما وجدتَ منها واحداً في الكتاب المتقدم فهو في ذلك الكتاب.

قال: وقلَّب الخليل ا ب ت ث فوضعَها على قدر مخارجها من الحلق. وهذا تأليفه:

ع ح هـ خ غ ق ك ج ش ض ص س ز ط د ت ظ ذ ث ر ل ن ف ب م و ا ى.

قال الخليل بن أحمد: كلام العرب مبنيٌّ على أربعة أصناف: على الثنائي، والثلاثي، والرباعي، والخُماسيّ.

فأمّا الثنائي فما كان على حرفين، نحو قدْ، لمْ، بل، هل، ومثلها من الأدوات.

قال: والثلاثي نحو قولك ضرب، خرج، مبني على ثلاثة أحرف.

والرباعي نحو قولك: دحرج، هملج، قرطس، مبنيّ على أربعة أحرف

قال: والخماسيّ نحو قولك: اسحنكَك، اقشعرَّ، اسحنفر، مبنيّ على خمسة أحرف. قال: والألف في اسحنكك واسحنفر ليست بأصلية إنما أدخلت لتكون عماداً وسُلَّما للسان إلى الساكن؛ لأن اللسان لا ينطلق بالساكن. والراء التي في اقشعرَّ راءانِ أدغمت واحدة في الأخرى، فالتشديدة علامة الإدغام.

قال: والخماسيّ من الأسماء نحو: سفرجل، وشمردل، وكنَهبُل، وَقبَعْثَر، وما أشبهها.

قال وقال الخليل: ليس للعرب بناءٌ في الأسماء وفي الأفعال أكثر من خمسة أحرف، فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم فاعلم أنها زائدة على

البناء، نحو قَرَعْبَلانة، إنما هو قَرَعْبَل، ومثل عنكبوت، إنما هو أصله عَنكب.

قال: والاسم لا يكون أقلَّ من ثلاثة أحرف: حرف يبتدأ به، وحرف يُحشَى به الكلمة، وحرف يوقف عليه. فهذه ثلاثة أحرف، مثل سعد، وبدر، ونحوهما. فإن صيّرت الحرف الثنائي مثل قد وهل ولو أسماءً أدخلتَ عليها التشديد فقلت: هذه لوٌّ مكتوبة، هذه قَدٌّ حَسَنَة الكِتْبة. وأنشد:[1]

لـيـتَ شِـعـري وأيـنَ مِـنِّـيَ لَـيْـتٌ ... إنَّ لـيـتـاً وإنَّ لَـوًّا عَـنـاءُ

فشدَّد لوًّا حين جعله اسماً. قال: وقد جاءت أسماءٌ لفظُها على حرفين، وتمامُها على ثلاثة أحرف، مثل يد ودم وفم، وإنما ذهب الثالث لعلَّة أنها جاءت سواكن وخِلقتها السكون، مثل ياء يَدْيٍ وياء دَمْيٍ في آخر الكلمة، فلما جاء التنوين ساكناً لم يجتمع ساكنان فثبت التنوين لأنه إعراب، وذهب الحرف الساكن. فإذا أردتَ معرفتها فاطلبْها في الجمع والتصغير، كقولك: أيديهم، ويُدَيّة.

قال: وتوجد أيضاً في الفعل، كقولك: دَمِيَتْ يُده. ويقال في تثنية الفم فَمَوان. وهذا يدل على أنّ الذاهب من الفم الواو.

وقال الخليل: الفم أصله فَوْه كما ترى، والجمع أفواه. وقد فاه الرجُل: إذا فتح فاه بالكلام.

قلت: وقد بيّنت في كتاب الهاء ما قاله النحويون فيه.

باب
ألقاب الحروف ومدارجها

قال الخليل بن أحمد: اعلم أن الحروف الذُّلْق والشفوية ستّة: ر ل ن ف ب م. فالراء واللام والنون سمِّيت ذُلْقا لأنّ الذّلاقة في المنطق إنما هي بطرَف أَسَلة اللسان. وسمِّيت الفاء والباء والميم شفوية لأنّ مخرجها بين الشفتين، لا تعمل الشفتان في شيء من الحروف إلا في هذه الثلاثة الأحرف. فأمّا سائر الحروف فإنها ارتفعت فجرَتْ فوقَ ظهر اللسان من لدُنْ باطن الثنايا من عند مخرج الثاء إلى مخرج الشين بين الغار الأعلى وبين ظهر اللسان. وليس للِّسان فيهنّ أكثر من تحريك الطبقين بهنّ. ولم ينحرفن عن ظهر اللسان انحراف الراء واللام والنون.

---

(١) لأبي زُبيد الطائي، كما في شعراء النصرانية بعد الإسلام (ص ٧٨).

فأمّا مخرج الجيم والقاف فبين عَكَدة اللسان وبين اللَّهاة في أقصى الفم. وأمّا مخرج العين والحاء والهاء والغين فمن الحَلْق.

وأمّا مخرج الهمزة فمن أقصى الحلق. وهي مهتوتة مضغوطة، فإذا رُفِّه عنها لانت. وصارت الياء والألف والواو على غير طريقة الحروف الصحاح.

ولما ذلِقت الحروف الستّة ومَذِل بهنّ اللسان وسَهُلت في المنطق، كثرت في أبنية الكلام، فليس شيءٌ من بناء الخماسيّ التام يَعرَى منها أو من بعضها. فإنْ وردَ عليك خماسيٌّ معرًّى من الحروف الذُّلْق والشفويّة فاعلم أنّه مولَّد وليس من صحيح كلام العرب؛ نحو الخَضَعْثَج والكَشَعْطَج وأشباه ذلك، وإن أشبه لفظهم وتأليفَهم فلا تقبلنَّ منه شيئاً، فإنّ النحارير ربَّما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة التلبيس والتعنُّت.

وأمّا بناء الرباعي المنبسط فإنّ الجمهور الأكثر منه لا يعرى من بعض الحروف الذُّلق إلا كلماتٍ نحواً من عشر، جئن شواذًّ، فسَّرناهُنّ في أمكنتها، وهي: العَسْجد، والعَسَطوس، والقُداحِس، والدُّعْشُوقة، والدَّهَدعة، والدَّهدقة، والزَّهزقة.

قال: وأَمّا الغَطْمَطِيط وجَلَنْبَلَق وحَبَطْقَطِق فإنّ لهذه الحروف وماشاكلها مما يُعرف الثنائيُّ وغيره من الثلاثيّ والرباعيّ والخماسيّ فإنَّها في مواضعها بيّنة. والأحرف التي سمّيناهن فإنهنَّ عَرِين من الحُروف الذُّلق، ولذلك نَزُرن فقَلَلْن. ولولا ما لزمهنّ من العين والقاف ما حَسُنَّ على حال، ولكنّ العين والقاف، لا تدخلان على بناءٍ إلاّ حسَّنتاه، لأنَّهما أطلق الحروف. أمّا العين فأنصعُ الحروف جَرْساً وألذُّها سماعا. وأمّا القاف فأصحُّها جَرساً. فاذا كانت أو إحداهما في بناء حسُنَ لنصاعتهما. فإن كان البناء اسماً لزمته السين أو الدال مع لزوم العين أو القاف، لأن الدال لانت عن صلابة الطاء وكزازتها؛ وارتفعت عن خُفُوت التاء فحسنت. وصارت حالُ السين بين مخرجَي الصاد والزاي كذلك. فمهما جاء من بناء اسم رباعي منبسط معرًّى من الحروف الذُّلق والشفوية فإنه لا يعرى من أحد حرفَي الطلاقة أو كليهما، ومن السين والدال أو إحداهما، ولا يضرُّه ما خالطه من سائر الحروف الصُّتْم.

وإذا ورد عليك شيءٌ من ذلك فانظر ما هو من تأليف العرب وما ليس من تأليفهم، نحو قعثج، دعثج، لا ينسب إلى العربية ولو جاء عن ثقة، أو قَعْسَج لم ينكر ولم نسمع به، ولكنا ألَّفناه، ليعرف صحيح بناء كلام العرب من الدخيل.

وأمّا ما كان من هذا الرباعي المنبسط من المعرَّى من الحروف الذُّلْق حكاية مؤلّفة نحو دَهْداق وزَهزاق وأشباه ذلك، فإن الهاء لازمة له فصلاً بين حرفيه المتشابهين مع لزوم العين والقاف أو إحداهما. وإنما استحسنوا الهاء في هذا الضرب من الحكاية

للينها وهشاشتها، إنما هي نَفَس لا اعتياصَ فيها.

وإن كانت الحكاية المؤلّفة غير معرّاة من الحروف الذُّلق فلن تَضُرّ أكانت فيها الهاء أم لا، نحو غَطْمَطَة وأشباهه. ولا تكون الحكاية مؤلفة حتى يكون حرف صدرها موافقاً لصدر ما ضُمّ إليها في عجزها، كأنهم ضمُّوا دَهْ إلى دَق فألّفوهما. ولولا ما فيهما من تشابه الحرفين ما حسنت الحكاية بهما، لأن الحكايات الرباعيات لا تخلو من أن تكون مؤلّفة أو مضاعفة. فأمّا المؤلّفة فعلى ما وصفتُ لك، وهو نَزرٌ قليل. ولو كان العهعخ جميعاً من الحكاية لجاز في تأليف بناء العرب وإن كان الخاء بعد العين، لأنّ الحكاية تحتمل من بناء التأليف ما لا يحتمل غيرُها لما يريدون من بيان المحكيّ. ولكن لمَّا جاء العهعخ، فيما ذكر بعضهم، اسماً عاماً ولم يكن بالمعروف عند أكثرهم وعند أهل البصر والعلم منهم رُدَّ فلم يُقْبَل.

وأمّا الحكاية المضاعفة فإنها بمنزلة الصلصلة والزلزلة وما أشبههما، يتوهّمون في حُسن الحركة ما يتوهّمون في جَرْس الصوت، يضاعفون لتستمرّ الحكاية على وجه التصريف.

والمضاعف من البناء في الحكايات وغيرها ما كان حرفا عجزه مثل حرفي صدره، وذلك بناء نستحسنه ونستلذّه، فيجوز فيه من تأليف الحروف ما جاء من الصحيح والمعتلّ، ومن الذُّلق والطُّلُق والصُّتم. ويُنسَب إلى الثنائيّ لأنه يضاعفه. ألا ترى أنّ الحاكي يحكي صلصلة اللجام فيقول: صلصل اللجام، فيقال صَلْ يخفّف، فإن شاء اكتفى بها مَرة، وإن شاء أعادها مرتين أو أكثر من ذلك فقال صَلْ صَلْ صل، فيتكلف من ذلك ما بدا له. ويجوز في حكاية المضاعَف ما لا يجوز في غيرها من تأليف الحروف. ألا ترى أن الضاد والكاف إذا ألّفتا فبدىء بالضاد فقيل ضك كان هذا تأليفاً لا يحسُن في أبنية الأسماء والأفعال إلا مفصولاً بين حرفيه بحرف لازم أو أكثر من ذلك، نحو الضَّنْك والضَّحِك وأشباه ذلك. وهو جائز في تأليف المضاعف نحو الضكضاكة من النساء وأشباه ذلك. فالمضاعف جائز فيه كل غَثٍّ وسمين من المَفْصول والأعجاز وغير ذلك.

والعرب تشتق في كثير من كلامها أبنية المضاعف من بناء الثنائي المثقل بحرفي التضعيف، ومن الثلاثيّ المعتلّ. ألا ترى أنهم يقولون صَلَّ اللجام صليلاً، فلو حكيت ذلك قلت صلّ تمد اللام وتثقلها، وقد خففتها من الصلصلة، وهما جميعاً صوت اللجام، فالتَّثقيل مدٌّ والتضعيف ترجيع، لأن الترجيع يخف فلا يتمكن لأنه على حرفين فلا ينقاد للتصريف حتى يضاعف أو يثقل، فيجيء كثير منه متّفقاً على ما وصفتُ لك ويجيء كثير منه مختلفاً نحو قولك: صرّ الجنوب صريراً، وصرصر الأخطب صرصرةً،

كأنهم توهّموا في صوت الجندُب مدًّا، وتوَّهموا في صوت الأخطب ترجيعاً، ونحو ذلك كثير مختلف.

وأمّا ما يشتقون من المضاعف من بناء الثلاثيّ المعتل، فنحو قول العّجاج:

ولو أَنَخنا جَمعَهُمْ تَنَخْنَخوا لِفَحْلِنا إنْ سَرَّهُ التَّنَوُّخُ[1]

ولو شاء لقال في البيت الأول: ولو أنخنا جمعهم تنوّخوا، ولكنّه اشتقّ التنوّخ من نَوّخناها فتنوّخت، واشتقَّ التنخنخ من قولك أنخنا. لأنّ أناخ لما جاء مخفّفاً حسن إخراج الحرف المعتل منه وتضاعُفُ الحرفين الباقيين، تقول نخنخنا فتنخنخ. ولمّا قال: نوّخنا، قرّت الواو، فثبتت في التنوّخ، فافهم.

باب
أحياز الحروف

قال الخليل بن أحمد: حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً، منها خمسة وعشرون حرفاً لها أحيازٌ ومدارج، وأربعة أحرف يقال لها: جُوفٌ. الواو أجوف، ومثله الياء والألف اللينة والهمزة، سمّيت جُوفاً لأنها تخرج من الجوف فلا تخرج في مدرجةٍ، وهي في الهواء فلم يكن لها حيّز تنسب إليه إلاّ الجوف. وكان يقول كثيراً: الألف اللينة والواو والياء هوائية، أي أنها في الهواء.

قال: وأقصى الحروف كلها العين، وأرفع منها الحاء، ولولا بُحّةٌ في الحاء لأشبهت العين، لقرب مخرج الحاء من مخرج العين. ثم الهاء، ولولا هَتَّة في الهاء ـ وقال مَرّةً: هَهَّة في الهاء ـ لأشبهت الحاء، لقرب مخرج الهاء من الحاء. فهذه الثلاثة في حيز واحد. ثم الخاء والغين في حيز واحد، ثم القاف والكاف في حيّز واحد، ثم الجيم والشين والضاد ثلاثة في حيّز واحد، ثم الصاد والسين والزاي ثلاثة في حيّز واحد، ثم الطاء والدال والتاء ثلاثة في حيز واحد، ثم الظاء والذال والثاء ثلاثة في حيّز واحد، ثم الراء واللام والنون ثلاثة في حيز واحد، ثمّ الفاء والباء والميم ثلاثة في حيّز واحد، ثم الواو والياء والألف ثلاثة في الهواء لم يكن لها حيّز تُنسَب إليه غيره.

---

(١) الرواية، كما في الديوان (٢/ ١٧٧):

مِنْ سائرِ الأقوامِ إلاّ فَرَّخوا ولو أَنَخنا جمعَهُمْ تَنَخْنَخُوا
ولو نقولُ دَرْبِخُوا لَدَرْبَخُوا لِفَحْلِنا إنْ سَرَّهُ التَّنَوُّخُ

قال الخليل: فالعين والحاء والهاء والخاء والغين حَلْقية. والقاف والكاف لَهَويّان. والجيم والشين والضاد شَجْرية ـ والشَّجْر مَفرج الفم. والصاد والسين والزاي أسَلية، لأنّ مبدأها من أسَلة اللسان، وهي مستدَقّ طرف اللسان. والتاء والدال والطاء نطعية، لأنّ مبدأها من نطع الغار الأعلى. والظاء والذال والثاء لِثويّة، لأن مبدأها من اللِّثة. والراء واللام والنون ذَوْلقية، وهي الذُّلْق، الواحد أذلق، وذولق اللسان كذولق السِّنان. والفاء والباء والميم شفوية، ومرة قال: شفهية. والواو والألف والياء هوائية. نسب كل حرف إلى مَدْرجته.

وكان الخليل يسمّي الميم مطبَقة، لأنَّها تطبق إذا لُفِظ بها.

قال الخليل: واعلم أنّ الكلمة الثنائية المضاعفة تتصرف على وجهين، مثل دقّ، قَدّ، شدّ، دشّ. والكلمة الثلاثية الصحيحة تتصرف على ستة أوجه تسمَّى مسدوسة، نحو: ضرب، ضبر، ربض، رضب، برض، بضر. قال: والكلمة الرباعية تتصرف على أربعة وعشرين وجهاً، وذلك أن حروفها ضُربت وهي أربعة أحرف في وجوه الثلاثي الصحيح وهي ستة فصارت أربعة وعشرين، وهنَّ نحو:

عبقر، عبرق، عقرب، عقبر، عربق، عرقب، فهذه ستة أوجه أولها العين.

وكذلك: قعبر، قبعر، قعرب، قبرع، قرعب، قربع. ستة أوجه أولها القاف.

بعقر، بعرق، بقرع، بقعر، برقع، برعق، ستة أوجه.

رقعب، رقبع، رعقب، رعبق، ربقع، ربعق. فهذه أربعة وعشرون وجهاً أكثرها مهمل.

قال الخليل: والكلمة الخماسيّة تتصرف على مائة وعشرين وجهاً، وذلك أن حروفها ضُرِبت وهي خمسة أحرف في وجوه الرباعي وهي أربعة وعشرون وجهاً فتصير مائة وعشرين وجهاً، يستعمل أقّلها ويلغى أكثرها. وهو نحو: سفرجل، سفرلج، سفجرل، سفجلر، سفلرج، سفلجر، سرجفل، سرلفج، سرجلف، سرفلج، سلفرج، سلجفر، سلفجر، سلجرف، سجلفر، سجرفل، سرلجف، سرفجل، سجفرل، سجرفل، سجرلف، سلرجف، سجلرف، سجفلر. فهذه أربعة وعشرون وجهاً الابتداء فيها بالسّين. وكذلك للفاء إذا ابتدىء بها أربعة وعشرون وجهاً، وكذلك للراء واللام والجيم. فذلك مائة وعشرون وجهاً أكثرها مهمل.

وتفسير الثلاثي الصحيح أن تكون الكلمة مبنية من ثلاثة أحرف لا يكون فيها واو، ولا ياء، ولا ألف لينة، ولا همزة في أصل البناء، لأنَّ هذه الحروف يقال لها

حروف العِلَل. وكلمَّا سلمت كلمة على ثلاثة أحرف من الحروف السالمة فهي ثلاثية صحيحة. والثلاثي المعتل ما شابَهُ حرفٌ من حروف العلة.

قال: واللفيف الذي التفّ بحرفين من حروف العلل مثل وفى، وغوى، ونأى. فافهمْه.

وروى غير ابن المظفّر عن الخليل بن أحمد أنه قال: الحروف التي بُني منها كلام العرب ثمانية وعشرون حرفاً لكلّ حرف منها صَرفٌ وَجرس. أمّا الجرس فهو فَهْم الصوت في سكون الحرف. وأما الصرف فهو حركة الحرف.

قال: والحروف الثمانية والعشرون على نحوين: معتلّ وصحيح. فالمعتلّ منها ثلاثة أحرف: الهمزة والياء والواو. قال: وصُوَرهنَّ على ما ترى: اوى. قال: واعتلالها تغيرها من حال إلى حال ودخول بعضها على بعض، واستخلاف بعضها من بعض.

قال: وسائر الحروف صحاح لا تتغير عن حالها أبداً غير الهاء المؤنّثة، فإنّها تصير في الاتصال تاءً، كقولك هذه شجرهْ فتظهر الهاء، ثم تقول هذه شجرتك شجرةٌ طيبة. فتذهب الهاء وتستخلف التاء لأنّ التاء مؤنثة. وإنمّا فعلوا ذلك بهاء التأنيث ليفرقوا بينها وبين الأصليَّة في بناء الكلمة.

قال: والحروف الصحاح على نحوين: منها مُذلَق ومنها مُصْمَت. فأما المُذْلقة فإنها ستة أحرف في حيّزين: أحدهما حيّز الفاء فيه ثلاثة أحرف كما ترى: ف ب م، مخارجها من مَدرجةٍ واحدةٍ لصوتٍ بين الشفتين لاعملَ للِّسان في شيء منها. والحيّز الآخر حيّز اللام فيه ثلاثة أحرف كما ترى: ل ر ن، مخارجها من مَدرجةٍ واحدة بين أسَلة اللسان ومقدَّم الغار الأعلى. فهاتان المدرجتان هما موضعا الذَّلاقة، وحروفهما أخفُّ الحروف في المنطق، وأكثرها في الكلام، وأحسنها في البناء.

ولا يحسن بناء الرباعي المنبسط والخماسيّ التامّ إلا بمخالطة بعضها نحو: جعفر، ودَرْدَق، وسفرجل، ودردبيس. وقد جاءت كلمات مُسَيَّنَةٌ شواذ، نحو: عَسجَد، وعَسَطُوس.

وقال: أما المُصْمتة ـ وهي الصُّتْم أيضاً ـ فإنها تسعة عشر حرفاً صحيحاً. منها خمسة أحرف مخارجها من الحلق، وهي ع ح هـ خ غ. ومنها أربعة عشر حرفاً مخارجها من الفم مَدرجُها على ظَهر اللِّسان من أصله إلى طرفه، منها خمسٌ شواخص، وهن ط ض ص ظ ق وتسمّى المستعلِيَة، ومنها تسعة مختفضة، وهنّ:

ك ج ش ز س د ت ذ ث. قال: وإنَّما سُمِّينَ مصمتة لأنها أصمِتَت فلم تدخل في الأبنية كلها. وإذا عُريّت من حروف الذلاقة قلّت في البناء، فلستَ واجداً في جميع كلام العرب خماسياً بناؤه بالحروف المصمتة خاصة، ولا كلاماً رباعياً كذلك غير المسيَّنة التي ذكرتها. واستخفّت العرب ذلك لخفّة السين وهشاشتها. ولذلك استخفّت السين في استفعل.

قال: والعويصُ في الحروف المعتلَّة، وهي أربعة أحرف: الهمزة والألف اللينة والياء والواو. فأما الهمزة فلا هجاءَ لها، إنما تكتب مرّةً ألفاً ومرة واواً ومرة ياء. فأما الألف اللينة فلا صَرْف لها، إنما هي جَرْس مدةٍ بعد فتحة، فإذا وقعت عليها صروف الحركات ضَعُفت عن احتمالها واستنامت إلى الهمزة أو الياء أو الواو، كقولك عصابة وعصائب، كاهل وكواهل، سِعلاة وثلاث سِعلَيات فيمن يجمع بالتاء. فالهمزة التي في العصائب هي الألف التي في العصابة، والواو التي في الكواهل هي الألف التي في الكاهل جاءت خَلَفاً منها، والياء التي في السِّعلَيات خلفٌ من الألف التي في السعلاة، ونحو ذلك كثير. فالألف اللينة هي أضعف الحروف المعتلة، والهمزة أقواها متناً، ومخرجها من أقصى الحلق من عند العين.

قال: والياء والواو والألف اللينة مَنُوطات بها، ومدارج أصواتها مختلفة، فمدرجة الألف شاخصة نحو الغار الأعلى، ومدرجة الياء مختفضة نحو الأضراس، ومدرجة الواو مستمرة بين الشفتين، وأصلهنّ من عند الهمزة. ألا ترى أنّ بعض العرب إذا وقف عندهنّ همزهن، كقولك للمرأة افعلىءْ وتسكت، وللاثنين افعلاْ وتسكت، ولـلقوم افعلُؤْ وتسكت، فإنّما يُهمَزن في تلك اللغة لأنهنّ إذا وُقِف عندهن انقطع أنفاسهنّ فرَجعْن إلى أصل مبتدئهن من عند الهمزة. فهذه حال الألف اللينة، والواو الساكنة بعد الضمة، والياء الساكنة بعد الكسرة، والألف اللينة بعد الفتحة. وهؤلاء في مجرًى واحد.

والواو والياء إذا جاءتا بعد فتحة قويتا، وكذا إذا تحركتا كانتا أقوى. ومن تبيان ذلك أن الألف اللينة والياء بعد الكسرة والواو بعد الضمة إذا لقَيهنّ حرف ساكن بعدهن سقطن، كقولك عبدالله ذو العمامة، كأنك قلت ذُل. وتقول رأيت ذا العمامة، كأنك قلت ذَلْ. وتقول مررت بذي العمامة، كأنك قلت ذِلْ. ونحو ذلك كذلك في الكلام أجمع.

والياء والواو بعد الفتحة إذا سكنتا ولقيهما ساكن بعدهما فإنّهما يتحركان ولا يسقطان أبدا، كقولك لو انطلقت يا فلان، وقولك للمرأة: اخشَيِ الله، وللقوم: اخْشوُا

الله. وإذا وقفت قلت: اخشَوْا واخشَيْ.

فإذا التقت الياء والواو في موضع واحد وكانت الأولى منهما ساكنة فإن الواو تدغم في الياء إن كانت قبلها أو بعدها في الكلام كلِّه، نحو: الطيّ من طويَت، الواو قبل الياء؛ ونحو الحيّ من الحيوان، الياء قبل الواو.

قال: والحروف المعتلة تختلف حالتها فتجري على مجارٍ شتى. من ذلك الألف اللينة إذا مدّت صارت مدّتها همزة ملتزقة بها من خلفها، كقولك: هذه لاءٌ مكتوبة، وهذه ماءٌ ماءُ الصلة لاماءُ المجازاة. ونحوُ ذلك من الحروف المصوّرة إذا وقعت مواقع الأسماء مدّت كما تمدّ حروف الهجاء إذا نسبَت أو وُصفت؛ لأنهنّ يصرن أسماءً؛ لأنَّ الاسم مبنيٌّ على ثلاثة أحرف، وهذه الحروف مَثْنَى مثنى، مثل لو: ومَن، وعَن. فإذا صيرتَ واحداً منها اسماً قوّيته بحرفٍ ثالث مُخرجٍ من حرفٍ ثانٍ كقوله:

إنّ لـــــيـــــتـــــاً وإنّ لـــــوًّا عَـــــنـــــاءُ

جعل لوًّا اسماً حين نعَتَه.

وروى الليث بن المظفر عن الخليل بن أحمد في أول كتابه: هذا ما ألّفه الخليل ابن أحمد من حرف: ا ب ت ث، التي عليها مدار كلام العرب وألفاظها، ولا يخرج شيء منها عنها؛ أراد أن يعرف بذلك جميع ما تكلمت به العرب في أشعارها وأمثالها وألاّ يشذّ عنه منها شيء.

قلت: قد أشكل معنى هذا الكلام على كثير من الناس حتى توّهم بعض المتحذلقين أن الخليل لم يَفِ بما شرَط، لأنَّه أهمل من كلام العرب ما وُجد في لغاتهم مستعملاً.

وقال أحمد البُشتيّ الذي ألف كتاب التكملة: نقضَ الذي قاله الخليل ما أودعناه كتابنا هذا أصلاً؛ لأنَّ كتابنا يشتمل على ضعفيْ كتابِ الخليل ويزيد، وسترى تحقيق ذلك إذا حُزْت جملتَه، وبحثت عن كُنهه.

قلت: ولمَّا قرأت هذا الفصل من كتاب البشتيّ استدللت به على غفلته وقلة فطنته وضعف فهمه، واشتففت أنه لم يفهم عن الخليل ما أراده، ولم يفطن للذي قصَده. وإنما أراد الخليل رحمه الله أن حروف ا ب ت ث عليها مدار جميع كلام العرب، وأنه لا يخرج شيء منها عنها، فأراد بما ألّف منها معرفَة جميع ما يتفرع منها إلى آخره، ولَم يُردِ أنه حصَّلَ جميع ما لفظوا به من الألفاظ على اختلافها، ولكنه أراد

أنّ ما أسَّسَ ورسَمَ بهذه الحروف وما بين من وجوه ثنائيِّها وثلاثيّها ورُباعيِّها وخماسيّها، في سالمها ومعتلّها على ما شرح وجوهها أوَّلا فأوَّلا، حتى انتهت الحروف إلى آخرها ـ يُعرَف به جميع ما هو من ألفاظهم إذا تُتُبِّع، لا أنّه تتبعه كلّه فحصَّله، أو استوفاه فاستوعبه، من غير أن يكون قد فاته من ألفاظهم لفظة، ومن معانيهم للفظ الواحد معنًى.

ولا يجوز أن يخفى على الخليل مع ذكاء فطنته وثقوب فهمه، أن رجلاً واحداً ليس بنبيّ يُوحَى إليه، يُحيط علمُه بجميع لغات العرب وألفاظها على كثرتها حتى لا يفوته منها شيء وكان الخليل أعقل من أن يظنَّ هذا ويقدِّره، وإنما معنى جِماع كلامه ما بيَّنته. فتفهمْه ولا تغلط عليه.

وقد بيَّن الشافعي رضي الله عنه ما ذكرته في الفصل الذي حكيته عنه في أول كتابي هذا فأوضحه. أعاذنا الله من جهل الجاهل، وإعجاب المتخلف، وسَدَّدنا للصواب بفضله.

وقد سمّيت كتابي هذا (**تهذيب اللغة**)؛ لأنِّي قصدت بما جمعت فيه نَفْيَ ما أدخل في لغات العرب من الألفاظ التي أزالَها الأغبياء عن صيغتها، وغيَّرها الغُثْم عن سننها، فهذبت ما جمعت في كتابي من التصحيف والخَطإِ بقدر علمي، ولم أحرص على تطويل الكتاب بالحشو الذي لم أعرف أصله؛ والغريب الذي لم يُسنده الثقات إلى العرب.

وأسأل الله ذا الحول والقوَّة أن يزيِّننا بلباس التقوى وصدق اللسان، وأن يُعيذنا من العُجْب ودواعيه، ويعيننا على ما نويناه وتوخيناه، ويجعلنا ممن توكَّلَ عليه فكفاه. وحسبُنا هو ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله، عليه نتوكل وإليه ننيب.

obeikandl.com

فوائد لغوية

كان الأزهريُّ قد ذكر في أبواب المعجم مجموعة ملاحظات تتعلق بالألفاظ من حيث اتفاق معانيها أو اختلافها، إذا كان الأصل واحداً. وكان قد سجّل فوائد صوتية تتعلق بالحروف، متى يأتلف بعضها مع بعض، ومتى يختلف.

ما يذكر هنا أن نظام التقاليب الذي اعتمده في ترتيب موادّه أتاح له أن يراقب ويعاين، ويستنتج خصائص لكلام العرب، على مختلف المستويات: الصوتية والصرفية والدلالية والنحوية.

لذا، جمعنا هذه الفوائد اللغوية المتفرقة في ثنايا المعجم، وأثبتناها مجتمعة في هذه الرسالة الصغيرة، لجليل فائدتها.

● بعد الفراغ من باب العين والخاء، قال: «قال الليث: وقال الخليل بن أحمد: لم يأتلف العين والغين في شيء من كلام العرب».

[مج ١، ص ١٩٦]

● بعد الفرغ من أبواب العين والقاف، قال: «قلت: وكلّ ما مرّ في الباب من هذه الألفاظ واختلاف معانيها، فالأصل واحد، والمعاني متقاربة، وإن اختلفت الألفاظ. وكلام العرب آخذٌ بعضه برقاب بعض، وهذا يدلّك على أن لسان العرب أوسع الألسنة نطقاً وكلاماً».

[مج ١، ص ١٩٦]

● قال في أول أبواب العين والصاد: «أهملت وجوهها (= ع ص س/ ع ص ز). ولا تأتلف الصاد مع السين، ولا مع الزاي في شيء من كلام العرب».

[مج ١، ص ٤٩٢]

● قال في أول أبواب العين والسين: «والزّاي والسّين لا يأتلفان».

[مج ٢، ص٦٤]

● قال في أول كتاب الرباعي من حرف العين: «قال الخليل بن أحمد: الرباعيّ

يكون اسماً ويكون فعلاً، وأمّا الخماسيّ فلا يكون إلا اسماً، وهو قول سيبويه ومن قال بقوله».

[مج ٣، ص ٢٦٢]

● قال في أول أبواب مضاعف الحاء: «أُهملت (الحاء) مع الهاء في المضاعف، وأُهملت مع الخاء، وأُهملت مع الغين».

[مج ٣، ص ٣٧٤]

● قال في أول أبواب الثلاثي الصحيح من حرف الحاء: «قال الخليل بن أحمد: أُهملت الحاء مع الهاء والخاء والغين».

[مج ٤، ص ٢٢]

● قال في أول أبواب الحاء والذال: «استُعمل من وجوهها: حذر، ذرح. قال الليث: ينظر في ذحر، فإن وجد مستعملاً ذكر ما فيه. قلت: ولم أجده مستعملاً في شيء من كلامهم».

[مج ٤، ص ٤٦٢]

● قال في أول كتاب الهاء، وفي أبواب المضاعف منه: «قال ابن المظفر: الهاء والخاء لم يأتلفا في المضاعف، وكذلك الهاء مع الغين لا يأتلفان في المضاعف».

[مج ٥، ص ٣٣٩]

● قال في أول أبواب الثلاثي من معتل الهاء: «أهملت الهاء مع الخاء إذا دخلهما حروف العلّة».

[مج ٦، ص ٣٤٠]

● قال في أول باب الغين والذال: «قال الليث: أُهملت الغينُ والذالُ مع الحروف التي تليها في الثلاثي الصحيح إلاّ مع اللام ومع الميم».

[مج ٨، ص ٨٥]

● قال في أول كتاب حرف القاف ـ أبواب المضاعف: «قال الليث بن المظفَّر، قال أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد: القاف والكاف تأليفهما معقومٌ في بناء العربية لقرب مخرجيهما؛ إلا أن تجيء كلمة من كلام العجم معرّبة، قال: والقاف والجيم كيف قُلبتا لم يحسن تأليفهما إلا بفصل لازم، وقد جاءت كلمات معرَّبات في العربية ليست منها، وسأبيّن ذلك في حدّه».

[مج ٨، ص ٢٤٥]

● قال في أول باب القاف والظاء: «أهملت القاف مع الظاء مع الحروف إلى

آخرها إلاّ مع الرّاء، فقد استُعمل».

[مج ٩، ص ٦٧]

● قال في أول باب الجيم والطاء: «قال الليث: أُهملت الجيم والطاء في الثلاثي الصحيح. (قلت) وقد وجدنا في هذا الباب أحرفاً مستعملة، بعضها: عربية، وبعضها معرّبة».

[مج ١٠، ص ٦٣٣]

● قال في أول كتاب حرف الضاد: «قال الليث: قال الخليل بن أحمد: الضاد مع الصاد معقومٌ، لم تدخلا معاً في كلمة من كلام العرب إلا في كلمة وُضِعت مثالاً لبعض حساب الجمّل، وهي «صعفض» هكذا تأسيسها. وبيان ذلك أنها تفسَّر في الحساب على أن الصاد ستون، والعين سبعون، والفاء ثمانون، والضاد تسعون، فلما قبحت في اللفظ، حوّلت الضاد إلى الصاد، فقيل: «صعفص».

[مج ١١، ص ٤٥٤]

● قال في أول كتاب حرف الصاد، أبواب المضاعف منه: «أهملت الصاد مع السين والزاي والطاء في المضاعف».

[مج ١٢، ص ١٠٣]

● قال في أول أبواب المضاعف من حرف السين، باب السين مع الطاء: «قال ابن المظفر: قال الخليل بن أحمد: أُهملت السين مع الزاي في كلام العرب».

[مج ١٢، ص ٢٧٣]

● قال في أول حرف الباء: «ابن المُظفّر، قال أبو عبد الرحمن: قد مضت العربية مع سائر الحروف، فلم يبق للباء مضاعف، ولا صحيح ولا معتل ولا رباعيّ، وبقي منه اللفيف وأحرف من المعتلّ مُعربة، مثل: البوم، ولميبة، وهي فارسية؛ وبَمُّ العُود ويَبَنْبَمُ، موضع».

[مج ١٥، ص ٥٩١]

أبواب الهمز

أعلم أن الهمزة لا هجاءَ لها، إنما تكتب مرةً ألفاً، ومرة ياءً، ومرة واواً. والألف اللينة لا حَرف لها إنما هي جزء من مدة بعد فتحة. والحروف ثمانية وعشرون حرفاً، مع الواو والألف والياء، وتتم بالهمزة تسعة وعشرين حرفاً. والهمزة، كالحرف الصحيح، غير أن لها حالات من التَّلْيين والحَذْف والإبدال والتَّحقيق، تعتلّ فيها،

فأُلحقت بالأحرف المعتلة الجُوف، وليست من الجوف إنما هي حلقية في أقصى الحلق، ولها ألقاب كألقاب الحروف:

فمنها: **همزة التأنيث**، كهمزة العُشَراء، والنّفساء والخُششاء.

ومنها: **الهمزة الأصليَّة** في آخر الكلمة، مثل: الحفاء، والبواء، والوطاء، والطواء.

ومنها: الوصاء، والباء، والواء، والإيطاء في الشعر. هذه كُلها همزها أصْليّ.

ومنها: **همزة المدّة المُبدلة من الياء والواو**، كهمزة: السماء، والبكاء، والكساء، والدعاء، والجزاء، وما أشبهها.

ومنها: **الهمزة المُجلبة بعد الألف الساكنة**، نحو: همزة: وائل، وطائف، وفي الجمع، نحو: كتائب، وسرائر.

ومنها: **الهمزة الزائدة**، نحو همزة: الشمأل، والشأمل، والغرقىء.

ومنها: **الهمزة التي تُزاد لئلا يجتمع ساكنان**، نحو: اطمأنّ، واشمأز، وأزبأر، وما شاكلها.

ومنها: **همزة الوقفة في آخر الفِعل**، لغة لبعض دون بعض، نحو قولهم للمرأة: «قولىء»، وللرجلين: قولأ، وللجميع: قولؤ، وإذا وصلوا الكلام لمَ يهمزوه، ولا يهمزون إلا إذا وقفوا عليها.

ومنها **همزة التوهّم**، كما رَوى الفرّاء عن بعض العرب أنهم يَهمزون ما لا همز فيه إذا ضارع المَهموز، قال: وسمعت امرأة من غَنِيّ تقول: رثأت زَوجي بأَبيات، كأنها لمّا سَمعت: «رثأت اللبن» ذهبت إلى أنّ مرثية الميت منها. قال: ويقولون: لبّأت بالحج، وحلأت السويق، فيغلطون، لأن «حلأت» يقال في دَفع العَطشان عن الماء، و «لبأت» يذهب بها إلى اللّبإِ. وقالوا: استنشأت الريح، والصواب: استنشيت، ذهبوا به إلى قولهم: نشأ السحاب.

ومنها: **الهمزة الأصلية الظاهرة في اللفظ**، نحو همزة: الخبء، والدفء، والكفء، والعبء، وما أشبهها.

ومنها: **اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة**، نحو همزتي: الرئاء، والحاوئاء. وأما «الضياء» فلا يجوز همز يائه، والمدة الأخيرة فيه همزة أصليّة، من: ضاء يضوء ضوءاً؛ وأنشد أحمد بن يحيى فيمن هَمز ما ليس بمَهموز:

وكنت أرجِّي بئر نعمان حائراً ... فَلوّأ بالعينين والأنف حائِرُ

أراد: لوّى، فهمز.

قال: والناس كلهم يقولون: إذا كانت الهمزة طرفاً وقبلها ساكن حَذَفوها في الخَفض والرَّفْع وأثبتوها في النصب، إلا الكسائي وحدَه فإنه يُثبتها كُلَّها. قال: وإذا كانت الهمزة وُسْطى أجمعوا كلّهم على ألاّ تَسْقط. قال: واختلف العلماء بأيّ صُورة تَكون الهمزة؟ فقالت طائفة: نكتبها بحركة ما قبلها، وهم الجماعة، وقال أصحاب القياس: نكتبها بحركة نفسها، واحتجت الجماعة بأنّ الخطّ ينوب عن اللّسان، وإنما يلزمنا أن نتوهّم بالخطّ ما نَطق به اللسان، قال أحمد بن يحيى: وهذا هو الكلام.

باب اجتماع الهمزتين
لهما معنيان

قال الله تعالى: ﴿**أَأَنْذَرتهم أم لم تُنْذرهم لا يُؤْمِنون**﴾ [البقرة: ٦]؛ من القُرّاء من يُحقق الهمزتين، فيقرأ: «أأنذرتهم» قرأ به عاصم وحمزة والكسائي، وقرأ أبو عمرو: «آنذرتهم» بهمزة مطوّلة، وكذلك جميع ما شاكله نحو قوله تعالى: ﴿**أأنت قُلت للنّاسِ**﴾ [المائدة: ١١٦]، ، ﴿**أَأَلد**﴾ [هود: ٧٢]، ﴿**أَإِلَـٰهٌ**﴾ [النمل: ٦٠].

وكذلك قرأ ابن كثير ونافع ويَعقوب بهمزة مطوّلة.

وقرأ عبد الله بن أبي إسحاق: «آأنذرتهم» بألف ساكنة بين الهمزتين، وهي لغة سائرةٌ بين العرب؛ قال ذو الرُّمَّة:

أَيَا ظَبْيةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ حُلاحل[١] ... وَبَيْنَ النَّقا، آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سالِم؟

وقال[٢] آخر:

تَطَالَلْتُ فَاسْتشرفْتُهُ فعَرفتُهُ ... فقُلتُ له آأنتَ زيدُ الأَرانبِ

وأنشد أحمد بن يحيى[٣]:

خِرق، إذا ما القومُ أَجْرَوا فُكَاهةً[٤] ... تذكَّرَ آإيّاه يَعْنونَ أَمْ قِرْدا

وقال الزُّجّاج: زعم سيبويه أن من العرب من يحقِّق الهمزة ولا يجمع بين

---

(١) في الديوان (ص ٢٧١): «بينَ جلاجِلٍ» بالجيمين.

(٢) القول لذي الرُّمة، كما في الديوان (ص ٦٢١).

(٣) نسبه اللسان (خرق) إلى رجل من بني كلاب.

(٤) صدره كما في اللسان (حزق): حُزُقٌ، إذا ما القوم أَبْدَوْا فُكاهةً.
وذكر قبله.

ولَيْسَ بِجَوَّازٍ لأَخْلاسِ رَحْلِهِ ... وَمِزْوَدِهِ كَيْساً من الرأي أو زُهْدا

همزتين، وإن كانتا من كلمتين، قال: وأهل الحجاز لا يخفّفون واحدة منهما، قال: وكان الخليل يَرى تَخفيف الثانية، فيجعل الثانية بين الهمزة والألف، ولا يجعلها ألفاً خالصة، قال: ومن جعلها ألفاً خالصة فقد أخطأ من جهتين: إحداهما: أنه جَمع بين ساكنَيْن، والأخرى: أنه أبدل من همزة متحرِّكة قبلها ألفاً، والحركة الفتح. قال: وإنما حَقّ الهمزة إذا تحرّكت وٱنفتح ما قبلها أَن تُجعل بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها، فتقول في: «سأل»: سال؛ وفي «رؤف»: روف؛ وفي «بئس»: بِيْس، وهذا في الخط واحد، وإنما تحكمه المُشافهة. قال: وكان غير الخليل يقول في مثل قوله تعالى: ﴿**فَقد جَاء أَشْرَاطُها**﴾ [محمد: ١٨]، أن تخفّف الأُولى. وقال سيبويه: جماعة من العرب يقرؤون «فقد جا أشراطها» يحقِّقون الثانية ويخفّفون الأولى. قال: وهذا مذهب أبي عمرو بن العلاء. قال: وأمّا الخليل فإنه يقرأ بتحقيق الأولى وتخفيف الثانية؛ قال: وإنما اخترت تخفيف الثانية، لاجتماع الناس على بدل الثانية في قولهم: آدم، وآخر، لأن الأصل في «آدم»: أأدم، وفي «آخر»: أَأْخر، قال الزّجاج: وقول الخليل أَقيس، وقول أبي عمرو جيّد أيضاً. قال: وأما الهمزتان إذا كانتا مكسورتين نحو قوله تعالى: ﴿**على البغَاءِ إن أَرَدْن تَحصُّناً**﴾ [النور: ٣٣]، وإذا كانتا مضمومتين، نحو قوله تعالى: ﴿**أولياءُ أُولئكَ**﴾ [الأحقاف: ٣٢]، فإن أبا عمرو يُخفف الهمزة الأُولى منهما، فيقول: «على البغا إن أَردن»، و «أوليا أولئك» فيجعل الهمزة الأولى في «البغاء» بين الهمزة والياء ويكسرها؛ ويجعل الهمزة في قوله تعالى: «أولياء أولئك» الأولى بين الواو والهمزة وبضمّها. قال: وجملة ما قال النحويون في مثل هذا ثلاثة أقوال: أحدها: وهو مذهب الخليل، أن تجعل مكان الهمزة الثانية همزة بين بين، أعني: بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها، فإذا كان مضموماً جُعِلَت الهمزة بين الواو والهمزة، فقال: أولياء أولئك. وأما أَبو عمرو فيقرأ على ما ذكرنا.

وأما ابن أبي إسحاق وجماعة من القراء فإنهم يَجمعون بين الهمزتين. وأما ٱختلاف الهمزتين، نحو قوله تعالى: ﴿**السفهاء ألا**﴾ [البقرة: ١٣] فأكثر القُراء على تحقيق الهمزتين. وأما أبو عمرو فإنه يحقِّقَ الهمزة الثانية في رواية سيبويه، ويخفّف الأولى فيجعلها بين الواو والهمزة، فيقول: «السفهاء ألا» ويقرأ «من السماء إن» فيخفّف الثانية. وأما سيبويه والخليل فيقولون: «السفهاء ولا» يَجعلون الهمزة الثانية واواً خالصة؛ وفي قوله تعالى: ﴿**أأمنتُم مَنْ في السماءأَنْ**﴾ [الملك: ١٦] ياءً خالصة. فهذا جميع ما جاء في هذا الباب.

باب
ما جاءَ عن العرب في تحقيق الهمز وتَلْيينه وتَحْويله وحَذْفه

قال أبو زيد الأنصاري: **الهمز على ثلاثة أوجه: التحقيق، والتخفيف، والتحويل.**

فالتحقيق منه أن تعطى الهمزة حقها من الإشباع، فإذا أردت أن تعرف إشباع الهمزة فاجعل «العَين» في موضعها، كقولك من «الخبء»: قد خبأت لك، بوزن «خبعت»، وقرأت، بوزن «قرعت»، فأنا أخبع وأقرع، وأنا خابىء وقارىء، نحو: خابع، وقارع، فخُذ تحقيق الهمز بالعين كما وصفت لك.

قال: والتخفيف من الهمز، إنما سمّوه تخفيفاً لأنه لم يُعط حقّه من الإعراب والإشباع، وهو مُشْرب همزاً، تصرّف في وجوه العربيّة بمنزلة سائر الحروف التي تحرّك، كقولك: خبات وقرات، فجعل الهمزة ألفاً ساكنة على سُكونها في التّحقيق، إذا كان ما قبلها مفتوحاً.

وهي كسائر الحروف التي يدخلها التحريك، كقولك: لم يَخبا الرجل، ولم يقرا القرآن، فيكسر الألف من «يخبا» و «يقرا»، لسكون ما بعدها، فكأنك قلت: لم يَخْبَرَّجُلُ، ولم يَقْرَ بِلْقُرآن، وهو يخبو ويقَرو، فيجعلها واواً مضمومة في الإدراج. فإن وقفتها جعلتها ألفاً، غير أنك تهيئها للضمَّة من غير أَن تظهر ضمتها، وتقول: ما أخبأَه وأقرأَه، فتحرّك الألف بفتح لبقيّة ما فيها من الهمزة، كما وَصفت لك. قال: وأمّا التَّحويل من الهمز فأَن تحوّل الهمزة إلى «الياء» و «الواو»، كقولك: قد خَبَيت المتاع؛ فهو مخبيّ، وَهو يَخباه، فاَعْلم، فيجعل الياءَ ألفاً حيث كان قبلها فتحة، نحو ألف: يسعى، و: يخشى؛ لأن ما قبلها مفتوح. قال: وَتقول: رفوت الثوب رَفواً، فحوّلت الهمزة واواً، كما ترى. وتقول: لم يخب عني شيئاً، فتسقط موضع اللام من نظيرها من الفِعْل للإعراب، وتدع ما بقي على حاله متحركاً، وتقول: ما أخباه؛ فتسكن الألف المحوّلة كما أسكنت الألف من قولك: ما أخشاه.

قال: ومن محقّق الهمز قولُك للرجل: يلؤم، كأنك قلت: يَلعم، إذا كان بخيلاً؛ والأسد يَزْئر، كقولك: يزعر. فإذا أردت التَّخفيف قلت للرجل: يَلُمُ، وللأسد: يَزِرُ؛ على أن أَلْقَيْتَ الهمزة من قولك: يلؤم ويزئر، وحركت ما قبلها بحركتها على الضم والكسر، إذا كان ما قبلها ساكنا. فإذا أردت تحويل الهمزة منهما قلت للرجل: يَلُوم، فجعلتها واواً ساكنة، لأنها تَبعت الضمة؛ وللأسد: يزير، فجعلتها ياء للكسرة قبلها،

نحو: يبيع. وكذلك كل همزة تبعت حرفاً ساكناً عَدلْتها إلى التخفيف، فإنك تلقيها وتحرّك بحركتها الحرفَ الساكن قبلها، كقولك للرجل: سَلْ، فتحذف الهمزة وتحرك موضع الفاء من نظيرها من الفعل بحركتها، لأنه ساكن؛ كقولك في الأمر: سل، فتحرك ما قبل الهمزة بحركتها، وأسقطت ألف الوصل إذ تحرك ما بعدها، وإنما يجتلبونها للإسكان؛ فإذا تحرك ما بعدها لم يحتاجوا إليها.

ومن المحقق باب آخر: وهو قولك مِن «رأيت»، وأنت تأمر: إِرْأَ، كقولك: إِرْع زَيداً، فإذا أردت التخفيف قلت: رَ زَيْداً، فتسقط ألف الوصل لتحرّك ما بعدها. قال أبو زيد: وسمعت من العرب من يقول: يا فلان نُويك، على التخفيف، وتحقيقه: إِنْأَ نُؤْيك، كقولك: ٱنْع نعيك[1]: إذا أمره أن يجعل حول خبائه نؤياً كالطّوق يَصْرف عنه ماء المطر. ومن هذا الباب قولك: رأيت الرجل، فإذا أردت التخفيف قلت: رايت، فحركت الألف بغير إشباع همز، ولا تسقط الهمزة لأن ما قبلها متحرك.

وتقول للرجل: ترأى ذلك، على التحقيق. وعامّة كلام العرب في: يرى، وترى، وأرى، ونرى، على التخفيف. قال: وتقول: رأب القدح، فهو مرءوب، بوزن: مرعوب، ومروب، على التخفيف، لم تزد على أن ألقيت الهمزة من الكلمة وجعلت حركتها بالضمّ على الحرف الساكن قَبلها. قال أبو زيد: واعلم أن واو «فعول» و «مفعول» وياء «فعيل» وياء التصغير لا يَعتقبن الهمز في شَيء من الكلام، لأن الأسماء طوّلت بها، كقولك في التحقيق: هذه خطيئة، بوزن «خطيعة»، فإذا عدلتها إلى التخفيف قلت: هذه خطية، جعلت حركتها ياء للكسرة، وتقول: هذا رجل خبوء، كقولك: خبوع، فإذا خفّفت قلت: رجل خبوّ، فجعلت الهمزة واواً للضمة التي قبلها، وجعلتها حرفاً ثقيلاً في وزن حرفين مع الواو التي قبلها، وتقول: هذا متاع مخبوء، بوزن مخبوع، فإذا خففت قلت: متاع مخبوّ، فحولت الهمزة واواً للضمة قبلها.

أبو زيد: تقول: رجل براء من الشرك، كقولك: براع، فإذا عدلتها إلى التخفيف قلت: براو، فتصير الهمزة واواً، لأنها مضمومة. وتقول: مررت برجلٍ براي، فتصير ياء على الكسرة، ورأيت رجلاً برايا، فتصير ألفاً لأنها مفتوحة.

ومن تحقيق الهمز قولك: هذا غطاء، وكساء، وخباء، فتهمز موضع اللام من نظيرها من الفعل، لأنها غاية وقبلها ألف ساكنة، كقولك: هذا غطاع، وهذا كساع، وهذا خباع، فالعين موضع الهمزة. فإذا جمعت الاثنين على سنة الواحد في التحقيق قلت:

---

(١) في اللسان: «إِنغِ بغْيَك».

هذان غطاآن، وكساآن، وخباآن، كقولك غطاعان وكساعان وخباعان، فتهمز الاثنين على سنة الواحد. وإذا أردت التخفيف قلت: هذا غطاو، وكساو، وخباو، فتجعل الهمزة واواً لأنها مضمومة، وإن جمعت الاثنين بالتخفيف على سنة الواحد، قلت: هذان غطاأن، وكساأن، وخباأن، فتحرك الألف التي في موضع اللام من نظيرها من الفعل بغير إشباع، لأن فيها بقية من الهمزة وقبلها ألف ساكنة، فإذا أردت تحويل الهمزة، قلت: هذا غطاو، وكساو، وخباو، لأن قبلها حرفاً ساكناً وهي مضمومة، وكذلك: الفضاء، هذا فضاو، على التحويل، لأن ظهور الواو ها هنا أخف من ظهور الياء. وتقول في الاثنين إذا جمعتهما على سنة تحويل الواو: هما غطاوان، وكساوان، وخباوان، وفضاوان. قال أبو زيد: وقد سمعت بعض بني فزارة يقول: هما كسايان، وخبايان، وفضايان، فيحول الواو إلى الياء، قال: والواو في هذه الحروف أكثر في الكلام.

ومن تحقيق الهمز قولك: يا زيد من أنت؟ كقولك: من عَنت، فإذا عدلت الهمزة إلى التخفيف قلت: يا زيد منَ نْت، كأنك قلت: منَنْت؛ لأنك أسقطت الهمزة من «أنت» وحركت ما قبلها بحركتها، ولم يدخله إدغام لأن النون الأخيرة ساكنة والأولى متحركة. وتقول: من أنا، كقولك: من عنا، على التحقيق، فإن أردت التخفيف قلت: يا زيد من نا، كأنك قلت: يا زيد مَنّا، لأنك أسقطت الهمزة وحركت ما قبلها بحركتها، فإذا أردت الإسكان قلت: يا زيد منا، أدخلت النون الأولى في الأخيرة، وجعلتهما حرفاً واحداً ثقيلاً في وزن حرفين، لأنهما متحركان في حال التخفيف، ومثله قول الله تعالى: ﴿**لكنَّا هو الله ربِّي**﴾ [الكهف: ٣٨]، خفّفوا الهمزة من: لكن أنا، فصارت «لكنَ نَا»، كقولك؛ لكنَنَا، ثم أسكنوا بعد التخفيف، فقالوا: لكنّا. قال: وسمعت أعرابياً من قيس يقول: يا أب أقبل، وياب أقبل، ويا أبة أقبل، ويابة أقبل، فألقى الهمزة من كل هذا.

ومن تحقيق الهمزة قولك: أفْعولت، من «وأيت»: إِيْأَوْأَيْتُ، كقولك: افْعَوْعَيْت، فإذا عدلته إلى التخفيف قلت: إيويت وحدها، وويت، والأولى منهما في موضع الفاء من الفعل، وهي ساكنة، والثانية هي الزائدة، فحرّكتها بحركة الهمزتين قبلها، وثقل ظهور الواوين مفتوحتين، فهمزوا الأولى منهما. ولو كانت الواو الأولى واو عطف لم يثقل ظهورها في الكلام، كقولك: ذهب زيد ووافد؛ وقدم عمرو ووَاهِب. قال: وإذا أردت تحقيق «مُفْعَوعِل» من «وأيت» قلت: مُوأَوْئي، كقولك: مُوعوعي، فإذا عدلت إلى التخفيف قلت: مُواوِي، فتفتح الواو التي في مَوضع الفاء بفتحة الهمزة التي في موضع العين من الفعل، وتكسر الواو الثانية، وهي الزائدة، بكسر الهمزة التي بعدها.

قال أبو زيد: وسمعت بعض بني عجلان بن قيس يقول: رأَيت غُلاميَّبيك، ورأيت غُلاَميَّسَد. تحوّل الهمزة التي في «أسد» وفي «أبيك» إلى الياء، ويدخلونها في الياء التي في «الغلامين» التي هي نفس الإعراب فيظهر ياء ثقيلة في وزن حرفين، كأنك قلت: رأيت غلاميبيك، ورأيت غلاميَّسد.

قال: وسمعت رجلاً من بني كلب يقول: هذه دأبة، وهذه ٱمرأة شأبة، فهمزوا الألف منهما، وذلك أنه ثقل عليه إسكان الحرفَيْن معاً، وإن كان الحرف الآخر منها متحرِّكاً؛ وأنشد الفَرّاء:

يا عَجَبا لقد رأيتُ عَجَبَا

حِمارَ قَبَّانٍ يَسوق أَرْنَبَا

وأمّها خاطِمُها أن تذهبَا

وقال أبو زيد: أهل الحجاز إذا اضطروا نَبرُوا. قال: وقال أبو عمرو الهذلي: قد توضَّيْت، فلم يهمز وحَوَّلها ياء، وكذلك ما أشبه هذا من باب الهمز.

قلت: وقد ميَّزتُ في معتّلات كل كتاب ما يهمز ممّا لا يهمز، تمييزاً لا تتعذّر عليك معرفته، وحقّقت ما يجب تحقيقه في مواضعه من أبواب المعتلات، وفصَّلت ما لا يهمز ممّا يهمز تفصيلاً يقف بك على الصواب إذا أتت بك القراءة عليها. وأما الليث بن المظفّر فإنه خلط في كتابه المَهموز بما لا يُهمز، حتى يَعْسر على الناظر فيه تمييز ما لا يهمز مما لا يهمز، لاختلاط بعضه ببعض. ولله الحمد على حسن توفيقه وتَسديده.

باب
الألفات ومعانيها

روى أبو عمرو، عن أحمد بن يحيى، ومحمد بن يزيد، أنهما قالا: أُصول الألفات ثلاثة وتَتَبعها الباقيات: **ألف أصلية**، وهي في الثلاثي من الأسماء؛ **وألف قطعية**، وهي في الرّباعي، **وألف وَصْليّة**، وهي فيما جاوز الرُّباعيّ. قالا: **فالأصلية** مثل: أَلِفِ أَلِفٍ، وإِلْفٍ وأَلْفٍ؛ وما أشبهه، **والقطعيّة**، مثل: ألف «أحمد» و «أحمر» وما أشبهه، **والوصلية** مثل: ألف «ٱستنباط» و «استخراج»؛ وهن في الأفعال إذا كانت أصلية مثل ألف «أكل»، وفي الرباعي إذا كانت قطعية مثل ألف «أَحْسَنَ»، وفيما زاد عليه مثل ألف «استكبر» و «استدرج»، إذا كانت وصلية.

قالا: ومعنى ألف الاستفهام ثلاثة: تكون بين الآدميّين، يقولها بعضُهم لبعض

استفهاماً، وتكون من الجبّار لوليّه تقريراً؛ ولِعدوّه توبيخاً. **فالتقرير**، كقوله تعالى للمسيح عليه السلام: ﴿**أَأَنت قُلْت للنَّاس**﴾ [المائدة: ١١٦] قال أحمد بن يحيى: إنما وقع التَّقرير لعيسى عليه السلام لأنَّ خُصومه كانوا حُضُوراً، فأراد الله من عيسى أن يكذِّبهم بما ادّعوا عليه. وأمَّا **التَّوْبِيخ** لعدوّه، فكقوله تعالى: ﴿**أَصْطَفى البناتِ على البَنينَ**﴾ [الصافات: ١٥٣]، وقوله تعالى: ﴿**أَأَنتمْ أَعْلمُ أَمِ اللَّهُ**﴾ [البقرة: ١٤٠]، و ﴿**أَأَنتم أنشأتُم شَجَرتها**﴾ [الواقعة: ٧٢]، قلت: فهذه أُصولُ الألفات.

وللنحويّين ألقابٌ لألفات غيرها، وأنا ذاكرها لك فتقف عليها: فمنها: **الألف الفاصلة**، وهي في موضعَيْن: أحدهما: الألف التي يُثبتها الكتبة بعد «واو» الجمع ليُفصل بها بين «واو» الجمع وبين ما بعدها، في مثل: كفروا، وشكروا. وكذلك الألف التي في مثل: يَغْزوا، ويَدْعوا، وإذا استغني عنها، لاتصال المكنَّى بالفِعل، لم تَثبت هذه الألف الفاصِلة. والأخرى: الألف التي فَصلت بين النون، التي هي علامة الإناث، وبين النون الثقيلة، كراهة اجتماع ثلاث نونات في مثل قولك للنِّساء، وأنت تأمر: إفْعلنانِّ، بكسر النون وزيادة ألف بين النونين. ومنها: **ألف العبارة**، لأنها تعبِّر عن المتكلم، مثل قولك: أنا أفعل كذا، وأنا أستغفر الله، وتسمّى: **العاملة**، وقد مَرّ ذكر اللُّغات التي فيها، فيما تقدّم من الكتاب. ومنها: **الألف المجهولة**، مثل ألف «فاعل» و «فاعول» وما أشبهها، وهي كل ألف تدخل في الأفعال والأسماء، مما لا أصل لها، إنما تأتي لإشباع الفتحة في الفِعل والاسم، وهي إذا لَزمتها الحركة تَصير واواً، كقولك: خاتم وخواتم، صارت «واواً» لمّا لزمتها الحركة لسكون الألف بعدها، والألف التي بعدها هي ألف الجمع، وهي مجهولة أيضاً. ومنها: **ألف العِوض**، وهي المبدلة من التَّنوين المَنصوب، إذا وقفت عليها، كقولك: رأيت زيداً، وفعلت خيراً، وما أشبهها. ومنها: **ألف الصلة**، وهي ألف توصل بها فتحة القافية وفتحة هاء المؤنث: فأما فتحة القافية، فمثل قوله[1]:

بانَتْ سُعَادُ وأَمْسَى حَبْلُها أَنْقَطَعا[2]

فوصل فتحة العين بألف بعدها، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَتَظُنُّون بالله الظُّنونا**﴾ [الأحزاب: ١٠]، الألف التي بعد النون الأخيرة هي صِلة لفتحة النون؛ ولها أخوات في تواصل الآيات، كقوله تعالى: ﴿**قواريرا**﴾ [الإنسان: ١٥] و ﴿**سَلْسبيلا**﴾

---

(١) القول للأعشى، كما في الديوان (ص ١٣٧).

(٢) عجزه، كما في الديوان:

واحتَلْتِ الغَمْرَ فالجُدَّيْنِ فالفَرَعا

[الإنسان: ١٨]. وأما فتحة هاء المؤنث، فقولك: ضربتها، ومررت بها. والفرق بين ألف الوصل وألف الصلة، أن ألف الوصل إنما ٱجْتلبت في أوائل الأسماء والأفعال، وألف الصلة في أواخر الأسماء كما ترى. ومنها **ألف النون الخفيفة**، أصلها الثقيلة إلا أنها خففت؛ ومن ذلك قولُ الأعشى:

ولا تَـحْـمَـد الـمُـشْـريـن والـلَّـهَ فـاحْـمَـدَا[1]

بالنون الخفيفة، فوقف على الألف؛ وقال آخر:

وقُـمَـيْـرٍ بَـدا ابْـنَ خَـمْـسٍ وعِـشْـرِيْـ نَ، فـقـالـت لـه الـفـتـاتـانِ: قُـومَـا

أراد: قُوْمَنْ، فوقف على الألف، وقال:

يَـحْـسَـبُـه الـجـاهِـلُ مـا لـم يَـعْـلَـمـا شَـيْـخـاً، عـلـى كُـرْسِـيّـه، مُـعَـمَّـمَـا

فنصب «يَعْلم» لأنه أراد: ما لم يَعْلَمَن، بالنون الخفيفة، فوقف بالألف: وقال أبو عِكرمة الضّبيّ في قول ٱمرىء القيس:

قِـفـا نَـبْـكِ مِـنْ ذِكْـرَى حَـبِـيـبٍ ومَـنْـزِلِ[2]

أراد: قِفن، فأبدل، الألف من النون الخفيفة، كقولك: قُوما، أراد: قُومن. قال أبو بكر: وكذلك قوله تعالى: ﴿**أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ**﴾ [قَ: ٢٤]، أكثر الرواية أنّ الخِطاب لمالك خازن جَهنم وحده، فبناه على ما وصفناه، وقيل: هو خطاب لمالك ومَلَكٍ معه، والله أعلم. ومنها: **ألف الجمع**، مثل: مساجد، وجبال، وفُرسان، وفواعِل. ومنها: **ألف التَّفضيل والتصغير**: كقولك: فلان أكرم منك، وألأم منك، وفلان أجهل الناس. ومنها: **ألف النداء**، كقولك: أَزيدُ، تُريد: يا زيد. ومنها: **ألف النّدبة**، كقولك: وا زيداه، أعني «الألف» التي بعد «الدال»؛ وتُشاكلها **ألف الاستنكار**، إذا قال الرجل: جاء أبو عمرو، فيُجيب المُجيب: أبو عَمْراه، زيدت الهاء على المدّة في الاسْتنكار، كما زيدت في: وا فلاناه، في النُّدبة. ومنها: **ألف التأنيث**، نحو مدّة: حمراء ونُفَساء، ومنها: ألف: سَكرى، وحُبْلَى. ومنها: **ألف التَّعايي**، وهو أن يقول الرجل: إن عُمر، ثم يُرْتَج عليه كلامُه، فيقف على «عمر» ويقول: إن عُمرا، فيمدها مُستمدًّا لما يفتح له من الكلام، فيقول: مُنطلِق؛ المعنى: إن عمر مُنطلق، إذا لم يَتَعايَ، ويفعلون ذلك في التَّرخيم، كقولك: يا عُما، وهو يريد «عُمر»، فيمد فتحة

---

(١) تمام الشاهد، كما روي في الديوان (ص ١٧٣):

وَصَـلٍّ عـلـى حِـيْـنِ الـعَـشِـيَّـاتِ والـضُّـحَـى ولا تَـحْـمَـدِ الـشـيـطـان والـلَّـهَ فَـاحْـمَـدا

(٢) عجزه، كما في الديوان (ص ٢٥):

بِـسِـقْـطِ الـلِّـوَى بـيـن الـدَّخُـولِ فَـحَـوْمَـلِ

الميم بالألف ليمتدّ الصوت. ومنها: **ألفات المدّات**، كقول العَرب لـ «الكلكل»: الكَلْكال، ويقولون لـ «الخاتم»: خاتام، ولـ «الدانَق»: دانَاق. قال أبو بكر: العرب تصل الفتحة بالألف، والضمة بالواو، والكسرة بالياء؛ فمِن وَصْلِهم الفتحة بالألف قولُ الرّاجز:

قُلْتُ وقد خَرَّتْ على الكَلْكَالِ يا ناقَتِي ما جُلْتِ عن مَجَالِي

أراد: على الكَلكلِ، فوصل فتحة الكاف بالألف، وقال آخر:

لها مَتْنَتَانِ خَظاتا كما

أراد: خَظَتا. ومن وَصْلهم الضمّة بالواو: ما أنْشده الفرّاء:

لَوْ أنَّ عَمْراً هَمَّ أن يَرْقُودَا فانْهَضْ فَشُدَّ المِئْزَرَ المَعْقُودا

أراد: أن يَرْقُد، فوصل ضمّة القاف بالواو؛ وأنشد أيضاً:

اللَّهُ يَعْلَمْ أنّا في تَلفُّتنا يومَ الفِراقِ، إلى إخْوانِنا صُورُ
وأنَّني حَيْثما يَثْنِي الهوى بَصَرِي مِنْ حيثُما سَلكُوا، أدْنُو فأنْظُورُ

أراد: فأنظر. وأنشد في وَصل الكسرة بالياء[1]:

لا عَهْدَ لي بِنِضالِ أَصْبحتُ كالشَّنِّ البالِي

أراد: بنضال. وقال:

على عَجَلٍ منِّي أُطَأْطِئُ شِيمَالِي[2]

أراد: شمالي، فوصل الكسرة بالياء. ومنها: **الألف المحوّلة**، وهي كلّ ألف أصلها الياءُ والواو المُتحرِّكتان، كقولك: قال، وباع، وقضا، وغزا، وما أشْبهها. ومنها: **ألف التَّثنية**، كقولك: يجلسان، ويذهبان. ومنها: **ألف التَّثْنية في الأسماء**، كقولك: الزَّيدان، والقَمران. قال أبو زيد: وسمعتُهم يقولون: أيَا أياه أقْبل، وزنه: عَيَا عَيَاه. وقال أبو بكر الأنباري: **ألف القطع** في أوائل الأسماء على وجهين: أحدهما: أن تكون في أوائل الأسماء المُفردة. والوجه الآخر: أن تكون في أوائل الجمع؛ فالتي في أوائل الأسماء تَعرفها بثباتها في التَّصْغير، بأن تَمتحن الألف فلا

---

(١) لامرىء القيس، كما في اللسان (شمل).

(٢) في اللسان، ورد الشاهد برواية:

على عَجَلٍ منها أُطَأْطِئُ شِمْلالي

وفي اللسان (شمل) رواية أخرى، تطابق ما في الديوان (ص ٦٧):

كأنِّي بِفَتْخَاءِ الجناحَيْنِ لَقوَةٍ صَبُودٍ من العِقْبَانِ طَأْطَأْتُ شِمْلاَلِ

مع اختلاف الرواية في (صيود) فهي في اللسان: «دَفُوفٍ».

تَجدها فاء، ولا عيناً، ولا لاماً؛ من ذلك قوله جلّ وعزّ: ﴿**فَتَبارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الخالقينَ**﴾ [المؤمنون: ١٤]، الألف في «أحسن» ألف قطع، وتصغيره: أُحَيْسن. وتقول في مثاله من الفِعل: أَفعل، فتجد الألف ليست فاءً، ولا عيناً، ولا لاماً، وكذلك قوله تعالى: ﴿**فحيُّوا بِأَحْسَنَ مِنها**﴾ [النساء: ٨٦]. والفرق بين ألف القطع وألف الوصل أن ألف الوصل «فاء» من الفعل، وألف القطع ليست: فاءً، ولا عيناً، ولا لاماً، وتدخل عليها الألف واللام التي هي للتعريف، تقول: الأبوان والأزواج، وكذلك ألف الجمع في السَّتَة. وأما **ألفات الوصل في أوائل الأسماء** فهي تسعة، ألف: ٱبن، وٱبنة، وٱبنين، وٱبنتين، وٱمرىء، وٱمرأة، وٱسم، وٱست. فهذه ثمانية تكسر الألف في الابتداء وتُحذف في الوصل، والتاسعَة: الألف التي تدخل مع اللام للتَّعريف، وهي مفتوحة في الابتداء ساقطة في الوصل، كقولك: الرحمن، والقارعة، والحاقَّة، تسقط هذه الألفات في الوصل وتنفتح في الابتداء.

باب الواوات

الواوات: الواوات، لها معان مختلفة، لكُل معنى منها اسم تُعرف به؛ فمنها: **واو الجمع**، كقولك، اضربوا، ويَضربون، وفي الأسماء: المُسلمون. ومنها: **واو العطف**، والفرق بينها وبين «الفاء» في المعطوف، أن الواو يُعطف بها جملة جُمل، ولا تَدلّ على الترتيب في تَقديم المُقدّم ذكره، وتأخير المؤخّر ذكرُه. و «أما» الفاء فإنها يُوصل بها ما بعدها بالذي قبلها، والمقدّم هو الأوّل. قال الفرّاء: إذا قلت: زُرت عبد الله وزيداً، فأيهما شِئت كان المبتدأ بالزيارة، وإذا قلت: زرت عبد الله فَزَيْداً، كان الأول هو الأول والآخر هو الآخر. ومنها: **واو القسم تَخْفض ما بعدها**؛ قال الله تعالى: ﴿**والطُّور * وكتابٍ مَسْطور**﴾ [الطور: ١ و ٢]، فـ «الواو» التي في «الطور» هي واو القسم، والواو التي هي في «وكتاب» هي واو العطف، ألا ترى أنه لو عطف بالفاء كان جائزاً، و «الفاء» لا يقسم بها، كقوله تعالى: ﴿**والذَّارِيات ذَرْواً * فالحاملات وِقْراً**﴾ [الذاريات: ١ و ٢]، غير أنه إذا كان بالفاء فهو مُتَّصل باليمين الأولى، وإذا كان بالواو فهو شيء آخر أُقسم به. ومنها: **واو الاستنكار**، إذا قلت: جاءني الحسن، قال المُستنكر: الْحَسنُوه، وإذا قلت: جاءني عَمْرو، قال: أعَمْروه، يمدّ بواو، والهاء للوقفة. ومنها: **واو الصلة في القوافي**؛ كقوله:

قِـف بـالـدِّيـار الـتـي لـم يَـعـفـهـا الـقِـدَمُـو

فوُصلت ضمة الميم بواو تَمّ بها وزن البَيْت. ومنها: **واو الإشباع**؛ مثل قولهم:

البُرْقُوع، والمُعْلُوق. وحكى الفراء: أنظور، في موضع «أنظر»؛ وأنشد غيرُه:

لـــو أَنَّ عَـــمْـــراً هَـــمَّ أَنْ يَـــرْقُـــودَا[1]

أراد: أنْ يرقُدَ، فأشبع الضمة بالواو، ونَصَب «يرقودا» على ما يُنصب به الفعل. ومنها: **واو التَّعايي**، كقولك: هذا عمرو، فيستمدّ، ثم يقول: مُنطلق. وقد مضى بعض أخواتها في باب الألفات والياآت. ومنها: **واو مَدّ الاسم بالنداء**؛ كقولهم: أيَا قُورط، يريد «قُرْطاً»، فمدّوا ضمّة القاف ليمتدّ الصوتُ بالنداء. ومنها: **الواو المُحوّلة**، نحو، طُوبَى، أصلها: طِيبي، فقلبت واواً، لانضمام الطاء قبلها، وهي من: طاب يَطيب. ومنها: **واو الموقنين والموسرين**، أصلها: المُيْقنين، من: أيقنت، والمُيْسرين، من: أيْسرت. ومنها: **واو الجزم المُرسل**؛ مثل قوله تعالى: ﴿**وَلتعلُنّ عُلُوًّا كَبِيراً**﴾ [الإسراء: ٤]، فأسقط الواو لالتقاء الساكنين. لأن قبلها ضَمّة تخلُفها. ومنها: **جزم الواو المُنْبسط**؛ كقوله تعالى: ﴿**لَتُبْلَونّ في أموالكم**﴾ [آل عمران: ١٨٦]، فلم يسقط الواو وَحَرّكها لأن قبلها فتحة، ولا تكون عِوضاً منها؛ هكذا أخبرني المُنذريّ به، عن أبي طالب، وقال: إنما يَسقط أحد الساكنين إذا كان الأول من الجزم المرسل انكسر ولم يسقط. والجزم المُرسل كل وَاوٍ قبلها فتحة، وياء قبلها كسرة، أو ألف قبلها فتحة؛ فالألف كقولك للاثنين: اضربا الرجل، سَقطت الألف عند التقاء الساكنين، لأن قبلها فتحة فهي خلف منها. ومنها: **واوات الأبنية**، مثل: الجَورب، والتَّورب، للتّراب والجورب، وما أشبهها. ومنها: **واو الهمزة في الخط واللفظ**، فأما الخط، فقولك: هذه شاؤك، صوّرت الهمزة وَاواً لضمّتها، وأما اللفظ فقولك: حَمراوان، سوداوان، ومثل قولك: أعيذك بأسْماوات الله، وأبناوات سعد، ومثل «السَّماوات» وما أشبهها. ومنها: **واو النداء و واو الندبة**؛ فأما النّداء، فقولك: وازيد، وأما النّدبة، فقولك، وازَيداه، والهفاه، واغُربتاه. ومنها: **واو الحال**، كقولك: أتيتُه والشمس طالعة؛ أي: في حال طلوعها؛ قال الله تعالى: ﴿**إذ نادَى وهو مكظوم**﴾ [القلم: ٤٨]. ومنها: **واو الوقت**، كقولك: اعمل وَأنت صحيح؛ أي: في وقت صِحَّتك، والآن وأنت فارغ؛ فهذه واو الوقت، وهي قريبة من واو الحال. ومنها: **واو الصرف**، قال الفراء: الصَّرف أن تأتي «الواو» مَعطوفة على كلام في أوله حادثةٌ لا تَسْتقيم إعادتُها على ما عُطف عليها؛ كقوله[2]:

---

(١) عجزه كما في اللسان (وا):

فـــانـــهَـــضْ، فَـــشُـــدَّ الـــمِـــئْـــزَرَ الـــمَـــعْـــقُـــودا

(٢) القول لأبي الأسود الدؤلي، كما في شرح شذور الذهب (ص ٢٣٨).

لا تَـنْـهَ عـن خُـلُـقٍ وتـأتِـيَ مِـثْـلَـه عـارٌ عـلـيـكَ إذا فَـعَـلْـتَ عـظِـيـمُ

ألا ترى أنه لا يَجوز إعادة «لا» على: «وتأتِي مثله»، فلذلك سُمِّي صَرْفاً، إذ كان معطوفاً ولم يَسْتقم أن يُعاد فيه الحادث الذي فيما قبله. ومنها: **التي تدخل في الأجوبة فتكون جواباً مع الجواب، ولو حُذفت كان الجواب مكتفياً بنفسه**؛ وأنشد الفرّاء:

حـتـى إذا قَـمِـلَـتْ بُـطُـونُـكـمُ ورأيـتُـمُ أبـنـاءَكُـمْ شَـبُّـوا

وقَـلـبـتُـمُ ظَـهْـرَ الـمِـجَـنِّ لـنـا إنَّ الـلَّـئِـيـمَ الـعـاجِـزُ الْـخَـبُّ

أراد: قلبتم. ومثله في الكلام: لمّا أتاني وأثب عليه. كأنك قلت: وثبت عليه، قال: وهذا لا يجوز إلا مع «لما» و «حتى» و «إذا». الأصمعي قال: قلت لأبي عَمرو ابن العلاء: رَبّنا ولك الحمد، ما هذه الواو؟ فقال: يقول الرجل للرجل: بِعْني هذا الثوب، فيقول: وهو لك؛ أصله يريد: هو لك؛ وقال أبو كبير الهُذلي:

فـإذا وذلـك لَـيـس إلا حِـيـنَـه وإذا مَـضـى شـيءٌ كـأَنْ لـمْ يُـفْـعَـلِ

أراد: فإذا ذلك، يعني شَبابه وما مضى من أيام تمتُّعه. ومنها: **واو النسبة**؛ حكى أبو عبيد، عن اليَزيدي، عن أبي عمرو بن العلاء، أنه كان يقول: يُنْسب إلى «أخ»: أخوي، وإلى «الرِّبَا»: رِبوَيّ، وإلى «أخت»: أُخَوي، وإلى «ابن»: بَنَوِيّ، وإلى «عالية» الحجاز: عُلْوِيّ، وإلى «عَشِيَّة»: عَشوِيّ، وإلى «أب»: أبَوِيّ. ومنها: **الواو الدائمة**، وهي كل وَاو تُلابس الجزاء، ومعناها: الدوام؛ كقولك: زُرْني وأَزورَك، وأزورُك، بالنصب والرفع؛ فالنصب على المُجازاة، ومَن رَفع فمعناه: زيارتك عليّ واجبة أديمها لك على كُلّ حال. ومنها: **الواو الفارقة**، وهي كُل واو دَخلت في أحد الحرفين المُشْتبهين ليُفرق بينه وبين المُشْبه له في الخطّ، مثل واوِ «أولئك» و واو «أولي»؛ قال الله تعالى: ﴿**غَيْرِ أُوْلِي الإِرْبَة**﴾ [النور: ٣١]، زيدت فيها الواو في الخط ليَفرق بينها وبين ما شاكلها في الصورة، مثل: إلى، وإليك. ومنها: **واو «عمرو»** فإنها زيدت لتفرق بين «عمرو» و «عمر». وزيدت في «عمرو» دون «عُمر»، لأن «عُمر» أثْقَل من «عمرو».

باب الياءات وألقابها التي تعرف بها

فمنها: **ياء التأنيث** في مثل: اضْربي، وتَضربين، ولم تَضربي. وفي الأسماء: «ياء» حُبْلى، وعَطْشى؛ يقال: هما حُبْليان، وعَطْشيان، وجُماديان، و «ياء» ذِكْرى،

وسيما. ومنها: **ياء التثنية والجمع**، كقولك: رأيت الزيدَيْنِ، ورأيتُ الزَّيْدِيْنَ ومنها: **ياء الصِّلة في القوافي**؛ كقول النابغة:

يـا دارَ مَـيَّـةَ بـالـعَـلْـيـاء، فـالـسَّـنـدِي[1]

فوصل كسرة الدّال بالياء. ومنها: **ياء الإشباع، في المصادر والنُّعوت**؛ كقولك: كاذبته كيذاباً، أراد: كِذَابا. أراد أن يُظهر الألف التي في ضاربْته في المصدر، فجعلوها ياءً، لكسرة ما قبلها، ومنها: **ياء «مسكين»** و «عجيب». أرادوا بناء «مِفْعِل»، وبناء «فَعِل» فأَشْبَعوا بالياء. ومنها: **الياء المحوَّلة**؛ مثل «ياء» الميزان، والميعاد، وقيل، ودُعي، وهي في الأصل «واو» فقُلبت ياءً لكسر ما قبلها. ومنها: **ياء النداء**؛ كقولك: يا زيد، ويقولون: أزيَد. ومنها: **ياء الاستنكار**؛ كقولك: مررت بالحَسن، فيقول المُجِيب مُستنكراً لقوله: ألْحَسنيهْ، مدّ النون بياء، وَألحق بها هاء الوقْف. ومنها: **ياء التعايي**؛ كقولك: مررت بالحَسِني، ثم تقول: أخي بَني فُلان. ومنها: **ياء مدّ المُنادى**، كندائهم: يا بِّشْر، يمدّون ألف «يا» ويُشدِّدون «باء» «بِشْر» ويمدونها بياء «يا بيشر»، يمدّون كسرة الباء بالياء، فيجمعون بين ساكنين؛ ويقولون: يا مُنْذير، يريدون: يا مُنْذر. ومنهم من يقول: يا بشير، فيكسرون الشين ويُتبعونها الياء يمدّونها بها، يريدون: يا بِشْر. ومنها: **الياء الفاصلة في الأبنية**، مثل: «ياء» صَيْقل، و «ياء» بَيْطار، وما أشبهها. ومنها: **ياء الهمزة**، في الخطّ مرة، وفي اللفظ أخرى؛ فأمّا الخط: فمثل «ياء» قائم، ومائل، صُورت الهمزة ياء، وكذلك من: شركائهم، وأولئك، وما أشبهها. وأمّا اللفظ فقولهم في جَمع «الخطيئة»: خطايَا؛ وفي جمع «المرآة»: مَرايا، اجتمعت همزتان فَليَّنوهما وجعلوا إحداهما ألفاً. ومنها: **ياء التصغير**، كقولك في تَصغير «عمرو»: عُمَير، وفي تصغير «ذا» ذَيّا، وفي تَصغير «شيخ» شُيَيْخ. ومنها: **الياء المُبدلة من لام الفعل**، كقولك: الخامي، والسادي، للخامس والسادس، يفعلون ذلك في القوافي وغير القوافي. ومنها: **ياء الثّعالي**، يريدون: الثعالب؛ وأنْشد:

ولِـضَـفَـادِي جَـمَّـه نَـقـانِـقُ

يريد: لِضَفادع. وقال الآخر:

إذا مـا عُـدَّ أربـعـةٌ فِـسـالٌ فَـزوْجُـكِ خَـامـسٌ وأبـوكِ سـادِي

---

(١) عجزه كما في الديوان (ص ٤٧):

أقْـوَتْ، وطـالَ عـلـيـهـا سَـالِـفُ الأبَـدِ

ومنها: **الياء الساكنة تُترك على حالها في موضع الجزم** في بعض اللغات؛ وأنْشد الفرّاء[١]:

أَلَمْ يأتِيكَ والأنباءُ تَنْمِي بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

فأثبت الياء في «يأتيك» وهي في موضع جزم، ومثله قوله:

هُزّي إليكِ الْجِذْعَ يُجْنِيكَ الجَنَى

ووجه الكلام: يُجْنِك، وقد نَقلوا مثل ذلك في «الواو»؛ وأنشد:

هَجَوْتَ زبَّانَ، ثم جِئْتَ مُعْتذراً مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ، لم تَهْجُو ولم تَدَعِ

ومنها: **ياء النِّداء، وحذف المنادى وإضماره**، كقول الله تعالى، على قراءة من قرأ: ﴿**ألا يَسْجُدوا لله**﴾ [النمل: ٢٥]؛ المعنى: ألا يا هؤلاء اسجدوا؛ وأنْشد:

يا قاتَلَ اللَّهُ صِبْياناً تجيءُ بهم أمُّ الهُنَيْنَيْنِ مِن زَنْدٍ لها وارِي

كأنّه أراد: يا قوم، قاتل الله صبياناً؛ ومثله قوله:

يا مَنْ رأى بارِقاً أُكَفْكِفُه بينَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهةِ الأسَدِ

كأنه دعا: يا قوم، يا إخوتي، فلما أقبلوا عليه قال: من رأى؟ ومنها: **ياء نداء ما لا يجيب تنبيهاً لمن يعقل**؛ من ذلك قول الله تعالى: ﴿**يا حَسْرةً عَلَى العِبَاد**﴾ [يَس: ٣٠]، و ﴿**يا وَيْلتا أألد وأنا عَجوز**﴾ [هود: ٧٢]، والمعنى: أن استهزاء العباد بالرُّسل صار حَسْرةً عليهم، فنُوديت تلك الحسرةُ تنبيهاً للمُتحسِّرين. المعنى: يا حسرةً على العباد، أين أنت فهذا أوانك، وكذلك ما أشبهه. ومنها: **ياآت تدل على أفعال بعدها في أوائلها ياآت**؛ وأنشد بعضهم:

ما للظَّلِيمِ عاكَ كيف لا يا
يَنْقَدُّ عنه جِلْدُه إذا يا
يُذْرَى التُّرابُ خَلْفَه إذْ رَايَا

أراد: كيف ينقدّ جلده إذَا يُذْرَى الترابُ خَلْفه. ومنها: **ياء الجزم المرسل والجزم المُنْبسط**؛ فأما ياء الجزم المُرسل فكقولك: أقضى الأمر، وتحذف لأن قبل الياء كسرة تَخْلُف منها. وأما ياء الجزم المنبسط فكقولك: رأيت عبدي الله؛ ومررت بعبدي الله، لم تكن قبل الياء كسرة تكون عوضاً منها، فلم تَسْقط وكُسرت لالتقاء الساكنين، ولم تَسقط لأنه ليس منها خَلف. أخبرني المُنذريّ، عن الحرّاني، عن ابن السِّكِّيت، قال:

(١) لقيس بن زهير، كما في نوادر أبي زيد (ص ٢٠٣).

إذا كانت الياء زائدة في حرف رباعيّ أو خماسيّ أو ثلاثيّ، فالرباعيّ: كالقَهْقرى، والخَوْزَلى، وبَعير جَلْعبى، فإذا ثَنّته العربُ أسقطت الياء، فقالوا: الخوزلان، والقهقران، ولم يثبتوا الياء فيقولوا: الخوزَلَيان، ولا القَهْقريان، لأن الحرف كرّر حُروفه، فاسْتثقلوا مع ذلك جمع الياء مع الألف، وذلك أنهم يقولون في نَصبه لو ثُنِّي على هذا: الخوزلَيَيْن؛ فثقُل وسقطت الياء الأولى. وفي الثلاثي إذا حُرّكت حروفُه كُلّها: الجَمزَى والوَثَبى، ثم ثَنَّوه فقالوا: الجَمزان، والوَثبان، ورأيت الجَمزَيْن والوَثَبَيْن. قال الفرّاء: ما لم يَجتمع فيه ياآن كتبته بالياء للتأنيث، فإذا اجتمع الياآن كتبت إحداهما ألفاً لثقلها.

كتاب الحروف الجوف

تحت عنوان «كتاب الحروف الجوف» قدّم الأزهري لهذه المادة وما يشابهها من أبنية الأفعال والأسماء (أوى ـ وأى ـ وي ـ أيّ ـ أيْ ـ إي ـ أوْ ـ أوّ ـ وا)، بقوله: «يقال للياء والواو والألف: الأحرف الجوف. وكان الخليل يسمّيها الحروف الضعيفة الهوائية. سُمّيت جوفاً لأنها لا أحياز لها، فنسبت إلى أحيازها كسائر الحروف التي لها أحياز، إنما تخرج من هواء الجوف، فسمّيت مرَّةً جُوفاً، ومرَّة هوائية. وسُمّيت ضعيفة لانتقالها من حال إلى حال عند التصرّف باعتلال. قلت وأنا أبدأ بتفسير ما يـتلف منها، ويكون لها أفعال، أو يكون أسماء وأدوات، ثم أذكر هجاءها منفردة ومعروفة بمعانيها، لتقف عليها إن شاء الله تعالى». وبعد أن ذكر الأزهري هذا التعريف لحروف الجوف، أورد «أبنية أفعالها وأسمائها» كالآتي: أوى ـ وأى ـ وَي ـ أيّ ـ أيْ ـ إي ـ أوْ ـ أوّ ـ وا. وقبل أن يبدأ بـ (أوى) أورد تحت عنوان [الواو] الآتي: «ومعناها في العطف وغيره. «فعل» الألف مهموزة وساكنة. «فعل» اليائي».

باب
تصريف أفعَال حروف اللّيْن وغيرهَا

اللّحياني عن الكسائي: ما كان من ثلاثة أحرف وسطه «ألف» ففي فِعله لغتان: الواو والياء، كقولك: دَوَّلت دالاً، وقَوّفت قافا؛ أي كتبتهما، إلا «الواو» فإنها بالياء لا غير، لكثرة «الواوات»، فتقول فيها: وَيَّيْت واواً حسنة، وغيره يقول: أَوَّيت، وبعضهم يقول: وَوَّيت.

الكسائي: تقول العرب: كلمة مُؤَوَّاة، مثل «مُعَوَّاة»؛ أي: مبنيّة من بنات

«الواو». غيره: كلمة مُؤَيَّاة، من بنات «الواو»، وكلمة مُيَوَّاة، من بنات «الياء». وإذا صَغّرت «الواو» قلت: أُوَيَّة؛ وإذا صغرت «الياء» قلت: أُيَيَّة. غيره: هذه قصيدة واويّة، إذا كانت على «الواو»، ويائيّة، على الياء.

ويقال: أشبهت ياؤك يائِي، وأشبهت ياءَك، بوزن «ياعك».

فإذا ثَنّيت قلت: ياءَيّ، بوزن: «ياعَيّ»، وقال الكسائي: جائز أن تقول: يَيَّيت ياءً حسنةً: إذا كتبتها، وكذلك: ووَّيت واواً حَسنةً.

وأما الألف فتأليفها من: همزة، ولام، وألف. وقيل: إنها سُميت «ألفاً»، لأنها تألف الحروف، وهي أكثر الحُروف دُخولاً في المَنْطق، ويقولون: هذه أَلِفٌ مُؤَلَّفَة، وقد جاء عن بعضهم في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١] أن «الألف» من أسماء الله تعالى، والله أعلم بما أراد. وقال الخليل: وجدتُ كُلَّ «ياء» و «واو» في الهجاء لا تعتمد على شيء بعدها تَرجع في التَّصريف إلى «الياء»، نحو: يا، وفا، وطا، ونحوه.

باب
مَا جَاء في تفسِير الحروف المقطَّعَة

روي عن ابن عباس في **الحروف المُقطعة**، مثل: الٓمٓ، الٓمٓصٓ، الٓمٓر، وغيرها: **ثلاثة أقوال: أحدهما**: أن الله تعالى أقسم بهذه الحروف، وأن هذا الكتاب الذي أنزل على محمد ﷺ، هو الكتاب الذي عند الله لا شك فيه، قال هذا في قوله تعالى: **﴿الٓمٓ * ذلك الكتاب لا رَيْب فيه﴾** [البقرة: ١ و ٢].

والقول الثاني: أن: الٓر، حمٓ، نٓ، اسم «الرحمٰن» مقطع في اللفظ موصول في المعنى.

والقول الثالث: الٓمٓ، معناه: أنا الله أعلم وأرى. وروي عن عكرمة: **﴿الٓمٓ * ذلك الكتاب﴾**: قَسم. وحدثنا محمد بن إسحاق، عن الزعفراني، عن يحيى بن عباد، عن شعبة، عن السدّي، عن ابن عباس: الٓر: اسم من أسماء الله، وهو الاسم الأعظم. وقال قتادة: الٓمٓ: اسم من أسماء الله. وحدثنا محمد: حدثنا ابن قنبر، عن علي بن حسين بن واقِد، قال: أخبرني أُبَيّ، عن يزيد، عن عكرمة، عن ابن عباس: الٓر، الٓمٓ، حمٓ: حروف معرّفة. قال أُبيّ: فحدّثت به الأعمش، فقال: عندك مثل هذا ولا تُحدِّثنا به. وحدثنا ابن هَاجك، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة، قال: الٓمٓ: اسم من أسماء القرآن، وكذلك: حمٓ، ويسٓ، وجميع ما في القرآن من حروف

الهجاء في أوائل السُّور. وحدثنا محمد، قال: حدثنا عبيد الله بن حُريث العتكي، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، عن أبي عَوانة، عن إسماعيل بن سالم، قال: سُئل عامر عن فواتح القرآن، نحو: حمَ، ونحو: صاد، والَمَ، والَر، فقال: هي اسم من أسماء الله مقطعة بالهجاء، إذا وصلتها كانت أسماً من أسماء الله، ثم قال عامر: الرحمٰن، هذه فاتحة ثلاث سور، إذا جمعتهن كانت أسماً من أسماء الله. وحدثنا أبو الإصبع المصري، عن شبيب بن حفص؛ عن بشر بن بكر، عن أبي بكر بن أبي مَرْيم، عن ضَمْرة بن حبيب، وحكيم، وراشد بن سعد؛ قالوا: إنّ: الَمَر، والَمَصَ، والَمَ، وأشباه ذلك، وهي ثلاثة عشر حرفاً، إن فيها أسم الله الأعظم، وروى ابن نجيح؛ عن مجاهد: الَمَ: اسم من أسماء القرآن. قال أبو عبد الله: وحدثنا إبراهيم بن هانىء: حدثنا آدم بن أبي إياس: حدثنا أبو جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية في قوله «الَمَ» قال: هذه الأصول الثلاثة من التسعة والعشرين حرفاً، ليس فيها حرف إلاّ وهو مفتاح اسم من أسماء الله تعالى. قال: وليس فيها حرف إلا وهو في آلائه وبلائه؛ وليس فيها حرف إلا وهو في مُدّة قوم وآجالهم. قال: وقال عيسى بن عمر: أعجب أنهم ينطقون بأسمائه ويعيشون في رِزقه كيف يَكْفُرون به؛ فالألف مفتاح اسمه «الله»، ولام مِفْتاح أسمه «لطيف»، وميم مفتاح اسمه «مجيد»؛ فالألف آلاء الله، واللام لطف الله، والميم مجد الله؛ والألف واحد، واللام ثلاثون، والميم أربعون. قال محمد: وحدثنا عبيد الله بن جَرير: حدثنا ابن كثير، عن الثوري، عن عبد الأعلى، عن أبي عبد الرحمن السلمي، قال: الَمَ: آية، وحمَ: آية. وأخبرني المنذري، عن أبي فهم، عن الأثرم، عن أبي عُبيدة، أنه قال: هذه الحروف المُقَطعة حروف الهجاء، وهي أفتتاح كلام. وقال الأخفش نحوَه.

ودليل ذلك أن الكلام الذي ذُكر قبل السُّورة قد تَمّ. وزعم قُطرب أن «الَر» و «الَمَصَ» و «الَمَ» و «كَهيعَصَ» و «صَ» و «قَ» و «يسَ» و «نَ» حروف المعجم لتدلّ أن هذا القرآن مؤلّف من هذه الحروف المقطّعة، التي هي حروف: أ، ب، ت، ث، فجاء بعضها متقطّعاً وجاء تمامُها مؤلف ليدل القوم الذين نزل عليهم القرآن أنه بحروفهم التي يَعقلونها لا ريبَ فيه. ولقُطرب قولٌ آخرُ في «الَمَ»: زعم أنه يجوز أن يكون لمّا لغَا القومُ في القرآن فلم يتفهّموه حين قالوا: **﴿لا تسمعوا لهذا القرآن وألغوا فيه﴾** [فصلت: ٢٦]، أنزل عليهم ذِكْر هذه الحروف، لأنهم لم يعتادوا الخطاب بتقطيع الحروف، فسكتوا لمّا سمعوا الحروف طمعاً في الظَّفر بما يحبون، ليفهموا بعد الحروف القرآن وما فيه، فتكون الحجّة عليهم أَثْبت، إذا جَحدوا بعد تفهّم وتعلم.

وقال أبو إسحاق: المختار من هذه الأقاويل ما رُوي عن ٱبن عباس، وهو أن معنى «الٓمٓ»: أنا الله أعلم، وأنّ كلّ حرف منها له تفسير. قال: والدّليل على ذلك أن العرب تَنطق بالحرف الواحد تدلّ به على الكلمة التي هو منها؛ وأنشد:

* قُـلـت لـهـا قِـفـي فـقـالـتْ: ق *

فنطق بقاف فقط، يريد: قالت أقف.

وأنشد أيضاً:

نـادَيـتـهـم أن أَلْـجِـمُـوا ألا تـا قـالُـوا جـمـيـعـاً كـلّـهـم أَلاَ فَـا

قال: تفسيره: نادوهم أن ألجموا، ألاَ تركبون؟ قالوا جميعاً: ألاَ فارْكَبُوا.

فإنما نطق بـ «تا» و «فا»، كما نَطق الأول بـ «قاف». قال: وهذا الذي أختاره في معنى هذه الحروف، والله أعلم بحقيقتها.

ورُوي عن الشّعبي أنه قال: لله في كلّ كتابٌ سِرٌّ، وسره في القرآن حُروف الهجاء المذكورة في أوائل السُّور. وأجمع النحويون أن حروف التهجِّي، وهي الألف والباء والتاء والثاء، وسائر ما في القرآن منها، أنها مبنيَّة على الوقف وأنّها لا تُعرب؛ ومعنى «الوقف» أنك تقدّر أن تسكت على كلّ حرف منها، فالنُّطق بها: ألف لام ميم. والدليل على أن حروف الهجاء مبنيّة على السَّكْت كما بُني العدد على السَّكْت، أنك تقول فِيها بالوقف مع الجمع بين الساكنين، كما تقول إذا عددت: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، فتقطع ألف «اثنين» وألف «اثنين» ألف وصل، وتذكر الهاء في «ثلاثة»، و «أربعة»، ولولا أنك تقدِّر السّكت لقلت: ثلاثة، كما تقول: ثلاثة يا هذا، وحقّها من الإعراب أن تكون سَواكن الأواخر.

وشَرْح هذه الحروف وتفسيرها أن هذه الحروف ليست تَجري مجرى الأسماء المتمكِّنة والأَفعال المضارعة التي يجب لها الإعراب، وإنما هي تقطيع الاسم المؤلّف الذي لا يجب الإعراب إلا مع كماله، فقولك: جعفر، لا يجب أن تُعرب منه الجيم ولا العين ولا الفاء ولا الراء، دون تكميل الاسم، وإنما هي حكاية وُضعت على هذه الحروف، فإن أجريتها مجرى الأسماء وحدَّثت عنها قلت: هذه كافٌ حسنة، وهذا كافٌ حَسَن، وكذلك سائر حروف المعجم؛ فمن قال: هذه كاف، أنَّث لمعنى الكلمة؛ ومن ذكَّر فلمعنى الحَرْف، والإعراب وقع فيها لأنك تُخرجها من باب الحكاية؛ قال الشاعر:

* كـافـاً ومـيـمَـيْـنِ وسـيـنـاً طـاسِـمَـا *[١]

وقال آخر[٢]:

* كـمـا بُـيِّـنَـتْ كـافٌ تـلُـوحُ وَمِـيْـمُـهـا *[٣]

فذكَّر «طاسِما» لأنه جعله صفة للسِّين، وجعل السِّين في مَعنى الحرف. وقال: كاف تلُوح، فأنّث «الكاف» لأنه ذَهب بها إلى الكلمة، وإذا عطفت هذه الحروف بعضها على بعض أعربتها: فقلت: ألف وباء وتاء وثاء، إلى آخرها، وكذلك العدد إذا عَطفت بعضها على بعض أعربتها، فقلت: واحد، واثنان، إلى آخرها.

● قال الأزهري في مج ٥، ص ٣٣٤: «وهذه حروف (= الكلمات) وجدتها في كتاب ابن دريد ولم أجدها لغيره (وهي: ذحمل، دحمل، ذمحل، حردم، حدقل، دحقل، حندك، ذحلط، حذلم، فرسح، طرشم، حرقف، حركل، جحدم، جحرم، جلحز، حنثر)[٤] قلت (= الأزهري): هذه حروف لا أثق بها لأني لم أحفظها لغيره، وهو غير ثقة، وجمعتها في موضع واحد لأفتش عنها، فما صحّ منها لإمام ثقة، أو في شعر يُحْتَجُّ به فهو صحيح، وما لم يصحّ، تُوُقِّفَ عنه، إن شاء الله».

خاتمة

● وهذا **آخر الكتاب الذي سمّيته «تهذيب اللغة»** وقد حَرصت أَلا أُودعه من كلام العرب إلاّ ما صحّ لي سماعاً، من أعرابيّ فَصيح، أو محفوظاً لإمام ثِقة، حَسن الضّبط، مأمونٍ على ما أَدّى. وأمّا ما يقع في تضاعيف الكتاب لأبي بكر محمد بن دُريد الشاعر وللّيث، ممّا لم أحفظه لغيرهما، فإني قد ذكرت في أول الكتاب أني واقف حروف كَثيرة لهما، وأنه يجب على الناظر فيها أن يَفحص عنها، فإن وجدها محفوظة لإمام من أئمة اللغة، أو في شعر جاهليّ، أو بدويّ إسلامي، عَلِم أنها صَحِيحة؛ وإذا لم تصحّ من هذه الجهة توقَّف عن تصحيحها. وأما النوادر التي رَواها

---

(١) صدره كما في اللسان (موم):

تَـخَـالُ مِـنـه الأَرْسُـمَ الـرَّوَاسِـمَـا

(٢) القول للراعي، كما في الديوان (ص ٢٥٨).

(٣) صدره كما في الديوان:

أَشَـاقَـتْـكَ آيَـاتٌ أَبَـانَ قَـدِيـمُـهـا

(٤) راجع دلالة هذه الكلمات في مواضعها.

أبو عُمر الزاهد وَأودعها كتابه، فإني قد تأمّلتها، وما عثرت منها على كلمة مصحّفة، أو لفظة مُزالة عن وجهها، أو محرفة عن معناها. ووجدتُ عُظم ما رَواه لأبي عمرٍو الشَّيباني، وابن الأعرابي، وأبي زيد، وأبي عبيدة، والأصمعي، محفوظاً من كُتبهم المعروفة لهم، والنوادر التي رَواها الثقات عنهم، وليس يَخفى ذلك على مَن درس كُتبهم وعُني بحفظها والتفقّد لها. ولم أذهب أنا فيما أُلّفت وجَمعت في كتابي هذا مذهب مَنْ تصدَّى للتأليف فجمع ما جمع من كُتب لم يُحكم معرفتها، أو لم يَسمعها ممن أتقنها، وحمله الجهلُ وقلّةُ المعرفة على تَحصيل ما لم يحصِّله، وإكمال ما لم يكمّله، حتى أَفضى به الحال إلى أَن صَحَّف فأكثر، وغَيَّر فأخطأ.

ولمَّا رأَيْت ما أَلْفَتْهُ هذه الطبقةُ، وجنايتهم على لسان العرب الذي نَزل به الكتاب وَوَردت السنن والأخبار، وإزالتهم لُغات العرب عن صيغة أَلسنتها، وإدخالهم فيها ما ليس منها، علمتُ أَن المميّزين من عُلماء اللغة قد قلّوا في أَقطار الأرض، وأَن من درس تلك الكتب ربما اغترّ بها واتّخذها أُصولاً فبنى عليها؛ فألّفت هذا الكتاب وأَعفيتُه من الحشو، وبيّنت فيه الصواب من الخطأ، بقَدر معرفَتي، ونقيته من التصحيف المغيّر، والخطأ المُستفحش والتَّغيير المُزال عن جهته.

ولو أَني كثّرت كتابي هذا وحَشوته بما حوته دفاتري، وَٱشتملت عليه الكتب التي أَفْسدها الورّاقون. وغيَّرها المصحّفون، لطال الكتاب وتضاعف على ما ٱنتهى، وكنت أَحد الجانين على لسان العرب.

والله يُعيذنا من ذلك، ويوفّقنا للصّواب، ويؤم بنَا سَمْت الحق، ويتغمَّد برأفته زلَلنا بمنّه ورَحمته.

وأعلم أيها الناظر في كتابي هذا أني لا أَدّعي أَني حَصَّلت فيه لغات العرب كلّها، ولا طَمِعت فيه، غير أني ٱجتهدت أَن يكون ما دوّنته مهذَّباً من آفة التَّصحيف، منقًّى من فساد التَّغيير، فمن نظر فيه من ذوي المَعرفة فلا يَعجلن إلى الردّ والإنكار، ولْيَتَثبَّت فيما يخطر بباله، فإنه إذا فعل ذلك بان له الحقّ وٱنتفع بما ٱستفاد. ومهما قصرنا عنه فإنما هو لعجز الإنسان عن الكمال، وما كان من إحساس فبتوفيق الله وتسديده، والنية في كل ذلك منها الاجتهاد في بلوغ الحق، وَأَسأَل الله ذا المَنّ وَالطَّوْل أَن يعظم لي الأجر على حُسن النية، وَلا يحرمني ثواب ما توخيته من النَّصِيحة لأهل العلم والأدب، وإيّاه أَسأَل مُبدياً ومُعيداً أن يصلّي على محمد، النبي، وعلى آله الطيبين أطيب الصلاة وأزكاها، وَأن يُحلنا دار كرامته، وَمُستقر رحمته، إنه أكرم مسؤول، وَأقرب مُجيب.